

# الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية  
تصدر في بافا - ستها عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

المحتشمي  
الحسيني  
فهمي

**AL-HOUKOUK**

**A Judicial Scientific and Educational Review**

**PUBLISHED MONTHLY**

**PROPRIETOR & EDITOR**

**FAHMI EL- HUSSEINI, AD VOCAT**

**Jaffa, Palestine**

الجزء ٤٥٥ | حزيران وتموز ١٩٢٦ | السنة ٣٣

مطبعة الحقوق ببافا

# اعلان

اذا كنت فاجراً او مهندساً او طبيباً او مقاولاً او مسماراً او كنت مشغولاً في اي عمل من الاعمال ومهنة من المهن وادرت ترويج اشغالك ورغبت في ان يكون الاقبال عليك عظيماً من الجمهور ما عليك الا ان تعلن عن اشغالك او تجارتك في مجلة الحقوق التي تصدر في يافا .

ان مجلة الحقوق منتشرة في جميع الاقطار العربية ومشتريوها يعدون بالالوف خصوصاً انت اكثرهم من اهل الغنى والثروة ممن يهتمك الاعلان عن بضاعتك لديهم .

انا ننصحك بان تجرب فائدة الاعلان في مجلة الحقوق ولو مرة واحدة لتشاهد ما لم يكن في حساباتك من الرواج والقبال .



## مطبعة الحقوق

جائزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات والجرائد والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها بنظافة والنقن وفضلاً عن ذلك فانها لا تكلف الزبائن بتصحيح ( البروفات ) ومن يعاملها مرة بصادف ما يسره من حسن المعاملة والنقن العمل والمهارة في الاسعار .

# الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية عليّة أدبيّة  
\* تصدر في بافّا — ستعا عشرة اشهر \*

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشامى

الحسينى  
فهمى

**A L - H U O K U O K**

**JuA dicial Scientific and Educational Review**  
**PUBLISHED MONTHLY**

**PROPRIETOR & EDITOR**

**FAHMI L. HUSSEINI, ADVOCAT**

**JARFA, Palestne**

الجزء ٤٠ وه | حزيران وتموز ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافّا



السنة

٣

# الحقوق

مجلة حقوقية شرعية علمية

الجزء

٥٤

حزيران وتموز سنة ١٩٢٦، المصادفان ٢٠ ذي القعدة و ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٤٤

## الموضوع الحقوقي

### كلمة

#### في فلسفة العقوبات وقوانينها

— ٢ —

ولقد اندفع ( كانت ) في مذهبه هذا كثيراً حتى بات يعتقد ان الهيئة الاجتماعية التي لا تراعي تلك الحكمة ولا تأخذ بذلك الاساس مقفي عليها مامن ذلك بد . وان على كل مجموع بشري ان يزيل الجناة الذين يمشون فيه فساداً خشية الانقراض والفناء ولئن قبل هذا المذهب كثيرون امثال كلين وزالرو وبوتنر وغيرهم فقد استهدف لانتقاد الكثيرين من الاعلام ، واليك قولهم ملخصاً فيما يلي :

« انت ماذهب اليه ( كانت ) يقضي بتجريم من يأتي بعض الافعال التي لم تر الهيئة الاجتماعية لزوماً لمعاقبة مرتكبها الكونها في نظرها غير مخللة بأمنها وانتظامها

وبحقوق افراد رعيتها كالعزم على ارتكاب جنابة مثلا»

«والواقع ان مثل هذه الحال وان كانت مذمومة ومنافية للاخلاق القومية والتربية  
الدينية فلا يلزم تجريم صاحبها لانها لم تقترب بالفعل فلا تكون محلة بأمن  
الدولة وانتظامها .

ثم جاء السياسي والاقتصادي الشهير روسي الذي نشأ في دور ارتقت فيه  
الابحاث الحقوقية والجزائية فملك طريقاً وسطاً بين مذهب (بانثام) المؤسس على  
المصلحة العامة ومذهب (كانت) المؤسس على العدالة واستنبط له منهما مذهباً  
جديداً عرف بالمذهب المنتخب ، ويمكننا ان نخلص هذا المذهب بما يلي :

« ليس للحكومة ان ترتب عقاباً في حق الجاني وان كان لها حق وصلاحيه في  
ترتيب العقوبات التي ياتى الامن والانتظام العام والحفاظ على كيانها  
اذا كانت مآته الفاعل من الاعمال ضد مصلحة الهيئة الاجتماعية لا يخالف العدالة  
والوجدان . اي اذا لم يكن مخالفاً لما تقتضيه الاخلاق والمصلحة العامة »

وقد قال المشايخون لهذا الرأي : يجب عند وضع قانون العقوبات لفت النظر الى  
النقاط الآتية :

اولاً : عدم ترتيب عقاب على الافعال وان خالفت الاخلاق والآداب العامة

بشرط : لا يخالف منافع الهيئة الاجتماعية ومصلحتها .

ثانياً : يجب الا يكون العقاب اشد مما تستدعيه صيانة الامن العام والانتظام .

ثالثاً : يجب الا يتعمد الم العقاب وتأثيره الحد الذي تقتضيه العدالة والا يكون

فظيماً . يقطع الفارق بين المنافع العامة ومصلحتها .

وقد أدى ظهور هذه المذاهب الى انقلاب عظيم في الحقوق الجزائية وقوانينها ،

واخذوا ضمنوا القوانين في كل الاقطار الاوربية يستندون الى هذه النظريات الجديدة

في كل ما وضعوا بعد ذلك من القوانين الجزائية .

وقد قام واضع القانون في فرنسا سنة ١٨٣٠ وما بعدها بتعديل قانون سنة ١٨١٠ عدة مرار لأن واضعه لم يراع فيه النسبة بين الجرائم وعقوباتها بل نظر الى المصلحة العامة فقط .

وأخيراً وضع من القوانين الجزائية في أوربا هو القانون الذي سنته ايطاليا عام ١٨٩٠ ويعد هذا القانون في نظر علماء الحقوق الجزائية اتم القوانين في الغرب واوقافاً .

وقد ألغى في هذا القانون عقوبة الاعدام بئناً ، واستبدلت بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

على ان السبب في هذه النهضة التي حدثت في القرن التاسع عشر في الفقه الجنائي — نبوغ طائفة من اعظم العلماء الذين وقفوا انفسهم على تأليف الكتب القيمة في هذا العلم وهم :

فورباخ ، وميترماير ، وبارنر من المانيا . وكارمينياني ، وكارارا ، وزاوينيا اوبسينا ، وماشيبي ، وزاناردالي من ايطاليا . وقوسين هلي ، وادر تولان ، وبلانش وبواتار ، وغاررو من فرنسا . وهور من علماء الجيكا . والتطورات التي حدثت بفضل ماعينهم واجتهادهم هي كما يلي :

اولاً : بما ان العقوبات الجسدية كالاحراق بالنار والكي وتقطيع الاعضاء وما اشبه ذلك هي من العقوبات الشديدة القليعة التي لا تستلزمها المحافظة على منافع المصلحة الاجتماعية ومصلحتها ، ويمكن الاكتفاء بما دونها مما يكون رادعاً للجاني ومؤدياً وفيه ارهاب لغيره — فقد ألغيت تلك العقوبات واتخذ امر صيانة المجتمع الانساني ووقايته وصون الامن العام والانتظام والمحافظة على العرض والمال — اساساً للعقاب بخلاف ما كان قبلاً كواسطة للانتقام من الجاني فقط وتعذيبه .

ومع ذلك فقد بقي من العقوبات الجسدية عقاب الاعدام معمولاً به فقامت

طائفة من علماء الحقوق على رأسهم العلامة باكاريا تنادي بوجود الغاء هذا العقاب أيضاً ، فالغته ايطاليا وبعض الدول الأوروبية الاخرى من قوانينها وشرعت الامم التي لم تلقه تسعى في اتخاذ الوسائل الخفيفة لتنفيذه .

ثانياً : اخذ واضعو القانون يتحدون في العقاب فضلاً عن منع الجاني من معاودة الاخلال بالراحة العامة وانتظام المجتمع العمراني ، اصلاح المجرم وتقويم اخلاقه ولم يعودوا يتوخون في تربيته غير الجاني واذلاله . فأنشئت في السجون لهذا الغرض معامل يشتغل فيها السجناء بما ينفع الحكومة عاجلاً وينفعهم عند اخلاء سبيلهم عاجلاً فلا يضطر المجرم بعد خروجه من السجن ارتكاب جرائم اخرى سعيًا وراء القوت الضروري .

وقد اهتمت العالم الأفرنسي شارل لوكاس الذي نشأ في القرن التاسع عشر بما كتبه في اصلاح السجون وتنظيمها الرأي العام الى العناية بذلك . وقد احدثت في النصف الاخير من ذلك القرن حول مسألة اصلاح السجون بين الاختصاصيين في علم الحقوق وبين الادباء والمثقفين مناظرات وجرت مباحثات كثيرة في خبير الوسائل المؤدية الى منع المجرمين من تكرار الاجرام ومعاودتها . وقد اجمعت الآراء اخيراً على مراعاة قاعدة الأرهاب والترغيب في اصلاح الجناة وادخل في السجون لهذا الغرض نظام اخلاء السبيل الموقت .

ومن مقتضى هذا النظام اخلاء سبيل السجين قبل اتمام مدة سجنه اذا احسن سلوكه في السجن مدة على ان يكون وهو خارج السجن تحت اشراف الشرطة الى الى نهاية المدة التي حكم عليه بها .

وقد تألفت في اوربا جمعيات لرعاية المجرمين الذين يخرجون من السجون والعناية بشؤونهم وعملهم ايجاد اعمال لهم تقوم بأودهم فلا يضطرون الى معاودة الاجرام سعيًا وراء رزقهم ، وعقدت عدة مؤتمرات في اوربا لهذا الغرض



ثالثاً : بما ان حق ترتيب العقاب وصلاحيته مؤسسان من جهة على المصلحة العامة ومن اخرى على العدل فقد نظر واضعو القانون الاوربيون في ترتيب العقاب الى جعله متناسباً مع الجرائم والجنائيات ، ولذا ترى قوانين اوربا جميعها تبتدىء من قاعدة « عدم شمول القوانين الجزائية ما قبلها » لأنه ليس من العدل ان يعاقب شخص على فعل كان مما لا يعاقب عليه عند ارتكابه اياه لصدور قانون بعد ذلك بنص على المعاقبة عليه .

وقد فرق ايضاً استناداً الى هذا السبب بين من يشرع في ارتكاب جرم ومن يرتكبه فعلاً ، لان الاول يستحق عقاباً اخف من عقاب الثاني ، ومن الظلم مساواة الاثنين في العقاب .

وكذلك جعل في كل قوانين اوربا او معظمها فرق بين مرتكب الجرم الأصلي وبين المساعد ، لأنه يجب ان يؤخذ كل مجرم بنسبة فعله ، والعدالة تقتضي ذلك . ووضع في القوانين المذكورة بناء على هذه القاعدة ايضاً احكام خاصة بالضعيف والمجنون والمكروه ( بفتح الراء ) لأنه ليس من العدل ان يعاقب هؤلاء بما يعاقب به البالغون العقلاء المالكون لاختيارهم ، ومنع كذلك القضاة صلاحية تخفيف العقوبات اذا رأوا من الأحوال ما يبعث على الشفقة ويستدعي التخفيف .

والغاية من ذلك ، ان يكون للقاضي متسعاً من الصلاحية للحكم على كل من المجرمين الذين يرتكبون جرماً واحداً بما يلائم الاحوال والعوامل التي دعت المجرم الى ارتكاب الجرم ومع ما تستلزمه اشكال الدعاوي المرفوعة وتستدعيه مسئولية ذلك لأنه يختلف عقاب كل مجرم باختلاف مسئوليته وتأثيره في ارتكاب الجرم ، ومساواتهم في العقاب لا يتفق مع العدل والصواب .

ولا تعد قوانين اوربا مجرد العزم على ارتكاب جنابة او الاستعداد لارتكابها — دون الشروع فيه — مما يستدعي العقاب لأنه لا يتصور منفعة ما للمجتمع

الإنساني في عقاب من لم يقترن عزمه أو استعداده بالفعل ولأن ذلك — من حيث أن تلك الحالة لا تخل بالانتظام والراحة العامة — لا يترتب عليه شيء .  
وقد روي بالعكس تشديد العقاب على المكررين لأن المصلحة العامة تستلزم الضرب على أيدي المجرمين الذين لم يرد عنهم العقاب عن معاودة الاجرام .

رابعاً : هذا وبما أن الميول أخذت تتجه نحو استعمال نظام الترغيب سيفي عدم ارتكاب الجرائم فأدخلت في قوانين اوروبا للوصول الى هذه الغاية عدة احكام تحول المحاكم صلاحية توقيف الاحكام التي تصدرها في الجرائم الصغرى لمدة معينة ، على ان يعفى المجرم منها اذا لم يرتكب جريمة أخرى أثناء تلك المدة . اما اذا فعل فينفذ ذلك الحكم الصادر في حقه .  
( لها تلو )

\*\*\*

### في الدعوى الشخصية والعمومية

إذا اقيمت الدعوى الشخصية مع دعوى الحقوق العمومية وكانت ناشئة عنها وجب ان ترى الدعوى الشخصية مع الدعوى العمومية وبحكم بهما معاً واذا اعطي القرار بتخيير المدعي الشخصي في مراجعة محاكم الحقوق بحقوقه الشخصية مع ان محكمة الجزاء قضت بعقاب الفاعل على ما ارتكبه من جريمة فالحكم بنقض .  
« قرار محكمة التمييز الجزائية في ٢٣ ايلول سنة ١٣٣٠ عدد ٢٤١ »

القانون • الحق • العدالة<sup>(١)</sup>

فلما في العدد المسمى ان «ير ضرورة لاحتجاب التصاريح بين احكام القانون واحكام الآداب العامة والتوجيه بينهما هو الاستمرار على تحويل القانون وتعديله حسبها بطراً على الآداب من التطور والتغير •

غير ان مثل هذا التحويل تبعاً لما بطراً على الاحوال الاجتماعية من التغير فلما يأتي تدهماً بحيث لا يكون تصاريح واختلاف بين القانون والآداب العامة وكثيراً ما اضت المبادئ القانونية لدى تطبيقها على عدة حوادث معينة الى نتائج بعيدة عما تقتضيه العدالة ادبياً ، ولما تتوفر المساواة بين الخصوم في الاحكام الصادرة من هذا القبيل ، على ان مثل هذا القص يجب ان لا يقاء له وزن دالة الى ما في تحديده المبادئ القانونية من الفوائد الجمة وماله من الاهمية العظمى • وقد روى في ادوار مختلفة في تاريخ القضاء تعيين بعض القضاة ابدن تنحصر وظائفه في التخفيف من من شدة الاحكام القانونية ضمن مبادئ المساواة تقادياً من ذلك التباين الذي يكون احياناً بين مبادئ الانصاف والمساواة وبين مبادئ القانونية •

وقد يكون هذا التباين مما يستلزم من بعض اص القانون الجوهرية بأن كانت عاماً لان ذلك مما يضطر الشارع الى التقيد ببعض الاعتبارات العامة • ويكون القانون عاماً حتى صورتين :

(١) ترجم من «تفسيريه بصرف من كتاب (منه - من القانون) «أولاً» العلامة القانوني المستر «فردي» • • كما دعي رئيس مجلس الدرس «التيمة» سيك فلسطين • • د • • من المؤلف المشار اليه

الاولى : ان تكون بنوده القانونية سارية على طبقة من الطبقات لا على شخص مفردة . وهذه من حيث الاشخاص .

الثانية : ان يكون نظر في بنوده الى القضايا اساساً لا امراً وهذه من حيث القضايا .

اما الاعتبارات الخاصة التي من شأن النظر اليها ان يؤثر على القضايا من حيث النتيجة بتكليف الادعاء الواقع فيها فلا ينظر اليها .  
ولو ترك للقاضي الحبل على العارب في الحكم خلعت النوصي محل الطاء والاستبداد محل القانون .

ومن اهم منافع القانون ارشاده الناس الى الطرق التي يجب عليها ان يسلكوها في تصرفاتهم ومتى وقف الناس عند حد ما يصرهم به القانون ويبتاعهم عنه استحقوا حمايته . ومن الخطأ العادح ان يعتقد الناس بقاء القانون على وتيرة واحدة بدون تغيير لان بقاءه كذلك يعقده مربة المروءة التي لا بد من وجودها في القوانين لتلقاها وانية بالفرض حسب مقتضيات الاحوال والاراء .

هذا ولما كان الناس مجمعين على تفضية الصالح القابل في سبيل الصالح الاكثر فوجود قانون يهدي الناس هدية في تصرفاتهم خير من ان يتقوا عتاشين فوضى لا نظام لهم تبعاً للمدالة الابدية التي ليس لها قواعد مقررة . ولذلك على كل فرد صالح ان يطيع القانون كما وضع وعلى القاضي اياً الا يجيد في احكام عن فوعده وسوده . لان الغاء القانون لجورد كونه مجعماً في بعض القضايا يعني بلا شك الى النوصي الاحتجاجية كما قلنا .

على ان بقاء القانون لا يقوم وضع قواعد عامة له فقط بل يحتاج عدا ذلك الى تكاتف سلطات الدولة على تنفيذ تلك القواعد بحرية وراحة . لان القوانين لا تنفي قتيلاً مهما صاحبت اذا لم يجد من ينفذها من غير ضعف ولا محاباة . وقد قيل

عن تركيا، لو كانت ادارتها صالحة كفتوا نبيها كانت اماما يقتدى به. ومالم تجد القوانين من  
يعمل على تنفيذها على الصورة المطلوبة فلا يرجي ان تصون حقاً او تدفع باطلاً وتضمن  
للهيئة الاجتماعية لسعادة التي تسعى وراءها بمجرد تدوينها وتحريرها على القرطاس  
وقد قال ابريغ « يمكن تعريف القانون بالنسبة الى علم النفس بأنه الشعور  
بالامن في الدولة ». يتوقف الامن في كل شيء على ادراك الامة للحق وتمسكها  
بها. ان ضعف ادراكها هذا يتأبوت بالتمسك به وكانت سلطات الدولة لا ترى  
في الخروج عن القوت في بعض الاحوال رأساً، فبهيات ان يقر الامن في نصابه ويتمتع  
الناس في رحاه. القانون ليس معواً على الارقاء الاقتصادي فقط بل من اكبر  
ما يعين على هو المبادئ القومية الصحيحة، وتوطيد دعائمها في النفوس : اه  
امين جرجوز

# قانون

## التسجيل الجديد

الالتزامات الشخصية والعقد غير المسجل

بقلم الاستاذ الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني

مدرس القانون المدني بكلية الحقوق في مصر

٢

( ٣ ) - ورد بالمذكرة الاباحية تأييداً لما قررته " برناردي " ، « بولا كازيني »  
 أن البائع ملزم بتمكن المشتري من التسجيل . وهل ينطبق هذا القول مع المذهب  
 الاول القائل باستحالة العقد غير المسجل الى تعويض ؟ لانه ان قيل باستحالة العقد  
 الى تعويض ، لما كان هناك محل للقول بانزام البائع من تمكن المشتري من التسجيل  
 ( ٤ ) ان عدم التسجيل لا يرفع عن العقد كيانه القانوني والآثار المترتبة  
 المترتبة عليه . فعقد البيع قبل التسجيل يعم صحيح ملزم . واحكام البيع مأخوذة بها  
 حتماً . لا يعتبر العقد غير المسجل غير نافذ للملكية . ولكنه اداه صالحة لقلها اذا  
 سجل . ولا يمكن القول بانه قبل تسجيله مقر لتعويض فقط ، مع القول بان صاحبه  
 ليس للملكية بالتسجيل . لان التسجيل لا يوجب الا العقود الصالحة لنقل الملكية وأما  
 اذا كانت العقود متعلقة بمجرد تعويض ، فلا يوجبها التسجيل ، كما قررنا ذلك .  
 فاما اشترى المشتري العقار وتسلمه فهل يجمع الباع من مقاضاته بالتعويض لجرد ان  
 عقد البيع لم يسجل ، والتسجيل كما هو معروف من شأنه المشتري الحار لعقد المعد  
 والصالح للتسجيل ؟ وهل يجوز القول بان سنة ادة المشتري من اهماله من رتب

اولى من عنته ، فلا يسجل حتى بقوت حق بائع عليه ، فلا يستطيع البائع مطالبة  
بلسن اعدم انتقال الملكية ؛

ان لهذا المذهب اخطاراً للجنس . . . . . على الاصول ان نوية العامة ؛  
اما الاخطار فانه يكفي ان يعمل المتشاككي نية لا تجوز فعله هو ، او يعطل  
البائع عمالية . . . . . يتردى . . . . . حتى لا يتغير "المقدس" . . . . . الى مجرد تعويض  
مع ان الغرض الذي يرمى اليه الاركان انما هو البيع ، اي تلك الغتار . فاذا روعي  
المذهب الاول لوقف دولاب المذلات .

[illegible]





للمشتري الاول حق رفع دعوى ابطال البيع . . . . . وفي السوى في شرح  
 في بعض النسخ . . . . . ولكن في النسخ الاخرى . . . . . مع شرح هذه  
 الدعوى لا يرد . . . . . وفي النسخ الاخرى . . . . . وفي النسخ الاخرى . . . . .  
 انما يدخل في مال المدين وهو البائع . . . . . تراحم الدائون على اختلاف صنوفهم على  
 اقتداء منه اقتداء . . . . . وفي النسخ الاخرى . . . . . تراحم الدائون  
 في حالة تحصيل ديون طوائف المدينين . . . . . تراحم الدائون  
 - قرار مع ذلك . . . . . في النسخ الاخرى . . . . . تراحم الدائون  
 المجلد ٣٠ ص ٥٠ . . . . . وفي النسخ الاخرى . . . . . تراحم الدائون  
 وفي النسخ الاخرى . . . . . وفي النسخ الاخرى . . . . . تراحم الدائون  
 وتساوي . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 دعوى الابطال . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 نجاح دعوى الابطال . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 سوية . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 المدين . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 وتتميز . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 ن ٣٤٣ . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 وعلى الاخص . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 سواء . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 في نظره . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون

وبما اننا نرى على ذلك الدعوى . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 الاول . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون  
 اليس ها - طريق يلجأ اليه هذا المشتري الاول . . . . . تراحم الدائون . . . . . تراحم الدائون

المطالبة بزيادة ربح ما يترتب على العمل مع من يمكن استئجاره من التسجيل  
انما يكتسب به ربح مع الاعمال بحماية الجمع بالحق في تأسيس على  
الادول التمهيدية ومع ربح قانون التسجيل ، وهو الروح المستفاد من الاعمال  
التجارية ، ومع ما قرره من تشريع في ذلك

وماذا ان لم يضمن الارباح التجارية ، فذلك لانه في وقت  
التسجيل ، انما ينصرف الى الالتزامات التجارية ، وليس البيع المقدم ، بيعاً كان او غير  
بيع ، فانما ترتب على هذه القاعدة الاحكام الآتية ، وهي الاحكام التي تستند في  
تقريرها الى ان للمتعهد مع الدائن الاصلي حصة بقدر حصة هذا الدائن ، وبص  
هذا الحق نرى عقد ربح ما يترتب عليه من حصة هذا الحق في ربح له نصيب له في  
الربح ، او الحق حصصه حصة له في حصة الدائن ، او الحق في حصة الدائن  
مكتسبة مقررة له في المال الاصلي ، كما يقول ذلك العهد دوجي في طريقته  
المختلفة ، في علاجها اصول القبول ، انما تعدد اتم كبره لحقوق المدرسه ، ما  
بكتابه المطول في القبول الدستوري ، طبعة فلاحية سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٣

اما هذه الاحكام فهي :

- ١ - يجوز استئجاره مع دعوى دوائيه كصفة عامة ، في جميع هذه الاحكام
  - ٢ - اذا لم يرض الناحية ، ولم يوافق الحكم في مصادقة على توقيعه  
طبقاً للعادة - من قانون الترخيص ، في كل حالة ، مع دعوى تخفيف التوقيع  
طبقاً لقانون الزامات (المادة ١٠٠٠) وما عداها ، انما يقدمه مقدم مع حكم صحة التوقيع
- لقلم التسجيل

- ٣ - وماذا ان الملكية لا تكتسب الا بالتسجيل ، فان تسجيله في دفتر لقل  
الملكية اصح من الاوضاع شكلية فلا يثبت النصيب اليه ، بل انما  
يملك بصحة التعاقد

٤ - المشتري الذي لم يكن يده عقد كتابي صالح للتسجيل ، الحق في رفع دعوى بطلب الحكم بصحة التعاقد ، سواء لم يكن يده الا ورقة مبدأ دليل بالكتابة او كان التعاقد شفويا بجماع . وتزاي احكام الاثبات المقررة بالقانون المدني ، من حيث جواز الاثبات بالفرائض والشهادة واليمين ، الاقوال الخ . . . .

٥ - للبائع المطالبة بالثمن ولو لم يسجل المشتري عقده

٦ - هلاك العقار على المشتري غير المسجل اذا حصل التسليم اليه

٧ - لتسجيل العقد اترجي و يرجع لتاريخه ، على شرط عدم الاضرار بمحقوق مكتسبة للغير من غير تواطؤ ، تدليسي مع المالك الاصلي

٨ - العقد غير المسجل لا يعتبر سبباً صحيحاً معداً لتتمليك بالنقد القصير الحسي

٩ - للدائن المرتب رهنًا حيازاً عقارياً حق مطالبة المدين الراهن بتسليم العقار

ولو كان عقد الرهن غير مسجل .

١٠ - الوعد بالبيع قابل للتسجيل . واذا لم يسجل جاز للمشتري المطالبة بالتسليم ، وطلب الحكم بصحة التعاقد وتسجيل الحكم ، وهكذا بكل ما قررهنا للمشتري بعقد كامل .

١١ - للشركة على الشريك الذي التزم بتقديم عقار بمثابة حصة له بمال الشركة ، الحق في مطالبته بالعقار ، ولو كان عقد الاتفاق غير مسجل . والملاك على الشركة ولو لم يحصل تسليم ، وكان الشريك غير محطي .

١٢ - للمتخارج اليهم حق مطالبة المتخارج تسليم العقارات ، مع عدم تسجيل

عقد التخارج

١٣ - للمالك على الشيوع حق استرداد حصه الميه ولم يسجل المشتري عقده

او لم يسجل المالك على الشيوع عقده ايضاً .

١٤ - للدائن الذي رضي باستلام عقار من مدينه في مقابلة دينه ، حق مطالبة

بالتسليم حتى ولو لم يسجل عقد الاتفاق بالوفاء عيناً .

١٥ - الشفعة جائزة في عقد المشتري غير المسجل ، و يعقد البائع غير المسجل ايضاً

١٦ - البيع ثانياً مع تواطؤ تدليسي بين البائع اولا والمشتري ثانياً ، عمل

جناي مؤخذ عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات .

هذه هي الاحكام التي تعتبر نتيجة حتمية للمذهب الثاني الذي قلنا به . وهي

وان كانت قد ترنبت على القاعدة التي قلنا بها في ان الالتزامات الشخصية انما يقصد

بها ما نشأ عن طبيعة العقد من الالتزامات المختلفة ، الا انها في الاخرى في حاجة الى

شرح يجلي عامضها . ولعلنا نعود الى البعض منها في وقت آخر . والله الموفق

( السياسة )

\*\*\*

( الحبس اشد من العقوبة التي تخير بين الحبس والغرامة )

الحبس اشد من العقوبة التي تخير بين الحبس والغرامة ولو كانت مدة الحبس

الاول اقصر من مدة الحبس الثاني . وعليه لو ثبت على شخص انه ضرب غيره وشهر

عليه سلاحاً بقصد الاخافة فانه يجب ان يعاقب بالعقوبة المقررة اشهر السلاح وان

يعد الضرب من الاسباب المشددة .

في ٣١ مايس سنة ١٣٢٧ . عدد ١٧٣ . دائرة الاستدعاء

# قراءة البابا

## بحث في الحقوق الدولية

٣

### صلااته السياسية

لقد نصت المادة الحادية عشرة من قانون ١٣ مايس سنة ١٨٧١ على ان لقراءة البابا مصادرة الدول بالسفراء . ولذلك كانت هذه المادة مهمة جداً بالنظر الى صلاته السياسية ومناسباته الدولية .

هذا ولما كان لكل سلطة ذات حاكمية ان ترسم لرعاياها وعمالها الخطط التي يجب السير بمقتضاها في معاملات موظفي الدول الاحدية السياسيين وصيانة ارواحهم ومساكنهم واوراقهم وما اشبه ذلك « اذ انه لموظفي السلطات الزمنية السياسيين اي السلطات التي تكون جائزة على الحاكمية الملكية بعض الامتيازات التي اقرتها الحقوق الدولية على كل دولة مراعاتها » فرعاية سفراء الدول الموجودين عند البابا من وظائف دولة ايتاليا لانها وحدها صاحبة الحول والطول في رومية والسلطة الزمنية فيها تعود اليها

ومع ان المادة الحادية عشرة من قانون ١٣ مايس نصت في هذه الامتيازات فيجب للوقوف عليها تمام الوقوف الرجوع الى حقوق التعامل الدولية . ونص هذه الحقوق على ان الدول ان تبادل بعضها بعضاً بغير اكر ومندوب فوق العادة كما ان للفاتيكان ان يبادلها بالسفراء وهذا يتضح ان الدولية تنص على ان للبابا حق

«بإدلة الدول بالسفراء كما للدول ان تبادل بعضها بعضاً».

وقدمت هذا القانون سفراء البابا الذين اسماهم ( ليغا ) و ( نونس ) كل الامتيازات التي يتمتع بها سفراء الدول من يوم مبارحتهم ايطاليا لتولي اعمالهم في الخارج الى يوم عودتهم اليها وفي عدا ذلك يكونون تعين لقضاء ايطاليا كسائر رعاياها . ولكل دولة ان تعين في قوانينها العمومية الداخلية مكافة سفراء البابا المسلمين اليها لان التصديق على ما للسفراء من صفات التمثيل والامتيازات امر تابع لقوانين الدولة الموفدين اليها .

على ان معاملة الدولة لمندوبي البابا لا تختلف في الغالب عن معاملة بعضها مندوبي البعض وخصوصاً فرنسا فانها محافظة على هذه القاعدة اسد المحافظة واليك الحادث الآتي دليلاً على ذلك :

في مايس سنة ١٨٩٤ طرح على ساط المحث في البرلمان الافرنسي مسألة رسالة عهدها المونسنيور ( فارنا ) سفير البابا في باريس على الايرتبات الافرنسية تتعلق بقوانين جديدة وضعت للمعامل العائدة الى الكنيسة وضمها اراء قداسة البابا - في الخطط التي يجب اتخاذها في هذا الشأن وقد قال وزير خارجية فرنسا ( كازيمير بيريه ) حينئذ في هذا الشأن ما يلي :

( ان مثل البابا قد تعدى صلاحيته ككنايته الى اساقفة الايرتبات الافرنسية واكثير وسها مباشرة )

وتحتوي كلمة وزير الخارجية هذه على انه يجب الاتباع الاوامر الى مندوبي قداسة البابا وموظفيه السياسين الا بواسطة وزارة الخارجية كسائر وكلاء الملوك وسفرائهم كما ان عليهم الا يبلغوها الى من تحت رئاستهم الا عن ضربها

ووقعت حادثة اخرى من هذا القبيل عام ( ١٨٩٥ ) في بلاد المساء وهي تلك الخطب الانتقادية التي القاها المونسنيور اغلياردي مندوب البابا في فينا اثناء سياحته

في بلاد المجر لتصرف الحكومة في الشؤون التي لها علاقة بالدين كالزواج المدني ومساواة المذاهب ، والطلاق وما الى ذلك . فدعى هذا الاقليات البرلماني النمسي الى المبحث عن الحد الذي تنتهي عنده صلاحية الباب في التدخل في شؤون الدول الداخلية فاجاب رئيس البرلمان على ذلك قائلا « لرئيس الكنيسة اسكاتوليكية الحرية في ادارة الشؤون الدينية وعلى الدول ان لا تمس سوء ما يسه و بين اسكاتوليك من صلات مشروعة ولذلك فلا يمكن ان يصادف منا اقل زبغ عن هذا المس . اما تعديده حقوقه فلا يمكن ان نحتمله »

وقال ( كارباتا اماري ) و ( اسرسون ) ليس من المطلق ان يعد مندوبو الباب عند الدول ومندوبوها عنده كموطنين سياسيين حقيقة . لان قداسة الباب قد فقدت حق تبادل السفراء منذ ان فقدت سلطته الرسمية ويحتملنا على القول بهذا كون مندوبي الدول الموجودين لدى الباب لا تعدهم الدول بمثابة لدولهم . ولا ريب انه ما لم يكن المندوب السياسي في نظر الدول كافة ممثلا لدولته لا تكون وظيفته ذات صفة دولية . وزاد على ذلك قائمنا ان بناء هؤلاء حاضرين للحقوق العمومية كفراد عديدين دون احلال باساس من الاسس الحقوقية يس مما يتيهاه صفة مندوبي الدول السياسيين ، واعتبا هذا نقه لها ان ايطاليا ترم بدعها البابا حق مادلة الدول بالسفراء الا الى المحافظة على بقائه على ما كان سابقا وتمكينه من تنفيذ سلطته الرسمية بحرية تامة

وقال « براديه فوديريه » متقدماً « لقد كانت وظيفة سفراء البابا وهو حاكم زمني دينية اكثر منها سياسية وكانت السفراء ترسل الى عدد قداسته بصفته رئيساً عاماً للكنيسة لا بصفته ملكاً لدولة صغرى »

اما هفترك فقد ذهب الى ما معناه :

« لم تنشأ صلاة جديدة تراط قداسة البابا ول عدا عما كان قبلا بينه وبينها

من الصلات . على ان المعاهدات التي عقدت مجدداً بين قداسته وبين الدول . وان كانت تخلف عن المعاهدات الدولية الاخرى من حيث الماهية كما يتضح لك فيما بعد فهي منظمة لمناسباته الخارجية مع الدول . دليل على ان البابا غير تابع لقوانين تلك الدول التي عقدت معه تلك المعاهدات لان الدول المتعاهدة قد اعترفته بهذا نداء لها ومساوياً . ولا يكون كذلك الامن كن مستقلاً عنها كل الاستقلال .

شخصية البابا بين الامم — ان قداسة البابا سيح وحده ومكانته في العالم المسيحي لا تضاهيها مكانة .

لما نصن دولة على الدار في مدة حكمه الزممي بما اقرته الحقوق الدولية له لولم من الحقوق . والمراس والامتيازات لقداسته على هذا صفتان : صفة حاكم الدول الروحي وصفة رئيس للكنيسة الكاثوليكية ولما كانت الصفة الاولى كافية وحدها لان تضعه في مصاف الملوك فقد اجمعت البحث عما لقداسته من حقوق وامتيازات بالنسبة الى الصفة الثانية وان كانت اهم الصفتين

الا انه لم تكده سلطته الزمنية تصحح حتى رؤي من الضمري الحق في الصفة الثانية دون الاولى . اذاً فما هي مكانته في الحقوق الدولية صفة رئيساً للكنيسة الكاثوليكية ؟ وهل هو حاكم او محكوم ، او كان مدونه ان يكون الدار متوعداً ان كانت ايطاليا احق من غيرها لانه فاضل ارضها وساكن في بلادها

ولو فرضنا ان قداسته كان حاكماً لحكومة ايطالية فهي شرها قانون ١٣ مايس سنة ١٨٧١ قد ربهته عن كل مشيوية صفة رئيسة كنيسية وهو لا يجوز بالنظر الى هذه الصفة ايضاً ان يكون تبعاً لاي دولة من الدول فهل لقداسته والحالة هذه صفة الملوك اذاً ؟

كلا ليس البابا تلك بمعنى هذه الكلمة المعروف لان كلمة ملك تفيد عرفاً انه المرجع الاعلى للدولة التي له ان يدير شؤونها . وان ينها في الخارج . فالبابا مرجع



من اذا؟ وهل ليس يرجع للكنيسة الكاثوليكية المنتخب من قبل مجلس «الكومكلاو» المؤلف من الكرادلة؟ ولكن اني له والحالة هذه ان يكون ذا صفة دواية كالمون والكنيسة ليست شخص ذي حقوق بين الامم ولا يمكن ان تنته الدولة بصورة من الصور

للملوك امتيازات متقابلة كما اسرد اليها سابقاً ولكن كيف يتاح لقداسة البابا وهو غير ذي سلطة سياسية ان يمح المون ما تنتهجه الدول اية من الامتيازات؟

ومع هذا كله نليس للملك من المون في ارض اجنبية ما بابا من النفوذ والسلطان لان مما تقوم عليه صلاته الدواية - رعاً عما لكل دولة من السلطة المطلقة في بلادها - حق التدخل في شؤون الكاثوليك المنتشرين في اقطار العالم بخلاف سائر الملوك فليس لاحد منهم حق في التدخل بشؤون دولة اجنبية ما ويكون للبابا على ذلك في الممالك الكاثوليكية نفوذ سياسي عدا عن نفوذه الديني . وهما بلا شك قوة كبيرة لا يستهين بها اعظم الدول

فمداخلة البابا لاون الثالث عشر في انتخابات المانيا وارساله الاوامر الى كرادلة فرنسا كل منهما دليل على مداخلته الفعلية في شؤون الدول الداخلية ولكن مثل هذا التصرف مما لا يسير واحترام الحاكيمية الاجنبية جنباً لحسب مع انه من القواعد الاولى التي دعت الحقوق الدولية الى صيانتها والاخذ بها

وفد قال كما يمكن « ان ما للبابا من الحقوق السياسية والتشريعية في بلاد الدول الكاثوليكية لم يشأ عن تفوق وعلة ال كان منشأها مساعدات محته اياها الدول منحا وسجاتها على نفسها في قوانينها او في معاهدات عقدت بينها وبينه . ولكن هذه المساعدات والمخ تدلان على كل حال على ان الشخص المعطاة له ذو شخصية مستقلة » وقال هفتر : « اذا تعدت السلطة الروحية حدود الصلاحية المعطاة لها فللدولة المعتدى عليها بما من حق المحافظة على امنها الداخلي ان قاومها كل المقاومة وترجعها الى حدودها وعليها ان تتخذ التدابير اللازمة لمنع ما سيخل بحقوقها . وتعين الدول هذه

التدابير عادة في الحقوق الداخلية العمومية او الحقوق السياسية . وغني عن البيان ان البابا باعذ الكلمة ربيع المرات في العالم كله ولو لم يتجاوز دائرة الصلاحية المغطاة له ومكانته هذه لا توفي الملوك عليها ولا تحلم بنواها ولذا لا يمكننا ان نفتا سهم عليهم او نقاسه عليهم . وعلينا ان نعتبره من جهة اخرى ذا حاكمية فذة وشخصية حقوقية تختلف تمام الاختلاف عن شخصية رؤساء الدول جمعاء

على ان وجه الخلاف بينه وبين الملوك ان الملوك وصلوا عن انهم ذوو شخصيات ممتازة بين الامم فهم يمثلون دولهم اما البابا مع كونه يجمع تلك المكانة الرفيعة بين الامم فلا يمثل احداً

وهناك بعض المؤلمين الذين ينكرون على البابا تلك المازلة السامية بين الامم كحق بل يعتبرونها منحة منحة الدول اياها قياماً بما يفرضه الواجب تجاه الكاثوليك ونظميناً لهم على حريتهم الدينية .

وقد يكون واضح قانون سنة ١٨٧١ لائتالي وملوك الدول قد انضافوا الى منح قداسة البابا هذه الامتيازات اسياً طبعاً . ا رأوا انه لا يحسن ان يكون رئيس الكنيسة الكاثوليكية تابعاً لاحد ولما كان المرء بهذا الاعتبار لا بد ان يكون واحداً من اثنين فتعين هنا ان يكون البابا حاكماً لا تنفء كونه محكوماً ولذلك وجب اعطاؤه تلك الامتيازات التي تحتص بالحاكمية رعاية لحقه وحرمة لاستقلاله .

بيد ان الحكومة ايتاليا اذا آتت من البابا الاخلال بامنها وانتظام مملكتهما وسلمها العام او التعرض للملكها سوء ان نتخذ التدابير اللازمة للحدافة عن كيانها وامنها وتمنع اذاعة او امر البابا التي من هذا القليل وتقض على كل من يعمل معه خارج الفاتيكان من الاتباع لان ايتاليا كما قال بلشلي مشولة عن كل ما يوقمه البابا من التعدي على اي دولة من الدول الاخرى .

وفضلاً عن ذلك فالمسألة ليست بمشكلة لانه ليس للبابا وسيلة لتنفيذ

مقاصده واغراضه سوى ما يمكن ان يفتحه من الاسات والساتل وهذه يمكن للحكومات التي تضربها مصادرها بهمة وتقرب على ايدي من يعمل على توزيعها وتتمدد التدابير التي تمنع من تداولها بين الناس . وقد حظرت فرنسا على البابا نشر الطوابع قبل ان يحصل على حارة من حكومتها .

ويجب الا يهمل اننا من قداسة الماعيد مردود اجاب بين الدول وانه لا شأن له بذكر في عالم السياسة .

فقد قال هفتر : كان لرئيس الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى في سبيل الائتلاف والسلم العام ما لم يكن لاحد من الماعى الصالحة

كثيراً ما حل المشاكل العسيرة بين الدول المختلفة واطفاً نائرة الحرب بعد ان كادت تملع عنان السماء ولو ان الدول ترحم الى قداسه في حل المشاكل وتجعل الرجوع اليه قاعدة تنحى عليها شمل العالم السلام . السعادة . قد تحققت هذه الامية في مسألة كارولين . . . التي وقعت بين المانيا واسبانيا سنة ١٨٨٥ في كم فيها وانسحب سنة ١٨٩٥ احكام حل الخلاف الذي وقع بين جمهورية هايتي وساندو . يسيكو على الحدود

وعرض على البابا لاون الثالث عشر التوسط في الاختلاف الذي وقع بين اميركا واسبانيا من ( كوبا ) سنة ١٨٩٨

وفي سنة ١٩٠٨ قدمت حكومة فرنسا الى البابا لاون الثالث عشر وادعته الى روما لاجتماعه مع البابا لاون الثالث عشر في روما .

في ( لاهي ) من ٨ مارس سنة ١٩٠٩ . في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٩ .

وقد اسس البابا لاون الثالث عشر في روما سنة ١٩٠٩ .

في ٢٩ تموز سنة ١٨٩٩ تسوية الخلافات بين لامة صلحاً للتلا بلحق البابا رئيسه  
 لها ولم يكن لحقاه الكرسي الرسولي في مؤتمر الصلح الذي سنة ١٩٠٧ من وكيل .  
 وقد سد لاجله باب الخاف اري في المعاهدة التي عت في ١٨ تشرين الاول سنة  
 ١٩٠٧ التسوية لخلافات الامم سلماً . انتهى

(تقريب الحقوق)

\*\*\*

## بعض آراء دولة سعد باشا زغالول

### في التشريع

- (١) كل سرية تؤسس على مبادئ الاخلاق وهي سرية مائة .
- (٢) لا تصدقوا ان هناك قاعدة يرجع اليها القاضي في تقدير العقوبة او ان  
 هناك ميزاناً توزن به الجزاءات وناهي امور اجتهادية يلزمها القاضي الهاماً .
- (٣) الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة .
- (٤) اما اذا احترما امر الحكومة فنجزمه لانه مع الامة لا لانه صادر من  
 تلك القوة المسيطرة .
- (٥) يجب ان نقد للقانون والاعتد الانقياد اليه مهانة ومذلة بل عزاً وشرفاً
- (٦) ان كانت الحكومة تريد ان تكون في صمها مدافعين عنها فما عليها الا ان  
 تتبع الحق والعدل وتحترم القانون .
- (٧) يعجبني الصديق في القول بالاحلاص في العمل وان تقوم المحبة بين الناس  
 مقام القانون .

- (٨) الذي يلزمنا ان نفاخر به هو انما نافي الحياة لا الشهادات التي في ايدينا .
- (٩) الصحافة حرة تقول في صدر القانون ما نشاء . نتقدم ما نريد فليس من الرأي  
 ان نسلها ثم نتقدم ان الواجب ان نسأل نفسنا ما نفعول ما نتقدم عليه .

## مستقبل جمعية الأمم

بقلم المسيو لودويك نودو

استجمعت الفكرة أثناء انعقاد الجلسة السادسة للجمعية للأمم للكتابة عن مستقبل الجمعية، ثم ترددت بين الأمرين - هل لا أستطيع إيفاء الموضوع بقرينة حتى أرفض الاحتجاج ونكوت لدي رأي ثابت عنها تدعمه بعض الحقائق الرائعة :

ما هو مستقبل جمعية الأمم ؟ إن مستقبلها مروط بمستقبل الهيئة التشريعية جمعاء ذلك المستقبل المجهول الغامض ، أما مجهولاتها التي فاءت بها حتى الآن فهي من قبيل التجارب التي لا يسبق اليها غير أننا نرى هذه التجارب تعاد وتكرر من آونة إلى أخرى دون أن يترك لنا البحر العميقة ولا يسما في هذا المقام إلا إيمان النظر في تلك المجهودات الحثيثة والتأثر والاستسلام للعاصفة التي يوحشها البناء منظر المحتتمير في قاعة الجمعية ، أن وجود مئة أربع وخمسين دولة في قاعة واحدة يضمهم ثلاثة عشر وزيراً للشؤون الخارجية ، معجور غمر من أنواع الرجال الأفذاذ لا فاد الشريعة من محنة الحروب الملاحمة ، لا يبل قاصع على غلام هذا الحادث الخارق الذي يعد أكبر محاربة جاء هذا الناس للإخلاص من سوانده المورثة ، وابتعد تدأوه مات اليه مدينتنا احدمرة في الرجوع إلى الرضاة الحكمة . عندما تتملكنا الحيرة ونقف مترددين في اختيار احسن الوسائل الموصلة لتحقيق تلك التزعات المني ، لا نخذ امامنا من بجدنا سوى مدينة جنيف حيث يتعاون الذكاء البشري ويجهتد في معرفة ذاته والرجوع الى نفسه ، السصر في اموره . نعم انه يحاول الآن

[illegible]

عندما جلس في شرفة الصالحين واجات الطرف في سب القاعة القائمة الروايا  
حيث اجتمع معتمدين وحسين دونه سررت لاكثر من حدن الترتيب لاكثرهم  
بدون اقل تمييز بينهم فقد قعد وراء الوفد الفرنسي المهرجا بتيالا وعلى رأسه عمامته  
الزرقاء وفي اذنيه الشنوف اللامعة، وتوسط الاثيون المكندو اللون الاستونيين  
والفيلنديين معتمدين بظلال عسبي مكندو اسع من مكندو الذي خدص

من رابطة الحرية ، وقد احاطت به . . . والبارغواي والنيكرغواي  
 . . . ون يقولون لماذا اتينا الى هنا وما  
 اندي سنعمله . . .

فقد احست الجمعية دعة منه تميز الدول الكبيرة من غيرها وتخصيصها بوضع  
 المقاعد فتمتوا الامم اذن في حادو متساويين امام الحق . وقد قال المسيو بريان في  
 خطابه الذي اذ في شهر مارس ١٩١٨ ان احمل اسرف ما سيح البرونكول  
 هو عدم التمييز واتفاقات بين الدول الكبيرة والصغيرة فهو يعتبرها متساوية في  
 السهر والحفاظ على سلام العالم . ونحن وان كان نؤمن على ما قاله هذا الخطاب  
 القدير غير اننا نعتقد كيف تصح المساواة بين ممثلي دول متساوية ان هذه  
 المساواة الطاهرة ليست الا حيلة لا يحد في جمعية الامم دول كبيرة ثخيرة  
 مدرعاتها الضخمة في البحار وغلا جوشها الجواراة السهول ، ودول صغيرة اخرى لا  
 تملك الا صاع نسانت . الا يصبح ان التعامل بين هذه الدوايق الهامة ، وعض  
 الطرف من احدى الى الاخرى ، ولا يقل ان يستمد من الدارعة الكثرة . امره  
 ويد عن عدالة الامم اننا ناع على المرافقة الحيوية .

الا يد هذا السجح دلا على اسس من التعرف والحقيقة المعقدة  
 ويفصون لاستلام الاحلام لندسة " نال الحقيقة التي يدركها الجميع على  
 اسواء وهي انه يوجد في هذا الكون دول كبيرة ودول صغيرة . والدولة الكبيرة  
 لها طامع واحتياج ما سدد من نمو والبارق ، والدولة الصغيرة الرقيقة  
 وانكن المتحد من لا تيرها . الدول الصغيرة ان لا ربع واحدين  
 دونه لمعد سبب سبب اربع متممة . الدركت حة حة ش بريدي اعطى  
 ورسا وايداد . وايز من دوا . است من اخبية وملت عن . نين لا باتوا ان  
 يعرقوا . بثنتها . ي . نين الآن اعلم رهي جوهرى يتحتم علينا ايضاحه بما

يستمره من الحرية والحرارة . فإذ كانت الجمعية الدولية تتطلب أخرى على قاعدة المساواة ، وتعطي جمهورية هاتي متلا مكاناً في جمعية الأمم . يتأهل المكان المخصص ببريطانيا العظمى ، فلا شك أن الدول الكبيرة في الاوقات الحرجة لاتعود تهتم الا بنفسها وتقرر ما يوافقها من الآراء التي يعرضها المحامون العالميون المزهرون . فرض عهد جمعية الأمم وقرر بروتوكولها . أكد من مرة ازال العقوبة وتطبيق الجزاء على الدولة المنتدبة في رابع وهي . ولكن من داسي يفرض العقوبة فيما لو طرأ حدث ثنائي عند الاقوياء الحاسون . سببه الية موقعه . لا قوياء الماكزين المتعدين انما نجح على كل حال هذا المجلس الدولي المعقد في حيف . فطر طرة الاحترام الى انه انزل عمل قام به اروع المشري وسمه كور . نحن الفرنسيين باستطاعتنا ان نثبت في مقدراتنا وكيف علاقتنا التي نر طامع الدول العمارة رؤساً وكلما نريد . لقد سارت جمعية الأمم حتى اليوم . منتهت حريتها لادارة المنكحة من الدول الكبيرة التي نوهنا عنها . . . نفت الشعوب الاسيوية منها . نفتها بالعصبة الاوربية فاصيدون متلا . ليس بوضعنا . اكبر عدد من الامم . . . . . فكيف وحولهم عندما يجدون ان لا حبيب لهم من المني في هذه العمة . وان ليس لهم ممثلون فيها . اما اليابانيون فلم في العمة من احد . ما نحن نراهم في احد من في المازعات التي تشب بين الاوروبيين . . . . . كما كان . . . . . في الشرق البعيد على . . . . . ياسة مناصرة الاسيوية الضارة بمصاحبة الجنس الابيض . . . . . تعيش جمعية الأمم طويلاً في ظل مثل هذا النظام . انما نحتاج . . . . . في المساواة حتى تصبح ذات سيادة عالمية . يتحكم عدل . في حين ان العمة . . . . . لا يعرف المساواة . . . . . شعوب ذات سيطرة . . . . . واحرى لانها من حق سمى . . . . . تكون قمة . . . . . امه مستعمرة . . . . . دأها الفتح . . . . . اكتساح البدن . . . . . وحري بمكرمة . . . . . قامة هذه التوحات . . . . . اتاغها . . . . .

فهل ينكر احد هذا الامر ؟



لأبهركم مثل د. ددي ت. بنه بنجهرات التنمية في قاعة الجمعية في بريطانيا العظمى في التي حسنة وحسنة في ذلك المقام بين احواله اذ هو د. ددي بنجهرات عنه برة مطهر غير راضين . اعزوا اليوم الى الاداس تروا ان التهنات الوصية التي منحت في كل مكان فيها . اخرتها . ان وجود الحكومة اليابانية في جمعية الامم . صفتها التعميدية هو اعظم تشجيع للاجناس التي هي من غير الجنس الايض في نزاعها مع العربيين ، وهو ايضا دليل على استسلام اوربا رضوحها بلامر الواقع واعترافها بتلك الحكومة انها صارت من عداد الدول العظمى ويمكنها الاشتراك مع في ادارة شؤون العالم ، بمجرد انهارت شعبها على جانب عظيم من الذكاء . التما وقد اني ان يسمح الاجنبي باستعباده وتمكن من التغلب على الامراض الوبائية العظيمة . اذ حزب تنمية الامم رامتداد شوكتها على العالم اجمع فجدد الامم معصية اخرى متمثل في الامة وما هي القاعدة التي نؤكد عليها عندما نولن هذا الفريق من الناس يشكل امة ، وذلك الشعب بقضي له البقاء مستعبد وراضا لغير الاستعمار . لا تدريب لماذا يستعمر ذلك الشعب ولا يجوز له المطالبة بحقه في الحياة . من الروح العسكرية وحدها هي التي تضطربا ان نعترف للفريق من الناس ان يشكل امة . اما كان الامر كذلك فتحت نغز اذن مبدأ الحق للقوة . ولاشك ان الفرق شاسع بين ما تدعو اليه من المبادئ في خطبنا وبين ما نفري عليه منها .

ان ايراد من هذه الاسئلة لايفضي الى نتيجة حاسمة لارادة الناس ويقرر سيف اذهانهم ان جمعية الامم قد استأنت على قواعد عالية وانها ذات صلاحية واسعة سيف اما لانحوا منها سوى المحافظة على معاد مدينتها احصيرة ورعاية مصالح الاوربيين انفسهم وصيانة مناجرها ومشاريعهم الكبيرة . وقد صدقت نظرية الدكتور « كود نهوف كالبرجي » التي راعها للجمعية في تقرير موضوعه التنظيم الدولي ، وصدقت

حرية الحقائب التي تصدر في جيب حين نعتنه بموحد فكرة الاتحاد  
الاوربي قال :

« ان مسألة سلامة اوربا ادعى الاعتراف . اقرب تناولاً من مسألة سلامة  
العالم وافرار السكينة من البشر ، اذ لو طرد اثنى ما يجري في اسيا من الحوادث  
وما يقع فيها من المشاكل لادر كفا ان هذا الامر اكثر تعقيداً مما كنا تصور .  
ولا شك ان تقسيم اوربا الى وضع كتل اقتصادية يوئل ما الى اضرار وهو يضاف للنظم  
الاقتصادية الكثيرة المتنوعة التي ظهرت خارج اوربا او هي على وشك الظهور . ان  
ثالث الامم الاوربية اليوم غير راضية عن تسوية تحومها وهي تحاول تبديلها بكل ما  
اوتيت من قوة . فهذه الفكرة وحدها من شأنها تهديد السلام . لان الاستياء نائض  
اكثره عن بواعث تاريخية ، جغرافية ، وعراس عداوة وامر ودية . فهل من العدالة  
ابقاء التحوم بين الممالك على قاعدة التقسيم الحسنى ؟

قد يوجد وجه للعدل في ذلك غير ان امصالح الاقتصادية تنافي هذا التقسيم .  
ان مشكلة التحوم الاوربية لا تحل على كل مرصعي نقل الحدود وتغييرها ، بل  
بالاقلال من اهميتها وملاساتها تدريجياً . اما تعديل الحدود فليس له معنى سوى  
اخضرار نار حرب اوربية جديدة ، وعدم الاكتراث بها يعني افرار السلام في اوربا  
لانها متى زالت ونوارت لا يبقى من يدافع عنها . »

ان الميو كودنهوف يدعو الاوربيين لتطعيم بلادهم وبناتدهم ان يتقدموا في  
هذا السبيل خطوة خطوة لان الطفرة محال ، حتى يتمكوا من تشكيل اتحاد اوربي  
متمين . ولا يتسع المجال هنا لتناول افكاره الصريحة الخيرة . يجب ان نذكر ان  
غير اننا نراها بعيدة الدال ، خاصة من الناحية السياسية .  
والتأمل . هل يعقل ان تزداد لغة جمعية الامم المتحدة ، انما هي  
القوة والمصلحة اكثر مما تفقده بتقصص . حين نحصر جهودها في رؤية امصالح

الاوربية والمحافظة عليها . ويخال لي انها سترمي في المتقل الى غرضين وتتألف « ان صح هذا التعبير » من دائرتين ، الاولى واسعة تتناول العالم بمحيطه وتتسع لجميع الشعوب ، والثانية ضيقة تختص بأوروبا وحدها . تكون كنواة للأولى .

يظن البعض أنه لا يستتب السلام في أوروبا الا بتقارب شعوبها وبتكوين حلف بينهم وهم يريدون منا ان نعني بهذا الاسم ونجعله ديدنا وشعلنا الشاغل لعدان غرب عن خاطر جمعية الأمم معالجته لاندراجها الى الاهتمام بما وكل اليها من المشاغل الكبيرة . ولكن الرأي الصائب والعكر الامثل بقاء هذه الجمعية محافظة على شكلها الدولي ونظرها الى القضايا العالمية ومناقشتها ، مع علمنا باننا في حاجة ماسة لانقاذ المدنية الغربية من هدهتها لتصبح أوروبا وحدة قائمة بذاتها ولتؤلف شعوبها اتحافاً طبيعياً كاتودون ، ثم اقترضوا ان احد الاميركيين جلس في مكاني واطل من هذه الشرفة على قاعة الجمعية ، وحاول ان يسب كل واحد من هؤلاء الرجال القاعدين امامه الى جنسياتهم الخاصة ، وكان يجمل الفوارق التي تعاد بين ممثلي الدول الاوربية الا يحب القسم الاكبر من اولئك السياسيين فرنسا وبين محض عندما يسمعون ينطقون ويشكلمون بلهجة باريزية رقيقة . الا يدور في خلدك انت المسيو لوشير سياسياً هولاندياً ، وان المسيو بول نوأكور « ايديا » ، وان المسيو هيري ديه جوفنيل ارستقراطياً اسبانياً ؟ حدثني احد الروسيين ان سجناء المسيو بوانكاريه تشابه هيئة تجار مدينة موسكو . ثم ان المسيو المير توماس يشبه البروفسور الهر هيدلبرغ .

لا اريد البحث في هذه المقالة عن المشكلة الاسكليزية التركية في الموصل التي كادت تضرع نار الحرب بين هاتين الدولتين ، فانها من جملة الحوادث التي يتوجب على جمعية الأمم الاهتمام بها ورعايتها . فبدلاً من ذلك رأيناها في دورتها السادسة



المغاربي اظهر في خطابه الممتع عكس هذا الامر قل :

انك من مزايا البره نو كول تحبف وصدة لمعارضة وابعاع التي تست في اوربا الوسطى ، فضلاً عن كونه علي ويجزوي عى مادي ، التحكيم الاحصاري المفروض على جميع الامم بالسواء . ولولاه لما قدرت الشعوب ان يد على شعورنا الخاص على وضع حد لاحقادها القديمة . وقد آر فكرة ارونو كول ايضا المبرو كيمون دي ليون مندوب الحكومة الاسانية ، وانيه . بدس م موب حكومة نسيكوسوفا كيا اما جمعية الامم . فقد انحت رحتاه امام ما اقترحت بريطانيا العظمى ، ولكن اعتمه اعضائها واصعائهم لخطاب المنيو بول ونكور انيت بينها سوف لا تدع البرونو كول يتلاشي وانها لن تنغلي عن فكرة التعكيم الاجباري .

هل تريد الحكومة البريطانية لاستمرار عى "ست هذه المعارضة ومعاكسة عواطفية الشعوب التي قلقت من عادات الاندري هذه الخليفة ان معارضتها لفكرة التعكيم الاجباري تنزل اعمدة ساء لمقدس الذي تنوت نحوه اصدار الامم مصتة لاستماع الكلمة الخامسة عن قرب حلول العصر الحد د ؟ ولم تكن نتظر من المستر اوستر سامبرلانت ، ذلك المعكر اقدير ، عرض فكرة برع السلاح الادبي واعتبارها المأمن الوحيد الذي تاج اليه البشرية اتقاء من الاخطار الدائمة . لا يرى ان نوع السلاح الذي لا يحقق اسلاام وان هو الاتح لامع جميل يوضع على مفارقة في حانه الموضوع ونهاية العصر . فمادامت الشعوب تتنازع وتقاتل وتنقم ومادامت كل اممة تعمر لمناحها الخاصة . ملقة على صياستها ، فلا سبيل ارع السلاح الادبي ثمن د ي بقى سب سنددك فلا يتعوف ولا يحشى نوايا اعدائه المترصين به ؟

ان الفكرة التي سرعها المستر شامرلان . حسبها افضل حل عمي واحسن اداة لافراز السلام بغير قابلية للتحقيق وسيدة عن اعتراف . له كان ذلك صحيحا لما تم الا

حيما يصل البشر الى اعلى ذروة الكمال الادبي وعلى كل فاننا نأمل من اخواننا  
البريطانيين ان لا يمارضوا مدناً جمعية الامم الحيوي الا وهو التحكيم الاجباري .  
(تعريب الحقوق)

\*\*\*

### الحكومة تقليدية اكثر مما هي تطويرية

الحكومة نظام أمري انتارى . وكل موظف فيها آمر ومأمور فهو ملزم ان  
يفعل اوامر وقوانين ادارية ، ويعملها على من هو دونه ، وقلي يتاح له ان يتصرف  
حسب رغبته . وان لاح له رأي شديد يجد عقبات عظيمة في سبيل تنفيذه . وقد  
لا يباح له ان يفذه ، فانما لأنه يجب ان يستصدر به امراً او اذنآ من هيئات عليا  
معتلة . فذلك ترى ان نظامات الحكومات بطيئة التطور جداً ، فضلاً عن انها  
تقوى روح الامر والانتاز في موظفيها فتظهر هذه الروح في حياتهم الشخصية  
والعملية ، وتستوقف قوة الاستبطاء والاحتراع والاشاء والانداع فيهم ، بل تصغر  
شخصيتهم وتقل ثقته بانفسهم واعتمادهم عليها ، وتضيق دائرة مطامعهم ، واخيراً  
يتراوون لك كأنهم آلات في معمل ، وكل واحد منهم يارع في عمله المتكرر فقط  
وهو وراء دائرة عمله ضعيف الاختيار جداً .

« علم الاجتماع »

# فسخ الخطبة

في نظر رجال القضاء

الخطبة في اللغة بكسر الخاء ان يدعو الرجل المرأة الى الزوج . وعهد الخطبة هو الزمن الذي يقضيه الخطيبان يدلوا احدهما الاخر قبل الاقدام على الزواج . وقد يطول هذا العهد او يقصر على حسب مقتضى الاحوال على ان الغريين ينشاء موب عادة من طول مدة الخطبة و يعتقدون ان ذلك يؤهل في معظم الحالات الى فسخها وفي هذا الاعتقاد بعض الصحة لانما اذا زادت الالة وطالت مدة الخطبة فقد لا تحلوا بما يدعو الى التنازع ، واذا اتبع للخطيبين ان بعضيا عن اول بادرة من الغور فقد لا يتاح لها ذلك في المرة الثانية فتصبح الخطبة اذ ذلك معافة بما هو او هي من خيط العنكبوت

وقد كانت المحاكم في اوربا تطرف في قضايا وبيع الخطبة كثيراً ولكن تلك القضايا نقصت بمرور الزمن . وسبب نقصها راجع الى عدة اسباب اهمها تدقيق المحاكم في الاحكام التي كانت تصدرها في مثل هذه الاحوال وعدم حكمها بما يسمونه « عطلاً وضرراً » الا في الاحوال التي يقع فيها الضرر حقاً . ولا ينبغي ان لقناة التي تجزؤ على مقاضاة خطيبها امام المحاكم بحسب ان تمنح الفتاة ان فسخ خطبتها قيد اضربها ضرراً مادياً او بمادة اخرى . ضرراً مالياً . واثبات ذلك ليس بالامر الحين في مثل هذه الايام التي ناس فيها الفتاة الحرية الشاب في ميدان الاعمال التي يود عليها بالروح المادي . لقد كانت الفتاة في الازمنة القديمة تتمتع من مزاوله لاعمال التي يراها الجاه وتحد في ذلك عداوة . فلنزلت الى ميدان العمل

وصارت تكسب ما يقوم . ودعا عدد لا يحوز فاما مقاصة خطيها اذا هو فسخ الخطبة لان فسخ الخطبة لا ينشي لها في الواقع صرراً بحسب . أما الضرر الادبي فقلما تبه له المحاكم لان كلا الخطيبين يتحمل نصيباً منه

وفي الواقع ان قداي وبيع الخطبة نقل تيناً قنبلاً ومع ان القانون سبى جميع البلاد المتمدنة يبيع الكل من الخطيب وخطيبة ان يقيم الدعوى على الآخر بسبب فسخ الخطبة فقل تحد لرجل في ثبوت القضاة مدعيان بل يكاد يكون دائماً هو المدعي عليه ، ذلك لان الرجل يعلم ان فسخ الخطبة لا يؤذيه مادياً وان الضرر الادبي هو خيالي أكثر منه حقيقي

اما في السرقة فقل أخطر المحاكم في قضاء فسخ الخطبة ، وسبب ذلك على ما نعان ان القضاة الشرقيين تروا بسبب ان بلاد على الاساس في دوائر القضاة لاسيما ان قضاة وبيع الخطبة قد تخلو من النوح ببيانات ليس في مصلحة احد المتقاضين ان يطلع عليها احد . ثم ان لفتاة الشرقية من عزة النفس مزيراً بها عن الوقوف امام القضاء مع رجل من عهود لوفاء ( السياسة الاسبوعية )

\*\*\*

## السلطان

السلطان زمام الأمم . ظاهراً الحقوق وقوام الحدود . لقطب ابدى عليه مدار الدنيا . هو حامي الله في بلاده . هذا المبدء على عاده . يتمتع حريمهم وينتصر مظلومهم ويقمع ظالمهم . يأمر حاكمهم بحق عبي من عبده . الله زمة حكمه . وممكنه امور خلقه واحتضه باحسانه . ممكن له في سلطانه ان يكون من الاهتم بصالح رعيته والاعتناء برفاق اهل طاعته بحسب وضعه الله من الكرامة واجرى عليه من اسباب السعادة قال في الله عليه وسلم : كلهم راع وكلهم مسئول عن رعيته ( مختار العقد )



## الشرعية اليهودية

٣

اليوم ، الديون والحالات ، المشاريع المائية ، دار المدافع ، عبارات في العهد الجديد تتعلق بهذا الشأن ، عبارات وردت في العهد الجديد تتعلق بالملك

اليوم - لم يعثر الباحثون في شرعية اليهود على شيء من سندات العقود نقف به على صورة تأليف العقد وجريانه عند ذلك لا نرى بداً للبحث فيها من الرجوع الى التوراة . وقدم عقد حا ، ذكره فيها هو العقد الذي اشترى به ابراهيم عليه السلام الحقل والمغارة ليدفن اسرته ساره فيها وقد جاء ذكره في الاصحاح الثالث والعشرين من سفر التكوين واليك اياه ملخصاً : طلب ابراهيم الى الحثيين ان يبيعوه الحقل والمغارة وبعد ان وافقت رجال القبيلة على بيعها منه استأمنها من صاحبيها عفرون بن صوحر امام من اجتمع من رجال القبيلة عند باب المدينة فزل له عنه باربعة تافل من فضه اداها اليه في حضور القوم .

ثم جاء الاصحاح الثالث والثلاثين من هذا السفر ابصاراً « ابتاع يعقوب قطعة حقل من يد بني حمور ابني تكيم بمائة قسيطة . واقام هناك مذبحاً ودعاه إيل آله اسرائيل » ولا يوءدى الثمن فيه دائماً .

وقد جاء في كتاب راعوت ذكر نوع آخر من البيع بيع ما يعود للأسرة من الاملاك كما يلي « كانت امرأة تدعى نعمى فقدت زوجها المسمى البالك وابنيها

محلون وكليون فطلبت راعوث كنة نعمى من بوعز - قريب البالك - ان يقوم لها بحق الولي فقال لها صحيح اني ولي ولكن يوجد ولي اقرب مني ان قضى لك حق الولي فحسنا ، وان لم يثن ان يقضى لك حق الولي فانا اقصي لك ثم صعد بوعز الى الباب وجلس هناك واذا بالولي الذي تكلم عنه بوعز عابر فقال مل واجلس هنا ثم اخذ عشرة رجال من شيوخ المدينة واجلسهم وقال للولي ان نعمى تباع قطعة الحقل التي لاختينا البالك ويوم تشتري الحقل من يد نعمى تشتري ايضا من يد راعوث المؤابية امرأة الميت لتقيم اسم الميت على ميراثه فقال الولي لا افدر ان افك لنفسي ثلثا افسد ميراثي فكفك انت لنفسك فكافي . وهذه هي العادة سابقا في اسرائيل في امر الفكاف والمبادلة لاجل اثبات كل امر . يخلع الرجل نعله ويعطيه لصاحبه . فهذه هي العادة في اسرائيل فقال الولي الى بوعز اشتر لنفسك وخلع نعله . فقال بوعز للشيوخ وللجميع الشعب انتم شهود واليوم اني قد اشتريت كل مالا لبالك وكل ما لكليون ومحلون من يد نعمى . وكذا راعوث المؤابية امرأة محلون قد اشتريتها لي امرأة لاقيم اسم الميت على ميراثه ولا ينقرض اسم الميت من بين اخوته ومن باب مكانة انتم شهود اليوم . فقال جميع الشعب الذين في الباب والشيوخ نحن شهود . وجاء في الاصحاح الثاني والثلاثين من كتاب ارميا النبي انه اشترى في حادث كذا ماعدا مسألة الزواج مؤرعة قال ارميا : فجاء الى حنمئيل ابن عمي حسب كلمة الرب الى دار السجن وقال له اشتر حقلي الذي في عنا ثوث الذي في ارض بنيامين لان لك حق الارث وذلك الفكاف . اشتره لنفسك فترقت انهما كلمة الرب . فاشترت من حنمئيل ابن عمي الحقل الذي في عنا ثوث ووزنت له سبعة عشر شاقل من الفضة . وكتبته في صك وختمت واشهدت شهودا ووزنت الفضة بموازين واخذت صك الشراء المختوم حسب الوضعية والغريضة والمفتوح . وسلمت لباروخ بن تيريا ابن خنانيا المأم حنمئيل ابن عمي واعلم الشهود الذين هم صواصك الشراء امام كل اليهود

الجالسين في دار السجن . واوصيت باروخ امامهم قائلاً هكذا قال رب الحدود آله اسرائيل . خذ هذين الصكين صك الشراء هذا المختوم والصك المفتوح هذا واحدهما في اثناء من خزن لك يبقيا اياماً كثيرة »

لم يتوفق شراح هذه العبارة الى توضيحها تماماً ويستدعي البحث فيها اولاً بالطرق الى الطريقة المتبعة في تنظيم السندات واستشهاد الشهود في ذلك الدور فقد كانت السندات تنظم بين الطرفين وتكتب على ورق البايروس او على رق ويوقعها الطرفون على الجهة المقابلة للجهة المكتوبة بعد تثبيتها وطبها على هذه الجهة ومن ثم يوقعها الشهود في الفراغ الباقي من الجهة التي وقع عليها المتعاقدان وعلى هذا لا تطلع الشهود على مضمون شروط العقد وانما تقع شهادتهم على شخصية الطرفين وموئيتهما ووضعها التوقيع وهذا اسمه بما يقع في زمانا من توقيع كاتب العداء والشهود على العلاف الذي داخله وصية سرية وهم غير عارفين بمضمونها (١)

الديون والحوالات — لا يقتصر التشابه في العادات الشرقية على صكوك البيع ففي صكوك الدين المسماة عندنا « الصكوك والحوالات التجارية » تشابه ايضاً وقد تداول اليهود الحوالات التي من هذا القبيل كثيراً وشاع استعمالها بينهم ولما كان مطالبة المدينون بالدين بمقتضى هذا النوع من الحوالات لا تكون الا اعداء السد اليه فكان المدينون لا يودون الدين الا الى حامل السند فعلاً (٢)

(١) لقد وفي العلامة الموسسوي هيتزيف هذه احبة حقها من ابحت في تعليقه على سفر ارميا . وكانت هذه المعاملة جارية عند الرومانيين ويسمون هذه الورقة المثنية (ديلوما) وقد بحث فيها في احكام (بارلوس) .

(٢) قد عثر على بعض الصكوك المكتوبة باللغة اليونانية اشترط فيها صراحة التأدية لحاملها . وعثر اخيراً في جزيرة (آمورغوس) احدى جزائر ارخبيل سيقلاد على صك اشترط فيه التأدية (للدائن والآمر) وهذا وبما انه لم يصلنا منهم اهتموا —

هذا وقد كان لليهود منذ اقدم العصور اقدم الفرعة في جمع الثروة وطرق  
اقتنائها وتمييزها وه يكن ذلك التثنت العظيم الذي احتاجهم بعد خراب السامرة  
والقدس ليستطيع ان يسلب منهم تلك المزية التي رافقتهم منذ نشأتهم الاولى بل  
على العكس .

فقد كان نشبتهم ذلك التثنت في اقطار الارض المختلفة مدعاة الى ظهور  
استعدادهم هذا بأجل مظاهره واشتهروا بذلك من الامة حتى ان اكتبرين منهم قد عهدت  
اليه حكومت ذلك الزمان بداره شؤونها المالية فقد كان يوسف وزيراً للمالية عند  
فرعون مصر وكذلك كان دايايل عند بوخذنصر وموردوخاي عند (قسه رفسهس)  
في بابل ومن استهز منهم بالثي والثروة ابواكيم زوج سوزان وتوبي في  
بابل و راعل في افثان و غابل في راعه س . وقد نحت في سيرة توبي عن  
صورة تأدية الدين في ذلك الدور واليك اية :

كان لتوبي دين على غابل فطلب توبي الى انه ان يذهب الى غابل لاعادة السند  
وتسلم الدين فقال له انه لا احرف غابل وسار لا يعرفني فاني داييل اقدمه له فقال  
لأبيه : هاصت غابل تحذه واره اياه فهو يعطيك المال . فذهب ابن توبي ولكنه في  
اثناء الطريق عرج على راعل فزوجه هذا اسمه وتبي عنده فاضطر توبي ان يرسل  
احد اتباعه الى عند راعل لأستلام السند فذهب الرسول واستلم السند واعاده الى  
غابل واخذ منه الدين .

وقد اصبحت القدس بعد رجوع اليهود من السبي سوقاً تجارية عامرة يؤمها  
الناس من اقاصي البلاد .

وعلى هذا فقد نطمت احوالات بين القدس وغيرها من البلاد التي يقطنها  
— الى كتابة الامر على الصك الاصلي بطريق اخير فلا بد ان كان بقم حينئذ  
الامر بوكالة .

اليهود واصبحت زيارتها سهلة على الزائرين والرواد .

**المشاريع المالية** - لقد لعب متعملو اليهود دوراً هاماً في التاريخ وزاولوا أموراً عظيمة ومن ذلك ما كان يستقرض منهم من القروض المالية الهائلة لمشاريع هامة كاصطناع الاحزاب واستمالة اهل القوة والنفوذ في البلاد وكذا ما استقرض منهم الولاة المعزولين في روما القروض الكبيرة للاستعانة بها على استرداد عملهم ونفوذهم في البلاد الروماني وفيما يلي حكاية ذاتي بها كثال لما كان يستقرض منهم من المبالغ الطائلة وهي : عن حادث وقع مع « تبارك آغريبا » في زمن « نير » ونحوه انه زعم آغريبا ثلاثة آلاف دراهمي ديناً لحزاة الحكومة ولما لم يكن في وسعه ادائها عند حلول الاجل عقد مع بطليموس قرضاً على الفين دراهمي نظير سبعة عشر الفا وخمسة مائة وور من روما :

ولما بلغ الاسكدرية ارشده والد فيلوف يسمى « ميلون » الى متر يهودي اسمه « الابارق الكساندر » فطلب منه ان يقرضه مائتي الف دراهمي ليعود بها الى روما فامتنع الكساندر في بادئ الامر عن اعطائه ذلك ولكن اخيراً دفع له بكفالة امرته خمس وزنت وتعهده بداء الباقي وهو ( ١٧٠٠٠٠ ) دراهمي في بوزول غير ان آغريبا لما نزل ا بوزول ا بطالب الكساندر باقي واستدان ثلاثة الاف دراهمي من والد غايوس الذي تولي الامبراطورية بعد كليفلولا واستقرض ايضاً من احد موالي ا يوليوس قيصر اسمه تيموس مليون دراهمي .

وروي المؤرخ يوسفوس ان آغريبا كان صديقاً لغايوس وان غايوس لما تولي الامبراطورية اوده الى عمله وادبى مائيه من الديون وهي مما تدل على ان الكساندر قد استوفى ما دفعه الى آغريبا .

**دار الودائع** - كان في اقدس كما في بلاد اليونان وسائر بلاد الشرق دار لحفظ صكوك الديون والعقود . على ارضه الدار لم تكن داراً لحفظ هذه الودائع

قد كانت كومة متعارة تدع فيها صكوك ادين وتشرى وفيها يجد الراعب في الاستدانة ظير رهن من بقرصه المبع الذي يريده لأي مدة وروي يوسفوس أيضاً ان هذه المدارس احترقت أثناء ثورة اليهود الكبرى وقد حرقها الرناع وقد دعي ذلك الاسيلاء الذين حسمه بحريق مدغم من المدين الى التعقب الشديد بالحكومة ١٠٠٠ مائة ورو - تهم في عودتها الى التحكم في رقابهم .

عبارات في العهد الجديد تتعلق بهذا الشأن لانك انت مقارنة روايات ١٠٠٠ راجع به - ييوس مع ما جاء من العبارات التي تتعلق بهذا في العهد الجديد لا تخلو من ١٠٠٠ مدة وبعد حيث قدمه الى ارات في الصيارفة (١٠٠٠) الصكوك التي يحدددها الوكلاء ١٠٠٠ احاسين (١٢) تحصيل المديون ١٠٠٠ واحد من المدينين لاجل ادين ١٠٠٠ وقد جاء في الاصحاح الثاني من سفر ( رسالة ناس الرسول الى ايلي كوكوس ) اذا بما الصك (١١) جاء في الاصحاح التاسع عشر من سفر لوفان ١٠٠٠ نسم يدي على مائدة الصيارفة فكنت حتى جئت استوفيتها مع ربا «

(٢) وجاء في الاصحاح السادس عشر من هذا السفر ايضاً « كن لاسان غني وكيل وما اراد عزله من الوكالة دعي الوكيل اليه مديوني سيده ١٠٠٠ مال ١٠٠٠ كم عليك لسيدي فقال له مئة جرة زيت فقال له خذ صكك واساس ١٠٠٠ محلاً واكسب تسعين ثم زل بالآخر وانت كم عليك بذل مئة كرفاج ١٠٠٠ خذ صكك واكتب ثمانين » .

(٣) وجاء في الاصحاح الثامن عشر من سفر متى « لذلك يشبه ملكوت السموات اسماً ملكاً اراد ان يحاسب عبيده ٠ فل ابتداء في الحاسبة قدم اليه واحد مديون بشرة الآف وزنه ٠ واذا لم يكن له ما يوفي امر سيده ان يباع هو وامراته وابناؤه وكل ماله ويوفي الدين ١٠٠٠ اذخ ٠

(٤) وجاء في الاصحاح السادس من سفر متى « كن مرافقاً لخصمك سر بفا -

الذي علينا في العرائض التي كانت ضداً ما وقد دفعه من الوسط مسرّاً اياه ولطبيب  
 عبارات وردت في العهد الجديد تتعلق بالملك - ورد في العهد الجديد ما لثان  
 يتعلق بالملك الاولى في الاصحاح احامس من سفر « اعمال الرسل » وهي كما يأتي :  
 ورجل اسمه حانيا وامرأته سفيره باع ملكاً واختلس من الثمن وامرأته لها خير  
 ذلك واتى بحزه ووضع عند ارجل الرسل ثمان الرجل وامرأته عقاباً لها من الرب  
 على ما اختلساء .

والجهة التي تستلقت الاطار في هذه العبارة دخول - فيرة - في العند وذلك  
 ناشئ كما ستري عن حق المرأة في الملك لمعطي لها من الزوج كهر بمقتضى صك  
 تحو يرب .

والثانية تستلظ من الاصحاح خامس عشر من سفر لوقا حيث يروي حكاية  
 صبي مسرف فان « كان لرجل مدين فقال اصفر ثما لايه يا في اعطني القسم الذي  
 صيبي من المال فقسم له معيشته وبعد ايام ليست بكثيرة جمع الابن الاصفر كل  
 شيء وسافر الى كورة بعيدة .

لا شك ان القارئ لهذه الحكاية يستعرض بقراءته اياها ما كان جارياً في  
 لدور الاندي من اشتراك الامانة في الملك - صورة انقراض الشركة بهجرة الاولاد  
 من اوطانهم وجلاتهم عنها .

هذا ما يستدل من نيت الحكيمتين المنتين كبيراً ما مر عليها انقار ثولت مر  
 مادمت في الطريق لا ايسر لك احسنه او اقمدي به ما اقمدي الى استردي فتقي في  
 السجن الحق قول لك لا تحرج من دس - في توفي الناس لاجير » . وجاء ايضاً في  
 الاصحاح « من سرون » حين تدفع مع حصصك الى احداً اذل الجهد وانت  
 في الطريق انتخلص منه فلا يجرح به من انقاضي او خاكه فيليك الخاكه في السجن  
 اقول لك لا تحرج - من هاك حتى توفي الناس لاجير .

الكراه دون ان يفكروا بما لحامس فيحة كبيرة من الوحشة الحقوقية التي لا تقل عن قيمتها من حيث الاخلاق . الافتصاد . ( تعريب الحقوق )

\*\*\*

## الاعتقاد الديني وتأثيره على الاخلاق

في نظرات تول فرانس (١)

كيف السبل الى الاعتقاد بان الافكار الدينية تصالح الاخلاق وهذا تاريخ التعصب المسيحية نسيج من الحروب والمذابح والاضطهادات ؟ لا احالك تطمع في ان يكون احدنا احسن قوى من اساء الاديرة . اذن فهذه طوائف الرهائن على اختلاف انواعها : السود والبيض والكوثيين . هلمجرا ، سواء في امها ارتكبت صروب الحرائم العطية . كان قضاة ديوان التفتيس وكهنة العصاة الكتوليكية متورعين ، وكانوا ايضا فساد الاكباد . و -ت محدثا عن البائات الذين لطخوا العالم بالدم حتى ليشك المرء في انهم كانوا يؤمنون بحياة اخرى . الحقيقة هي ان البشر حيوانات شريرة ومنهم يطبون اسراراً أثناء ابتكارهم بالعبور من هذه الدنيا الى الآخرة .

(١) بحارة من كتاب الارآات تول فرانس الاستاد عمر فاحوري



# الشَّطْرَةُ

## كيف تكتشف الجرائم بفضل العلم

### تحقيق الشخصية في مصر

اتبعت لنا احباً زيرة ( ادارة تحقيق الشخصية ) التابعة لوزارة الداخلية . وحظينا بمحادثة مديرها الاستاذ حسن بك رفعت ، فاعشنا بما فيها من النظام ، والاجتهاد في العمل النافع ، والتطلع الى مداومة التقدم والتحسين حتى تضاهي ارقى المصالح الماثلة لها في البلاد الغربية

ولما كان الجمهور لا يعلم الا القليل عن هذه المصلحة وما تؤدبه للبلاد من جليل الخدمات - رأينا ان نكتب هذا الفصل متضمناً كل ما عرفناه اثناء زيارتنا لها ، وما اقتداه من مديرها و بعض موضحها الفيين عن فن « تحقيق الشخصية » وتاريخ استخدامه في مصر وتطبيقه على المجرمين والمتهمين وظالبي الرخص .

بين المجرمين وحماة الامن : يضع المحرمون خططهم للهجوم على الاموال والارواح . ويقاوم البوليس هذا الهجوم بما لديه من عدة وسلاح . ومن امضى هذه الاسلحة واعطاهم خطراً على المجرمين فن تحقيق الشخصية

والفرض من هذا الفن هو التحقيق من شخصية المجرمين متعادي الاجرام الذين فرضت عليهم القوانين كلها عقوبات شديدة ووضعت لمعاملتهم نظامات خاصة تكفل دفع غائلتهم عن المجتمع

طريقة الدكتور برتليون : وكان الدكتور برتليون الفرنسي اول من فكر

في ايجاد طريقة عملية خاصة للوصول الى هذا العرض فقد لاحظ ان مقياس بعض العظام في الجسم البشري ، متى استتم نموه ، لا يغير مدى الحياة . فاختار بعض اعضاء مثل الراس والذراع والقدم والاصابع . وبني على مقاييسها طريقة محكمة لاثبات شخصية المجرمين

وشاع العمل بطريقة الدكتور برتليون في ممالك عدة زمناً غير قصير . ثم ظهرت في هذه الطريقة عيوب ، اذ ثبت ان مقاييس بعض الاعضاء قد تتشابه في اشخاص مختلفين . وكثيراً ما تكون النتائج غير حاسمة شكل مطلق

**بصمة الاصابع - طريقة جالتون :** وفي سنة ١٨٩٠ كانت السير فرنسيس جالتون ، من كبار علماء الانكليز ، يقوم بعض المباحث العلمية . فعثر بطريق الصدفة على بصمات الاصابع . ولاحظ الاختلاف الغريب في رسومها . فعني بدراستها وتمكن بعد بحث دقيق من ايجاد طريقة لتقسيم امثالها بصفة عامة الى خمسة اشكال معينة

وادخل تحقيق الشخصية على اساس طريقة جالتون الى الهند ثم الى انكلترا . وانتشر منها بالتدريج الى باقي حكومات اوربا واميركا . واصبح الان ، بعد ان محصه العلماء في انكلترا والمانيا واميركا ، الاساس العلمي الوحيد الذي يركن اليه في اثبات شخصية المجرمين في انحاء العالم قاصبة

**تحقيق الشخصية في مصر :** وفي سنة ١٨٩٥ اقترح المير الاي هارفي باشا ادخال طريقة برتليون الى مصر . فرخصت له وزارة الداخلية بانشاء فلم يتولى قياس اطراف المجرمين المحكوم عليهم بالسجن . وكان هذا العمل النواة التي بنيت عليها ادارة تحقيق الشخصية في مصر

وبعد سنتين زار هارفي باشا انكلترا وقابل السير فرنسيس جالتون واطلع على طريقته ( بصمات الاصابع ) ودرسها . وقرر استخدامها في مصر . وبعد التجارب

المعديدة جعلت اساساً للعمل في سنة ١٩٠٤ واستغنى بها عن طريقة برنليون ولا تزال طريقة جالتون معمولاً بها حتى اليوم

وكان عدد المسجونين في السجون المصرية الذين شهبوا في اول عهد تحقيق الشخصية عشرين الفا . فرتبت صحائف تشبهاتهم ( فيس ) في خزائن اعدت لذلك وبلغ عدد الفيس الموجود في الادارة الان نحو نصف مليون فيشة مسقة تسمى فيا محكماني الخزائن والدوسيات

وكان عدد المستخدمين الذين انتدبوا للعمل في ادارة تحقيق الشخصية ايام هارفي ناشا لا يتجاوز العشرة . واصبحوا الان ١٢٠ مستخدماً يقسمون الى : مدير وروضاء ، وصراحيين فنيين وباحثين فنيين وكنة

وتولى الادارة حين نشأتها المسيو اوبست ، وعقبه يوسف بك خلاط ، فمحمد بك شعير ، فحسن بك رفعت ( المدير الحالي ) والمديران الاخيران ارسلتهما الحكومة الى اوربا خصباً لدراسة الفن عملياً ونظرياً  
الاعمال الفنية في الادارة

وفي ادارة تحقيق الشخصية قسمان من الخزائن

الاول -- وضع فيه الفيس باسماء المحكوم عليهم وترتيب الحروف الابدادية . ولكل محكوم عليه دوسيه اصلي خاص باسمه يضم فيشات بعدد الاحكام الصادرة عليه والثاني -- رتب فيه الفيس بحسب الرموز والتقسيم الفنية . ولكل محكوم عليه دوسيه مكرر يوثر عليه بكل حكم جديد يصدر على هذا الشخص

وكل متهم بجناية او جنحة من الجنح المهمة في السرقات والنصب وخيانة الامانة والتزوير الخ تحوز له ورقفتا تشبيه وفيشة ( من ذات الخط الاخضر ) يكتب فيهما اسمه ولقبه واوصافه البدنية . وتؤخذ عليهما بصمات اصابعه وترسل هذه الاوراق الى النيابة مع المحضر . وترسلها الى ادارة تحقيق الشخصية بواسطة قلم السوابق لتبحث

في محفوظاتها عما اذا كان لهذا المتهم سوابق

فيصع المواطنون العيون بالادارة الرموز الفنية والتقايم لهذه البصاات . ويبحث  
عن متيلاتها بين المحفوظات ، فان وجدت اتت السوابق المحفوظة على ورقة الفيش  
واعيدت الى النيابة ثانية

ومنى تمت الجريمة ، مهما كان نوعها جنحة او جنابة على المتهم ، وصدر الحكم  
بسجنه ، ترسله النيابة لتنفيذ العقوبة . وترفق امر التنفيذ بورقة الفيش التي عملت  
عند الاتهام وبحجت في ادارة تحقيق الشخصية

وبعد ان يقيد المحكوم عليه في دفاتر السجن يحرر له كاتب تحقيق الشخصية في  
السجن ثلاث فيشات تؤخذ عليها بصمات اصابعه واوصافه وترسل مع فيشة الاتهام  
الى ادارة تحقيق الشخصية لمعرفة هل هذا الشخص المفد عليه الحكم هو نفس المتهم  
الذي احذت بصمته عند الانتهاء او لا . فان تبين انه هو وكان محكوماً عليه لاول  
مرة حملت احدى الفيشات البيضاء في القسم الفني والثانية باقسم الاجديس .  
واعيدت الثالثة الى النيابة مع الفيشة الحصرية وترسل اولاهما مع الصحيفة الى قلم  
السوابق وتبقى الثانية ياسجن الى انتهاء العقوبة وترسل الى مركز البوليس الذي  
حدثت فيه الواقعة لتحتفظ في دواب السجف المخي ، حيث توجد صور من صحف  
الاحكام وفيشات اعكوم عليهم في المركز

وكثيراً ما اكتشفت ادارة تحقيق الشخصية ان الشخص الذي ارسلته النيابة الى  
السجن هو غير المتهم الحقيقي

وتشبه صالبي الرخص من الخدامين ، الخادماات والقهوجية واصحاب الحانات  
والمادق والمطاعم وسائقى السيارات والحوذيين ومستخدمي الحكومة الوقتيين  
( الطهورات ) واصحابات البيوت العمومية . وبلغ عدد طالبي هذه الرخص ٦٠٠  
طالب في اليوم وبلغ دخل الادارة من هذه الرخص نحو عشرة آلاف جنيه في السنة

وتطلب النيابة والبوليس من ادارة تحقيق الشصية التاشير في محفوظاتهم مراقبة المحكوم عليهم غيابياً والمهربين من مراقبة البوليس ومن السجون . فتخطر هذه الجهات عند وجود واحد هو لاء المطلوبين متهماً أو مشدداً أو طالب شهادة تحقيق شخصية بأية جهة من جهات القطر . وتطلب الى هذه الجهة ضبطه على ذمة الجهة المطلوب اليها . وقد بلغ عدد من اخطرت بصطهم في السنة الماضية ( سنة ١٦٢٥ ) ٤٢٩ هارباً من المراقبة و ٥٥١ محكوماً عليهم غيابياً و ٢٠ هارباً من السجون . وكانت كثيرون من هؤلاء الاشخاص قد انتحلوا اسماء غير اسمائهم الحقيقية تفضيلاً لرجال البوليس

وبناء على طلب البوليس في جميع أنحاء القطر ، تنتدب ادارة تحقيق الشصية موظفين لمراقبة محال الحوادث الجائية ورفع آثار الايدي . الاقداء التي يتركها الجناة اثناء ارتكابهم الجرائم . ثم يقارن الموظفون هذه الآثار بآثار المتهمين او من توجه اليهم الشبهة في هذه الجرائم . ويقوم موظفو الادارة بكثير من اعمال الخبرة في المواد الجائية والمدنية امام الخدك واليابات ، كتحقيق البصمات المطعوت وفيها بالتزوير واثبات سوابق المتهمين ادين بكرات سوابقهم . وكثيراً ما يستشهد القضاة بتقارير هؤلاء الخبراء . ويستندون اليها في احكامهم وقد تكون هذه التقارير هي الدليل الوحيد لادانة المتهم او تبرئة ساحته

ويعهد الى الفنيين من موظفي الادارة في تمرين ضباط البوليس على عملية رفع الآثار . وتمرين كتبة السجون وصف الصباط في جميع أنحاء القطر على التنبه واخذ البصمات

و تنتدب بعض الموظفين لتفتيش اعمال تحقيق الشصية في السجون ومراجعتها

## يجب عزل المجرم<sup>(١)</sup>

### كما يعزل المجدوم

ان استقرار التاريخ الماضي واداءات الامم الحاضرة في معاملة مجرميها يدل على ان العقابات مهما تعددت وتنوع ومهما بلغت من القسوة او الرق لا تقلل الجرائم وكذلك الحال في اشار التلميح فانه لا يؤثر اقل تأثير في عدد الجرائم وانواعها . وقد كانوا في القرون الوسطى في الشرق والغرب معاً يعذبون المجرمين بل المتهمين بضروب من العذاب يشتمز الاسان لذكرها مما زال رويتها . وقد كانوا في الشرق يقطعون يد السارق ومع ذلك من يقرأ كتاب المكافاة الذي وضعه صاحبه ابو جعفر بن يوسف في بواجر خاصة بدعوة الطولونية يجد ان هذا العقاب الصارم لم يقلل عدد الصعاليك الذين كانوا يعينون في البلاد الفساد

وعلى هذا يكسب استحساناً لان استطاع ان يقلل الجرائم او نصلح المجرمين بالعقاب ولا بد عليهم ولا باصلاح المجرمين ولا بغير ذلك من الوسائل التي تؤثر في الوسط . وذلك لان الوسط قليل الاثر في معدوم الاثر في المجرم . والمجرم يرتكب جريمته لانه لا يسي سوى انه قد ركبت عواطفه وذممه على ارتكاب هذه الجريمة .

وعلة المجرم يربى في ذكائه وعدم تقديره للعقاب وان كان نحو ٢٠ في المائة من المجرمين قليلي الذكاء وانما علت الحقيقة هي ضعف عواطفه وهو من هذه الوجهة لا يستلصح الا بمقدار ما يستلصح الابله القليل الذكاء . ونحن مهما اتفقنا من (١) عن الحلال

الجهل في تعليم صبي ابله فان هذا الجهد يذهب هباء لان التربة الاصلية التي تقبل التعام معدومة وكذلك المجرم مهما انتقنا في استصلاحه من الجهد فان هذا الجهد يذهب هباء ايضاً لان العاطفة ضعيفة او معدومة

• ولنضرب مثلاً على ذلك بالقتل فقد كانوا في الحرب المعظمي يحتاجون الى تموين الجنود على القتل تمريناً طويلاً قد يحتاج بعضهم فيه الى تناول الخمر حتى تجمد عواطفه بعض الجنود ويجزؤ بعد ذلك على اطلاق الرصاص على انسان • فهذا الذي يحتاج اليه معظم الناس الى تمرين طويل والى تناول الخمر يأتيه المجرم وهو متماسك مثالك لا يشعر بأي اختلاج لعواطفه

• فالمجرم جامد العواطف يقتل ويسرق • يتهك سائر الحرمات وهو جامد لا يبالي بما يفعل • ثم هو لا يستشعر الاستحياء من اقوى العواطف التي تمنعنا احياناً من ارتكاب الجرائم • فاما كلما مثلاً لا يبالي احدنا بقضاء شهر او شهرين في السجن اذا نظر الى السجن باعتباره مكاناً مريحاً الخال من حيث النوم والطعام والعمل فاذا نحن وقعا بآراء جريمة عقابها السجن عدة شهور كان اهم مانع لنا واقوى رادع عنها هو حيواننا من اننا ارتكبنا هذه الجريمة وقدينا بضعة اشهر في السجن • ولكن المجرم لضعف عواطفه لا يستحي • وقد تبين من فحص ٤٠٠٠ مجرم في شيكاغو جملة اسياء غريبة عن الاحرار • يمكن ان نستخرج منها ما يأتي :

١ - ان نحو ٢ في المائة من جميع السكان ، من اي وسط كانوا متعلمين او غير متعلمين فقراء او اغنياء مجرمون بطبيعتهم لضعف عواطفهم

٢ - ان الجرائم وراثية لان ير لوسط فيها • فاما المجرمين مجرمون لا يرعى • اصلاحهم

٣ - ان نحو ٢٠ في المائة من المجرمين قليلو الذكاء

٤ - انه يمكن بدرس السلالة التي نشأ منها صبي ما ان يتنبأ عن مسئلكه عندما

يشب . قال الدكتور هكسون ادي فصى نحو ثلاثين عاماً في درس حالات المجرمين المتعلمة في محكمة شيكاغو : انه عرف حالات تبني فيها الابوان احداً من المجرمين ورياه في ربانتهما و بين اولادهما وحصل معهم على تعليم الجامعة ولكنه مع ذلك نشأ مجرمًا كما كان ابواه لانه عندما شب طعت به عريزته فانقاد لها حتى حكم عليه في النهاية بالاعدام . وعرف حالات تربى فيها اولاد الطبقة الراقية من الناس في اوساط منمطة ثم يوثق فيهم هذا الوسط اقل تأثير بل نشأوا على غرار آبائهم

ويرى الدكتور دكسون انه يجب ان تعامل المجرم كما تعامل من يمرض بالجذام اي يجب ان نجعل المجرمين في محجر خاص ونمنعهم من الاختلاط بالناس ونقل نسلهم باية صريقة معقولة ويجب ان نفرغهم من سائر الناس وهم بعد صبيان قبل ان يبلعوا السمات ويتركوا احدي الخرائم . ويجب ان تذكر ان طبقات المجرمين كثيرة النسل وذلك لقلة عنايتهم بالمستقبل

وكن مكان الضعف في افوال الدكتور هكسون هو ، كما شعر به القاري ، ان اعزيم ان هذا الصبي او ذلك سيث مجرمًا داه لداك يجب ورزه وحجره مجازفة كبيرة قد يعاف فيها العربي ، محبرة الخرم . تم قد تكون سلاحاً سافلا في يد حكومة عاثمة . اما من حيث منع المجرمين من التناسل فليس ايضاً حيناً الا اذا جعلنا هذا مقصوراً على اربابك الدين تت احرامهم . وهم في هذه الحالة مضعون عنه تناسلهم بحسبهم ام رعدامهم . اما التحريم على فعل ذلك قبل الاحرام فمجازفة خطيرة ايضاً .

وليس شك في ان ما يعرف عن المجرمين واحوالهم الجسمية والذهنية والعاطفية قد ذذ الان عما كان في يوم لوميرزه عندما وضع كتابه « المجرم » سنة ١٨٧٦ ولكن لم يبلغ كما قلنا ، حد الجزم . واكرم من درس احوال المجرمين هذه الايام هو الدكتور جورج صاحب كتاب « الدجين الاكليري » الذي وضعه سنة ١٩١٣



والذي اسس قواعده على ملاحظة المساحين واحصاء احوالهم المحتملة . وكانت اهم ملاحظاته ان المجرم يتسم بالقصر في القامة وقلة الدكاء . وعواصف غير اجتماعية . وليس للوسط في رأيه اثر في ايجاد المجرم . وانما الوراثة تعمل فيه كما تعمل في تخطيط ملامح جسمه او ذهنه . وغيره ممن استغل بدرس الجريمة واحواها لا يزال رأسه لومبروزو من ان هناك علامات كالكف الكبير الدجج او الاذان العظيمة او غير ذلك مما يعرر دة الى الاسلاف حين كان الانسان في درجة لاتعدو صور الحيوان

\*\*\*

### \* كتاب عمر بن الخطاب في القضاء

كتب عمر ابن الخطاب الى ابي موسى الاشعري وهو يلي القضاء له

اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلي اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نقاذ له . آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطعم شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك . البينة على من ادعى واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا ولا يمنعك قضاء قضيت به بالامر فراجعت فيه نفسك وهديت لرشدك ان ترجع عنه فان الحق قديم والرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل . الفهم الفهم عندما يتلحج في صدرك ما لم يهلك به كتاب الله ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم انرف الامثال والاشباه وقس الامور عند ذلك ثم اعمد الى احبها عند الله ورسوله واشبهها بالحق واجعل للمدعي امداء ينتهي اليه فان احضر بينته اخذت بحقه والا وجهت عليه القضاء فان ذلك احل للعمي والبلغ في العذر . والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجرودا في حد او مجريا عليه شهادة زور او ظنيبا في ولاء او نسب .

\*\*\*

## الشرطة النسائية

### في كولونيا والمانيا

في سنة ١٩٢٣ قررت قيادة جيش الاحتلال الانكليزي في كولونيا نظراً الى انتشار بعض الامراض النسائية القبض على كل امرأة يشتبه سيرتها واعتقالها في الحال ، فهاج ذلك غضب سيدة انكليزية وسعت لدى بلدية كولونيا لتأليف فصيلة من البوليس النسائي احتفاظاً بكرامة نساء جنسها فجحت والفت اول فصيلة من البوليس النسائي

وقد رأى اولياء الامور في المانيا الافتداء بكولونيا وتأليف فرقة من البوليس النسائي لحماية النساء اللواتي يذهبن ضحية المدن الكبيرة وحماية السيدات والفتيات في الشوارع واقالنه عثرتهن فيما يعرض لهن من الشذائد والنحس . والقبض على كل سيدة او آنسة تعبت بالقانون وتسليمها الى محفر الشرطة او ادارة المستشفى . وستخول هذه الفرقة سلطة واسعة وبفوض اليها مهمة الشرطة العادية فيما يتعلق باستجواب المومسات والفتيات والاطفال في احوال خاصة

وستنفذ الحكومة هذا المشروع حالما يوافق عليه مجلس الرخستاغ ، وستختار افراد فرقة الشرطة النسائية بالامتحان بعد ترمين سنة واحدة ، ولم يقر القرار بعد على ان يرندي افراد هذه الفرقة ملابس خاصة ام لا ، ولكنه لا بد من ذلك ان يستحيل على الحكومة الساج لكل سيدة موظفة في الشرطة باتخاذ الزي الذي تريده . لما قد ينشأ عن ذلك من المشاكل والصعوبات

ولن يحمل الشرطي النسائي السلاح وستكون له ادارة خاصة في كل مدينة .

## ملك الغابات

ولد نومسك الدقي الزوه في اكبره اقب عند العات من الملاح قد في ولاية  
توتني بايطاليا ، وقد ربي في اوسمة حرة حتى رايه من اوسمة وصل الى  
العمر الذي يقضى عليه بالدخول في سدك حديفة من جيش اوسمة .

وقد حدثت له عصى سرقة سائة مرة تحت عذاب مر ذلك من الاتعاوم  
وانضم الى عصاة هائلة من اللصوص القتل و كانت تاجاً الى قمة جبال الكريات  
واعان الحرب على الساسة التي تارده ورجال شرطة الذين كانوا يدقمه ، وهكذا  
ابتدأ حياة ملوؤها انحطوط والمرب المدهشة

ثم تمر سنوات قبل انسل حتى لمعت صحاباه مائة وسعة وثمانين شرطياً  
وتسعة عشر ساطكاً ، لمعت سرقاته ، ثم سرقة ، نيه كانت من اروع اسرافات  
واعظمها ، وقد اشتهرت من حوادث سطوه حادثة كانت الاولى من نوعها في عالم  
المصوية والجرائم اهتزت لها إيطاليا من اصصاها اليها افصاها ، وهي ان عصا به سطت في  
وقت واحد على مائة وحمسين حايكاً من حاة الجزية وسلبتهم ما جيوه من اموال  
الدوه كما سبت في الوقت عينه اربعين من اعياء التجار .

فذاغت بذلك شهرته وعطف عليه القرويون في تلك الانحاء واخذوا بواؤونه  
ورجاله لسخطهم على الحكومة ، وحالها ، فكان ذلك سر نجاحه والسبب  
المساعد له في سرعة التقلع ، انمرا ، من رجال السلطة الذين كانوا يطاردونهم .

ومن اغرب حوادثه واعجبها ان معبر ادعى مرة انه سرقة ، فزاره في الليلة ذاتها  
وجلده خمسين سوطاً مقابل خمسين الف فونك زادها في دعواه وحصة وعشرين  
سوطاً عقاباً له على الكذب .

وكانت آخره ذلك الشقي الذي انعب الحكومة وهزأ شرطتها وروع الاهلين  
 ن احد رفاقه الانقياء حقد عليه فقتله عيلة وغدراً ، فاستراح الناس من شروره  
 وطماعه وقد دعت دائرة الشرطة مبلغ خمسة آلاف فرنك الى القاتل تمسكاً  
 لرأسه ثم سكو ملك الغابات .

\*\*\*

## من قرارات محكمة التمييز

### في الاسقاط من الحقوق المدنية

اذا حكم على شخص بالاعتداء فلا يجوز ان يحكم عليه ايضاً باسقاطه من الحقوق  
 المدنية وحجز امواله . « ١٨ كانون الايلول ١٣٢٧ عدد ٣٧٦ - دائرة الحزاء »  
 وان كانت المادة ٣١ من قانون الحزاء تقضي بأن لا يعتد بشهادة المحرومين من الحقوق  
 المدنية الا ان ذلك مقصور على عدم الاعتماد على شهادتهم لاعلى جواز سماعها على  
 سبيل الاستدلال . اذ ربما يكون لها شأن في امر التوسع في التحقيق . ( ١٠ ايلول  
 ١٣٢٠ - عدد ٢١٩ - دائرة الحزاء ) على ان الحكم بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات  
 لا يمنع من سماع شهادة المحكوم بها عليه محمداً . لأن الحكم بهذه العقوبة اقل من خمس  
 سنوات لا يستلزم في كل حال الحرمان من الحقوق المدنية . ( ١٧ ايلول ١٣٢٩ دائرة الحزاء )

### في التشهير

اعطاء القرار بتشهير من حكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة من الرجال الذين  
 جاوزوا السبعين ، ومن هم دون اثني عشرة من عمرهم ، والنساء ايا كان سنهن موجب  
 للنقص . ( ١٩ شباط ١٣٢٧ و ١٥ تموز ١٣٣٠ و ايار ١٣٠٨ عدد ٤٦٣ و ١٦٦ و ١٦٥ و ٧٦٥ )

# من مفكرات

الموسيو غورو مدير الامن العام الاسبق في باريس

## الخطأ في القضاء

ان الخطأ في القضاء كما انه ينبغي احياناً بالنسبة الى قوانيننا الحاضرة — الى اعدام الارباء فكثير ما ادى بليته الى نتائج يرتعش لوطها قلب كل قاض وشرطي يقدر المسؤولية الملقاة على عاتقه حق قدرها .

ولما كان الوقوع في الخطُ امرآ لا مناص منه فقد توخيت بقدر الاستطاعة مدة تقلدي وضايف الشرطة احتساب تطبيق عقوبة الاعدام تلك العقوبة الوحيدة التي يتمتعنر نلافيها بعد نفاذها ليس على من نقصي الدلائل بادانتهم بحسب بل على الذين يعترفون بانفسهم باقترافيهم جريمة نستلزمها .

وانني بعلم الله ما حضرت تنفيذ هذه العقوبة فط الا وكنت اشعر بحزن لا يوصف وتالم عميق .

وقد كنت اردد على نفسي كلما عد عهد المحراري في هذا السلك هذا السؤال :  
الا يجب ان تكون هذه العقوبة التي لا يمكن للاسان نلافيها ١٠٠ تدركها خارجة  
عن حق القضاء ؟

ولما كانت المدهشات التي نصادفها بسبب هذه العقوبة كثيرة فقد خصصت بابا بالبحث عن الجناة الذين كنت افقد اليهم عند مبالغ العجز والناس نيام للاخذ بهم الى ساحة « روكت » حيث المقصلة فندحت ذراعيها العظيمةتين لاستقبالهم .

وهذا السوق اني القاري، الكر. حذر حاية وفعت هادن العشق دليلا له  
على. في هذا القانون الذي يقضي بمن هذه العقوبة اشد بدة احياها من ضعف بين  
كان. س. يدني ( ١٠٠ ) عاق حارسه في - مات قرب مسرح ( الاوبرا )  
واحدة من حيله. كان هذا الرجل معك معه متحرما ومتعة في كل شيء.  
متصفا في ربه وهدامه مصصا في - به وفقره متصفا في حر كانه وسكاته.

ولكن كلف هذا الحيل بحيله لم يطل كثيراً ثم كاد يرهى عليه مها حتى ملها  
وسئم العيش معها واخذ بعيش مع فتاة جميلة تبع الزخمر في - اربع اسن ده سان  
دو بول / اوقها في خبائه وشرأكه .

وما كاد الحياصة ينف على خيافته هذه حتى جن جنونها ، احس الانتقام من تلك البتة التي ملكت عليها قلب حببها وعزمت على ارتكاب جريمة قطيعة ، فملائت قدحا بزيت زاج ( حامض الكبريتيك ) وقصدت الى الحانوت الذي يبيع فيه الفتاة ازاخيرها ، وطرقتها قرب الباب الى ان خرجت من الحانوت فرشت وجهها بهذا الحامض المحرق على مرمى ن الملة ، ونداهت هذه الجريمة الكراء والفتنة انتقاما من الحامض الذي قطع حبله ، فليد قطعها اربابا لولا رحال الدنيا . . . . .

وحدثني عن أبيه عن حماد بن عمار قال كنت أنصت على

وَأَمَّا فِي الْحَرْبِ فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمُحْرَفِينَ أَنْ يُؤَخِّرُوا الْحَرَابَ أَوْ يَتَمَتَّعُوا بِالْأَمْوَالِ الَّتِي نَقَضُوا بِالْحَنَفِ فِيهَا بِعْثًا أَوْ بِأَتْلَافٍ كَثِيرَةٍ أَوْ لِيُؤْخَّرُوا مِنَ الْحَرَبِ حَتَّى يَسْلُبَ الْمُشْرِكُ مَا نَفَعَهُمُ الْحَرْبُ وَيَرْبُوا فِي الْآيَاتِ كَذِبًا

فحصر ذلك ومنزل الى داره المتبركة ونوحد نوما امود وفي عقبه رطة  
(كرافات ايضاء كما جاء ليحصر حفلة توزيع وسام).

وَمَا قَالَهُ لَنَا عَمَّا يُرْجَى الْمُنْجَرِفِ وَبَدَلَ عَمِي عَظِيمٍ سَخِيفَتُهُ : حَقِيقٌ بَيْنَ كُنْ وَنَحْنُ

بِكلام يستحقه على هذا الكلام " .

[illegible]

فقد استعجني اموم من اسيه ١٩٠٤ - هذه نوع هذا الحادث . يه شهر الى  
مكن لقيام بوظيفة عهد اليه التعري في ١٠ من ٢٢ في اى (مستشفى بوزون)  
للتحقيق عن امر لم يخطر لي على بال

[illegible]

وهذا لا يرى أغاري الآخر معي من العدة في حكمة مهاشنة المدول على  
الجانبة ليست من العدل في ذلك لا بأس به ، بين ما ارتكبت تلك الأيعة

من جريمة وما قصت به على انجى عليهما من بؤس الحياة وذلل العمر وان تلك الهيئة قاسطة حائرة في حكمها وان القانون في هذه المسألة ناقص .

اجل ان الحكم على ابطال الزاج لمدته تعطل الاعضاء عن الحركة بفعلهم بمثل العقوبة التي يحكم بها على فعل الجرح العادي لا يلائم العدل لانه ليس من عزم « تصور وتصميم » على جريمة احط وادنى من العزم على ارتكاب جريمة كهذه .  
وعندي ان المرأة التي تفرغ ست رصاصات من مسدسها في رأس زوجها او حبسها اخف ذنباً من التي تخفي تحت ثيابها زجاجة مملوءة بحامض الكبريتيك .  
ولذلك ارى من الواجب تعديل المادة القانونية المختصة بهذه المسألة تعديلاً متناسباً به الجريمة وعقوبتها .

ولا شك ان اشرار قد ذهل عند وضعه هذه العقوبة عما يكون في جرائم الزاج من سوء النية . ولولا ذات لما تخرج عن وضع العقوبة المتناسبة مع فظاعتها واضرارها في العصابات : في مساء يوم من ايام الشتاء قبيل الغروب بينما كان تاجر سيار يدعي ( نواسه رايسير ) لطريق العسكري الممتد من « بانه » الى « ليلاس » فاجاء عشرة امة خمسة عشر رجلاً من قطاع الطريق كانوا محتفين بين الاعتساب الطويلة وسلبوه بعد ان سقط الى الارض مغنياً عليه من شدة الوجل والوجل خرجوه وكل ما معه .  
و بعد نصف ساعة من وقوع الحادث مر من هذا المكان بائع لبن راكباً عربة فحمل ذلك المسكين وهو مغني عليه معه في العربة بعد ان كادت خيلها تدوسه .  
وما كاد هذا التاجر يثوب الى رشده حتى قصد البيت ارفعاً شكاته وافاد انه لم ير غير واحد من اولئك اللصوص وانه يكره معرفته من بين البائعين .

غير ان لما كانت ضعيف الثقة بين هذه المعروفة المتجأت الى وسائل اخرى للقبض على الجناة واليك البيان :

تتبع آثار اللصوص في المزارع فدلتي على انهم عدت سلبوا التاجر قصدوا



باتته ولما كنت عارفاً بالأشخاص ذوي السمات الديدس يقطنون منطاتي والحال التي يجتمعون فيها جعلت تلك الحال تحت المراقبة الشديدة .

وكان في شارع موتزوي دار يَدُوى اليها كثير من اللصوص . علمت ان سكانها كانوا الى منتصف الليل في تبو ليمه وان رجلاً يحمل عدداً دخلها فذهبت الى تلك الدار مستصحباً عدداً قليلاً من رجالي وحاصرتها فخرج اليها صاحب الدار مرعوباً ودلني على غرفة في الدار فيها عشرة رجال نائمين ولما حاولت الدخول اليها تصرع الي صاحب الدار ألا ادخل تلك الغرفة فثلاً : بربك لا تدخل هذه الغرفة فانهم مسلحون ولا بد ان يدافعوا دفاع المستقلين عن انفسهم .

ف نظرت من ثقب الباب الى داخل الغرفة وفي الواقع رأيت عند رأس كل لص خنجر أو مسلولاً ومسدساً .

فلما اعمأ بتوسلات الرجل ودخلت الغرفة انا ومن معي من رجالي وعماً عن قلة عددهم وبأسرع من لمح البصر اخذت احجاراً والمسدسات من على الارض وقد كاد رئيس هذه العصابة لولم يعاجله احد رفاقي بضربة على يده بعضى غليظة يستولي على خنجره ومسدسه .

هذه الساعة التي قبضت فيها على اولئك الاشرار كانت في طريقي اسعد ساعة من تلك السنة التي قضيتها في باتته . انني من تلك الساعة اخذت اشعر بشغف شديد في اصطياد امثال هؤلاء القوم يدب الى نفسي .

ولما كان نفاذ الموء في امر يكون على حسب شهوته له وسهولته عليه فقد كان لي من ذلك خير معين على ما فلت من نجح وصاحني من توفيق .

ولقد داني الاختبار على ان خبر ما ينير للمحقق سبل التحقيق عدم التلوه سيفي جمع الدلائل والامارات الخفية التي لاندع محالا لا بكار المحرم واليك الحادث الآتي كدليل على ما في الاسراع الى التحقيق من فوائد جيدة .



« رومن ويل » فوجدنا الاموال كلها في احد خنادقها .

وهما يحذر في لمت نظر القاريء الى انه يجب الا يظن بقراءة ماصر من الحوادث ان اهالي بانه كلهم لصوص مشردون والحقيقة ان عدد اللصوص المتشردين في ابراج تلك القلعة وتلك المحال القذرة قليل جداً بالنسبة الى مجموع السكان ولقد تبين لي من مطالعة احوال هؤلاء القوم ان بني الانسان اعلى مما صورهم به الفلاسفة ومؤلفو الروايات .

واني اعتقد ان السائر من « سنت ثوئهن » واسوار القلعة الممتدة من قيش الى بانه لاشك ان يأخذ العجب مأخذه من نفسه كما يقول الطبيعيون مما يطالعه سيفه رحلته هذه من سوء حال او تلك القوم من اكواخ قذرة وابراج متهدمة الى اطفال يلبسون من الثياب مالا يكاد يستر عوراتهم و بسطون اكنههم للرائح والعاذي مع ما ذكرت من قلة عدد اللصوص بلاسة الى مجموعهم .

ووانه اني لاعرف اقاماً بين هؤلاء المحدودين من هم انصرف نفساً واطهر قلباً وابعدهم واكثر مروءة من كثيرين من سادة المدن الذين يشار اليهم بالسان ويظهر اليهم نظرا الاعظام والاكبار

وكم من فتاة بين هؤلاء يغار الورد من جلمار خدها وتجلج الشمس من غرنهاقد اجترأت بالعيش الشظف في كوخ والدها الحقيير حباً بالفضيلة وابتاراً لها على سواها والغريب العجيب من امرهم يعتبرون مطاردة العدالة من اكبر ما يرري بالمرء ويشين سمعته وسمعة عائلته .

وقد بلغ برهم بوالديهم وحبهم لهم مبلغاً عظيماً فقد تذلل الفتاة عرضها في سبيل اعاشة والدها العاجزين .

ولا تسئل عن مقدار حبهم للأسرة والمحافظة على اسمها وشرفها فكثير ما اعترف

المجرمون منهم بجرانهم محذرين خوفاً من انهم يسيرون من امراء امرتهم .

ومما ياتي ايراد الآتي كحل امر شديد وليس .

حدث في اثناء القبض على عصابة المائس بمدة من تجرير كوخ ولدة احد افرادها ، فاني انا كان معاً ، فعند تواجدهم مع امرأة ولد آخر ، حل هذا ملتزماً الصمت طول مدة التجري واستجابه . فانه من حدث في تهديد المرأة لانها كانت سريكة تولده في اخره . فبعض حيد ، ولدش كان يسيرون معه . ووقف على الاقدام حافاً اشد الحق وقال : ان تعرض لوالدتي بشيء والا فاني اكرر لك بهذا المسلس واحد من المسلس في وحيي .

ورسماً عن ابي اوفد هذا الرجل ان اسككة في من هذا الموقف قصي ذلك فقد اكرت بزه وادته كل لا كره ورد . ان كان في امكاني عدم توقيمه وميحه على ان كل من صنع به ال . لا تنوه لانه يرقى حلقه ويرد خطمه في هذه الحياة ويلتمس لهم العذر كل العذر في تركبوت من جريمة وما يفترون من ذنب

واني لا جرم من اوش . فانه دخل الشرطة . من يذكرون كل من يتنل امامهم من بني الانسان مصداقاً . يعطون العرش لاهلهم من بصرهم بالظلمة وان الصدف والتربية واحده عن مؤثر احسن على اهل تروحواله

وقد كانت هذه السدة التي قدمت في ربه لده الاول للمدني ومع ذلك فكم من مطوم كشفت عنه . و . . . . . ورحلت . من سره وهما يحذر في قبل انهاء هذا الغرض ان اذكر كيف مكنت من غلغله دار عصابة السوداء التي استفحل امرها مدة وجودي في دائرة الامن العامة .

نسمي في ريس سركت اعدان التي تنس على سلكي جمعيت المسون لملب المستودعات الجارية لحواد العداية لعصابة السوداء .

فقد جاء وصف سرقة هذه العدالة في تقرير مدني الاستئناف العام  
كما يلي :

« طلب لمح وخضرة وتمتازيا من النوع الخيد »

اما الطريق التي يسلكونها تنفيذ اغراضهم فبسيطة للغاية وهي في الغالب  
عبارة عما يأتي :

يفتح احدهم حاوية على راحة لوح مكسب منه اسم ضعة وكشركة المواد  
الغذائية العامة او مستودع المواد الغذائية العام » .

ودا كان احب له ان يركب مركبة او يركب سيارة او يركب سيارة او يركب سيارة  
الى من يركب في الاسفل يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
ان يقدر كفة به خمسة آلاف درهم لاف من يركب يركب ايها .

ولاشك ان يركب في الاسفل يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
تشغيله يستأجر منه عاملين ، وهم من حماره لاشك ان يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
والشباب الذين وعدوا به هم من كسبي كل من هؤلاء كذا رقيقاً على ورق  
اسمى يركب اليه من الثروة التي كان ان يركب محله توجها

ومن بعد ان يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
في صور الاداء يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
فتبدأ البضائع ترد له وكلما ورد شيء منها باعه بالثمن الذي يدفع له ويظل كذلك  
الى ان يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
من هؤلاء من يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب  
نماذج في بيع واتهم في بيع او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب او يركب

صناديق الفواكه وبرايميل الاشربة

والبيت في بي الصورة التي تسمى الى العشرة على قوائم العصاة وقطع دابرها :

رفع الى احد تجار البلاد محاورة تسكوى على رجل اسمه ( ٠٠٠ ) فتح حانوتاً في شارع (ب) من قبيل ما صرف باشرت التحري في الحال فعلمت ان ذلك الرجل عزم على الفرار مع اثنين من زملائه فادرت ان المكان الذي يلقي فيه وقضت عليه وعلى رفيقيه وهم يستعدون للسفر فوجدت معهم اوراقاً كثيرة وغلافات قد صمغ عليها عناوين مختلفة كستودع الاسواق والمعارض الفرنسية والاجنبية ومتعهد حوانيت السكنات العسكرية في العاصمة .

وقد جمع هذا الرجل مبلغاً خائفاً من انان الضائع التي نعت اليه التجار بها دون ان يسألوه عليها ضماناً او تأميناً وكاد يفوز بها لولا جهله وغروره بطرده حاجي المصرف عده مظهراً يدعى نفسه حارساً اشتم طرد مما اثار غضب مدير المصرف واسطره والارواح حارساً وسعى لاقدمه حلاً ورفعه الشكوى الى ديواننا وبذنا عليه قبل ان يتمكن من الفرار كما مر .

وقد ارشدت الاوراق التي استطاعا معه الى كثيرين من افراد العصاة فلم تقض عدة اسابيع على هذا الحادث حتى تمكنت من القبض على سجينين من رعاياها . على انه لولا انك لمساعدة اليي فدمها الى الموسيو ( قره موت ) فاصي التحقيق بما حول من صلاحية وسعه لما تمكنت من القبض على هؤلاء بهذه السرعة .

وكنت رغباً عن انني لا اراهم اذ حول "الهار لا قهر العسل ايللا" لو اردت هاسرد كل ما وقع معي من حوادث القبض على هؤلاء المصوص لاحتجت لذلك اي مجي . وعليه فاكفي رجاء بين الاثنين الذين تمسك كل منهما برجل يواب :

كان احد افراد العصاة السوداء يقيم في شارع ( ده فلوير ) في ( موبارتر ) فتصدت الى ابل الذي يقيم فيه ذلك التبرير فقباني يوابه فسألته عن الموسيو ( ب ٠٠٠ ) وهل يقيم في هذا المنزل

فأجابني وهو يضع قبضته على رأسه عظيمة :

نعم ياسيد !

قلت هل الماسيو ( ب ) متدري في هذه المدين ، وهل هو شريف في معاملاته مع الناس ، وهل يقبل ما يستودعه الناس إليه من الأموال .

اجاب نعم انه يقبل وهو من حبرة مستحري هذه الدار ووصلا عن ذلك فهو رقيق العواطف ويحب الاحسان .

فقلت له بعد ان اضلعت على شماري بمرور رة : يهذا في قوالتك ولا تنس انك تحاطب مفوضاً من مفوضي الشرطة . ثم يكذب البواب يسمع هذه الكلمة حتى رمى قبضته من على رأسه وسقط من شدة الدهشة على مقعد كبير كان يحاه . قال حياك يا الله . . . كى اما كى عيث يبيدي ان تعرفي عث منذ دخلت الدار .

والحقيقة ياسيدي ان ( ب . ب . ) من اعظم اشرار الدنيا وقد كاد يقتضي على شرف محلنا بشروره وفقه .

و . . . كنت احاطه على هذه الصورة ان وقع بطري على عاتبي لحم على اموقدة فقتله معاً . انايت هاتان العاتبان هو الذي اعطاكهما فلم يمكنه ازاء ذلك الاعتراف .

واردت ذاك الا لوم يكن بترصاكة عن مو قاته تمثل هذا .

وحينئذ تظاهر البواب بالزهد في العاتبتين وقال :

خذ العاتبتين يا حشرة المفوض . زقاهاهما يوجب لي القلق والاضطراب . فلم اكرت لقوله وقد عني مستحرة . فمدت عني عذبت وعرائس لهذا الرجل نفعتني كثيراً في منقل حياتي .

اما المألة الثانية . يا نفعي على احد . ثم من امرة امين لعبوا ادواراً مختلفة على كثير تحت اسماء . مستعارة بعد ان كدنا نأس من القبض عليه كل اليأس

اتفق به ما بين كـ تـ د من تـ رى . مع كـ تـ نـ ر كـ ت التوام السائر في  
ساروع الشوازي . ثـ لـ رـ لـ رـ كـ مع افي انبره وحلس باقرب منا وقد نشب  
بين هذا الحـ كـ كـ اـ شـ رـ لـ الحقة من وعـ اـ اـ تـ يـ هـ لـ لـ نـ « من حين ركوبه  
التوام الى ترويه معركـ حـ مـ يـ اـ مـ دـ رـ فتداحـ كـ كـ يحاول الصعود الى الطابق  
العلوي وابر حـ بصر هـ هـ هـ هـ كـ كـ بصر حـ من اصرت الى ان صررت الانظار  
نطاق حول الاشئين

[illegible]

\*\*\*

## في الفرار من السجن

الذي لا يملكه من الحكم على أن يحكم في حكمه صدر صدقاً  
تمهيداً أي تشرع بالأساس ١٣٥٠ وعنده به بحث التحقيق في أثناء  
الحكمة عن الحكم في صدق مبدئياً فلا قرار في الكلمات الأولى ١٣٥١ -  
دائرة الخريف . لكن لا يفتقر إلى صدور حكم عليه من قبل المحكم عند مروره  
لأن رجوع الحكم صدقاً غير كافي لصدقه ، ولكن إذا ثبت أن قراره وقع بعد ان  
انتهت المدة المحكومة بها عليه المؤبدة . فلا يعاقب على قراره « ١ شباط ١٣٢٩ عدد  
٣٢٩ دائرة الهيئة العمومية »



## الغرض من العقاب<sup>(١)</sup>

- شر اللورد هدين وزير بريطاني في سنة ١٩٠٤ عن سبب في ان الدولة ترسل المجرمين الى السجون ومن ذلك لان الدولة تريد ان تربيهم الى ان تتقن منهم ام هي تريد ان تنهضهم عن طريق نشر وعظهم ايسا حاصعين للقانون ؟ وقد جاء في هذا البحث مايلي :

لايزل احد يحسم كثير من الامور في هيئة لاجتماعية على النعم من انتشار الجريمة والاعمال في الشهرة من رجوع الناس في هذا العصر وان كمال الاداء في انقراضه : نحن نعمل كي نضع حدا لهذا الغزو الضار . للعقاب : ان كثير في تطبيق دائرة لاجرم من كان لا تقوم بهذا الامر وحده ، وتوجد عدة نظريات لتبرير العقاب :

فيري البعض بان انتقام الهيئة لاجتماعية من سببها الذين ارتكبوا جرما وهم يقولون ان هو لا يمكن ان يظهر ارادتها صراحة في شكل مدل على انبيائها منهم .

وبدور البعض الآخر لعقاب : نظام يلقى بمجموعة لاصلاح المجرم كي يكونوا عسوا اكثر فعلا ، هيئة لاجتماعية فاعرض من ندم الدولة في الخرج على حرية اصلاحه ومن وادح ان اصعب هذا : ان لا يكره في عقوبة الاعداء ولكننا نري ان هذين الحريتين المظاهرتين هما اكبر تسلا في الدوريات مما تدل عليه خبرتنا

على الله يجب علينا ان نحسب حساب ما ينحله الرأي العام من اذنين يتغذون ارادته صحتهم ، اعضاء الهيئة لاجتماعية ، فهذا هو الدافع الوحيد المستمد من التجربة

على ما نسجه أحياناً الارادة العامة فان مجرد النظريات تنطوي على الخطر والتجارب  
الانسانية متعددة الداحي وثابتة - فقد يكون لعقاب معنى جزائي وقد يكون له  
معنى اصلاحي وقد يعين العقاب وسيلة بكرها للمجرم عن ذنبه  
فالمدأ الذي يعتبر العقاب تكفيراً عن الذنب هو مدأ يتيح الفرصة لعمل الخير  
والمنفعة باداهام المجرم ذلك في دت فرصة لابقاء ضمير من اتي ذنباً بسيطاً دون ان  
يكون التأثير عليه بعقيدة خاصة

لم نكن في الماضي المتمدن التفاناً كافياً الى الصفات التي يجب ان يتحلي بها اولئك  
الذي يعملون على ايجاد الروح الاحلاقية والدينية في المسجونين فذلك عمل سام  
وليس من السهل القيام به ولست اشك في انه يمكن ايجاد ارجال اللاعقبين بذلك  
على ان الفكرة القائلة بان العقاب هو امر جزائي لا تزال سائدة يساً فلا يزال  
الكثيرون من الناس يرون ان العدالة تتطلب ايلام الرجل الذي يسبب للآخر آلاماً  
وان لم تعد على الآخر فائدة من ايلامه او لم تعد على المذنب فائدة من الالم  
ان هذه الفكرة ضيقة جداً ويظهر انه يراد بها ابدال العقل بالشهوة في قيادة الاخلاق  
ان مجرد ايلام المذنب خطأ كبير ولا يمكن تبريره الا اذا كان من شأنه انقاص الآلام  
في آخر الامر ، فالجريمة شر من الشرور واذا اضفنا الى آلام المجني عليه آلام المجرم  
او جعدنا شرين بدلا من شر واحد

يجب على احرء ان يحمل على القول - اذا كان ذلك مستطاعاً - انه لم يكن  
في عمله مجنوناً فحسب بل انه اتي اثماً جسيماً ، انه يستحق ما ناله في اعين الناس  
فالعقاب الذي يكون له تأثير في تربية المجرم يتوقف على الاعتراف به بعد هذا  
العقاب ويجب ان لا نتوقف عدالة العقاب على مجرد تأثيره الاولى

يجب ان يشعر المجرم انه يستحق ما ناله من عقاب ولقد قال سقراط لنيودورس  
يجب ان لا يتسلط الوهم على الرجل سي فيعتقد انه اضهر في ارتكاباته ذكاً .

وقد روى افلاطون في كتاب ( كروتون ) ان سقراط وهو على وشك ان يجرع السم اخذ يفسر نظرية الخضوع للعقاب فقد اتخذ اصدقاءه العدة لمراره وكانت الدولة الآتية قد حاكمته وحكمت عليه فاني ان يحالف امر الدولة التي ينتمي اليها

يجب على القاضي وهو يقضي بالعقاب ان يكون بعيداً عن العامل الشخصي في الموضوع ويجب عليه ان يوازن بين حق الجماعة وحق الفرد في مراعاة سائر الظروف ويجب ان لا ينسى مظاهر التكفير والانتقام والاصلاح اما بالنسبة لعامل التربية فقد اخذنا نعتقد بان علينا واجباً هو اعداد المنجز للدخول ثانية في الحياة الاحتمالية وصرنا نعتقد ذلك بطريقة لم تكن معروفة في الازمان الحالية فقد اتبعت له الفرص كي يتعلم وان يسمع المحاضرات والحفلات الموسيقية وغير ذلك وفي ذلك تقدم كبير ويجب ان يكون ذلك متفقاً مع المبدأ القائل بانه يجب ان يكون العقاب عقاباً حقيقياً وهناك وجه آخر لهذه المسألة هو ان المجرمين يحتلون في اخلاقهم ويجب تنمية هذه الاخلاق في احسن وجوها حسب شخصية الفرد . فلا ضرورة قط لما يكون عذاباً ادبياً ويجب العناية باختيار رئيس السجن كي تتوفر فيه الكفاية الخاصة لادارة امور السجن

ان هذه الملاحظات هي اثر لاعمال الفكرة اكثر من ان تكون اثرًا للخبرة المباشرة وقد اقترحت هذه الآراء لان النتائج التي وصلت اليها تتفق مع خبرتي الطويلة في خدمة الدولة .



# في المحاكم

## قد يخطئ القضاء

تنفيذ حكم الموت في رجل ثبتت براءته

اطلعا على هذا المقال في السياسة الاسوعية فأثرا نقله لقراء الحقوق عبرة

للقضاة وموعظة •

هل القضاء معصوم من الخطأ؟ وهل يمكن النكأير عن الحكم الخاصي بعد تنفيذه؟  
الاجواب عن كلا السؤالين يا بي • فالقضاء غير معصوم من الخطأ • والتكفير في  
حالة الخطأ غير ممكن بعد تنفيذ احكام • وهذا هو اقوى الاسباب التي يتذرع بها  
المظالمون داعاء عقوبة الاعدام • وقد أتت في بعض الحالات ان الحكم بالاعدام  
كان خطأ • وان التمس الذي نفذت فيه العقوبة كان بريئا كما ترى من الحكاية  
الآتية وهي مستقاة من سجلات القضاء

كان على مقربة من مدة اوكتوبر سنة ١٩١٠ في الطريق المؤدية الى  
لندن نزل معروف يدبره رجل يدعى (ويزن براد فورد) ويقصده الكثيرون من اهالي  
اوكتفورد ولا سيما الطلبة فيتناوون فيه ما يشاؤون من طعام وشراب ويمتتون فيه  
ليلتهم اذا انقطعت اسباب العودة

في احد الامساء وقد خلا الدار من زباده وحلس براد فورد بفكر في حالته

دخل شاب يظهر انه من معتادي التردد الى هناك يدعي حاك هايز ويدل مرآة على انه من اهل النعمة واليسار . فمأراه صاحباً براد فورد حتى خف لاستقباله لانه كان من اكرم رواد منزله . حياه هايز تحية حالية من السكفة وطلب اليه ان يهيء له انحر ما عنده من الطعام . وما هي الا ربع دقائق حتى قدم اليه براد فورد ما له وطاب ثم رجع الى موضعه مجلس على كرسيه . اخذ يفكر وحل تفكيره في سها عن كل ما حوله . وكان قد تلقى في صباح ذلك اليوم خطاباً من محامي صاحبي البرل يتهدده بانه اذا لم يسدد مبلغ اربعمائة اجريه المطلوبة منه سيسجن البرل وما فيه ويعرضه للبيع . وفي الواقع ان براد فورد كان مديناً بهذا المبلغ منذ زمان طويل ومع انه بذل جهده لتسديده لم يوفق الى ذلك . وقد تمكن من تمديد اجل الدين غير مرة . ولكن الدائن ابقى في هذه المرة ان تمدده يوماً واحداً وعزم على استيفاء محض الزل وبيع ما فيه لذلك جلس براد فورد يفكر في الامر ضويلاً فلم يجد له مخرجاً من ذلك المأزق . وتمثل له شبح النفاق والحراب بعد بيع البرل وكاد صواحه يطير

وظل هايز يتناول عشاءه وهو بدمدمه وينقر المائدة بصابعه علامة العرج والسرور وكان يخاطب براد فورد من آن الى آن ويلقي على مسامحه السكت الطفيفة ويراد فورد يتكلف الانسجام . واراد سوء الحظ ان تولد الشهوة الاجرامية في نفس ذلك الناس فاخرج هايز « محفظته » ليدفع ما عليه فاذا بها اربعمائة جنيه — وهو المبلغ المطلوب من براد فورد تماماً ! . فرقت عينا براد فورد وابتدأ يلعب ريقه . وقال في نفسه : لعل الاقدار قد دفعت هذا الشاب العبي الى يدي ليقضني من الورطة التي انا فيها . . .

وساء سوء حظه ايضاً ان يطلب هايز المبيت عنده تلك الليلة فاصعده الى غرفة في الطبقة العليا من البرل . ثم عاد يفكر كيف يتزعم منه المال الذي معه وهو في اشد الحاجة اليه .

واطال تفكيره فلم ينته الا الى نتيجة واحدة وهي انه اذا اراد الحصول على المال الذي مع هايز فلا بد له من قتله

وظل يعمل فكرته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . اخيراً نهض وقد صمم ان يرتكب تلك الجناية العظيمة . فعمد الى ساطوره وصعد الى الغرفة التي كان هايز نائماً فيها . وكان الظلام حالكا وليس في البزل احد سواه وسوى ضيفه النائم . فسار مهدوء خيفة ان يستيقظ النائم وصدره يجيش بعواطف متنافضة . فكما ساول ضميره ان يردعه عن تلك اجابة تمثل له شبح الفقر والحراب اذا هو لم يسدد ما عليه من الدين في صباح اليوم التالي

وظل يقدم رحلاً ويؤخر اخرى حتى وصل الى الغرفة التي كان هايز نائماً فيها ومع ان الظلام كان حالكا . فقد رأى باب العروة مفتوحاً فتعجب لان هايز اوصد ذلك الباب عندما ودعه وبرل . وقال في نفسه : لعله اترعيج من شدة الحرقلة الباب وكان السكون تاماً . فسار براد فورد الى السرير ووقف امام هايز هنيهة وضميره يستحثه لآخر مرة ان يعدل عن تلك الجناية . وبينما هو على تلك الحالة وساطوره بيده ادعته ان النائم لم يكن يتنفس فامال اذنيه الى تفتحه فزاد ذهوله . فهزه فلم يتحرك . فانصاع عود تقاب فوجد نفسه امام حثة يتدفق منها الدم . وكاد صوابه يصير . ووقع الساور من يده . واصبح لا يدري افي بقطة هو ام في منام وسوى سليه دعر شديد لانه ادرك حرج موقفه فشعر بان الارض تبتد تحت قدميه ثم وقف امامه رحلان وصاح احدهما : يا لله ! هذا حاك هايز قد قتل براد فورد ! فصاح براد فورد كما يجنون : ذلته ابي بريء لا اعلم من قتله !

فقال احدهما : ان ساطورك شاهد عليك

فقال : نعم ان الساور هو ساطوري ولكني اقسم برب الارض والسما انني بريء من هذه الجناية

ثم سقط على الأرض مبهوتين القوى لا يستطيع حراكاً . وقال أحد الرجلين  
لرفيقه : يا للأسف اننا لم ندرك هاير حياً لقد قُتل . ولو اسرعنا حالاً سمعنا انينه  
لانقذناه الا اننا تماهنا ولم نعلم الحقيقة . وعلى كل فالحمد لله اننا وقفنا للقض على  
القاتل وهو متلبس بجنايته

ولم يكن عناهما شك ان سبب القتل هو شهوة المال . ان برادفورد انما اراد ان  
يحصل من المبلغ الذي كان مع اقتيل . والمدين على ذلك انهما لم يحذا بحفظته مع  
ان الرجل كان مشهوراً صاه . به يحمل دائماً مع كبره .

الا ان برادفورد ضل يقسم وبكر التهمة . وسأل وجوده في تلك العرفة في  
من ذلك المزيج من الميل بقوله انه سمع بين زملائه الساكنين وهو السلاح  
الوحيد الذي وصلت اليه يده . واسرع يرى ما احترق ورأى هاير حية هامدة  
على ان الرجلين لم يصدفاه وقالا له : انك لا تزال لاساً نياك مع اننا في منتصف  
الساعة الثانية بعد نصف الليل

وما هي الا بضعة دقائق حتى وصل رجل اللويس وانقوا القبض على برادفورد  
واصر هذا على الانكار . وكان ذلك لم يحده سراً . مد اياه حوكم وحكم عليه بالموت  
وفي الليلة السابقة تنفيذ الحكم زاره الكاهن فصى معه ليلة . وكان برادفورد يبكي  
ويتجحب ويقسم انه بري . ثم اعترف . كاهن . حقيقة كما هي . قال انه كان في  
الواقع ينوي ارتكاب الجريمة . لكن سيره كان قد سبقه الى ارتكابها على ان اعترافه لم يقضه  
من الموت . وفي صباح اليوم التالي سبق الى المحكمة وعذبه الحكم .

مر على هذا المصير ساعة . ثم رجع الى ذكر برادفورد صاحب ذلك  
الزلز المشؤم . وكان في احد مستشفيات لندن رجل يعالج سكرات الموت والى جانبه  
كاهن يعرفه قبل الوفاة . في اعترافه سأل الكاهن هل سمع باسم جاك هايز  
الذي اعدم بسببه رجل يقال له برادفورد . فقال الكاهن : نعم وقد قضيت مع

برادفورد الليلة الاخيرة قبل اعدامه فتهد المريض وقال : ويلاه . انني واقف على  
عتبة الابدية وظهري مثقل بوزر عظيم  
قال : ما هو ؟

قال : ان قاتل جاك هايز الحقيقي كنت في خدمته حتى تلك الليلة . وكنت  
اعلم انه يحمل مبلغاً كبيراً من النقود متنعته الى البرل . فقتلته واستوليت على ما معه  
ثم تواريت ولا يزال صميري يكتني حتى اليوم لانني قتلت جاك هايز . وسرقت  
ماله ونسببت في اعدام رجل يري .

فسمع الكاهن ذلك شعر أن لارض تميدتحت قدميه منهض للحال وذهب  
ليستدعي احد رجاله القضاء لسمع تلك الشهادة العربية نرثة لذكرى برادفورد  
المسكين ولكن ما عاد الكاهن ومعه القاضي حتى كان المريض قد اسلم الروح



# القضاء البريطاني

## في القرون الوسطى

### اعظم مأساة تاريخية

كانت القرون الوسطى في اوربا ساحة للحروب وميداناً لسفك الدماء ، وكان القضاء فيها تحت سيطرة العروس لانه كان للملك القول الفصل في الاحكامه وكان التعصب الديني آخذاً مأخذه من العوس وكان الدين وسيلة لاتارة كنبر من الحروب وتحليل ارتكاب الموبقات مع ان الدين براء من ذلك ؛ وقد ذكر التاريخ كثيراً من فظائع دين التفتيش وما كان يرنكه قضائه اندفاعاً مع التعصب الاعمى وارضاء لنفوسهم الحينة التي كانت لانستأنس الا باهراق الدماء .

ولست غايتنا الان سطر احدى حوادث ذلك الديوان الهائل ، فان هذه الحوادث مع شدة استعظانها اياها لاتذكر الى جيب تلك المأساة العصى التاريخية التي لم يكن بطلها ديوان التفتيش الذي استهر بافظائع والمطامع وانما كانت هيئة قضائية لم يكن التعصب الديني الممقوت ليوتر على احكامها لو لم يسيطر عليها رأس متوح

تلك هي المأساة التي جرت ايام حكم الملكة اليزابيث اسة الملك هنري الثامن الذي استهتر بظفاعة ما استجلت ارتكابه من الخرائم هذه الملكة الانكليزية وتحرير الحادثة هي ان الملكة ماري ستيوارت، مسكة فرنسا وايقوسيا وجنيده هنري الثامن ، التجأت الى الملكة فرييتها هارباً من اخيها موري الذي كان يازعها الحكم، بدعوة منها، وما كادت تظن قدما ماري ارض اسكتلرا ، حتى حجزت عليها في احد القصور النائية

بعد ان كانت وعدتها بالمساعدة الفعلية واعدتها الى عرشها المعتصب ، الى ان حانت لها الفرصة فالتفت بها بين ايدي القضاء الانكليزي الذي كانت تديره كما تناءم تهمة ايها التهمة قد حكت حاضها مساعدة بعض رجالها الذين على تلك المسكة التابعة . وقد حوكت وحكم عليها بالاعدام دون ما نظر الى عدم ثبوت التهمة والى عدم الاستناد على ما يوجب ذلك الحكم الرقيب ، حتى ان السر ولتر سكوت وهو احد رجالات اسكتلندا الاحرار ، قال في ذلك ما يلي وكان قوله اظهر برهانا على خروج القضاء البريطاني عن جادة العدل يومئذ ، قال :

« لم يكن في الادلة التي جمعت لانها ماري ملكة ايقوسيا ما يكفي لاعداد احط المجرمين ، ولكنه كان لمينة القضائية من القسوة والندالة رغم ذلك ما اعتبرت معه الملكة ماري متبورات محرمة ، والاغرب ان البرلمان الانكليزي صادق على ذلك الحكم الظالم » : اهـ .

فمن ذلك يستدل على ما كان لتلك الامارات التاريخية القضائية من الصدى السيء حتي في قلب الانكليز انفسهم ، ولذا احترها دون غيرها من المآسي التاريخية ليري القراء بماذا كان يدافع الملوك عن عروشهم متعذرين القضاء آلة ينفذون بها ما يريدون والذين وسيلة يبيعون بها سحق الشعب وحقه على من حكموا عليه مقدما بالموت .

وقد ذكر بعض المؤرخين ، تركة للملكة اليبابا او تحفيها لجرمها التاريخي ان السبب الذي دفعها الى طلب اعدام فريتها هو حبها للعرش الانكليزي البروتستانتي وخوفها من ان ينتقل بالارت ، لانه لم يكن لها خلف للملك ، الي الملكة ماري الكاثوليكية التي للاحق فيه بصمتها حفيدة هنري الثامن ، او لحوفها من ان تقوم بمساعدة فرنسا او اسبانيا فتعصبها اياه وتعيد استيلاكه الي العرش الانكليزي ، ولكن مهما اجتهد المؤرخون في ايجاد عذر للملكة اليبابا فانهم لن يحجوا عن القضاء الانكليزي

تلك الوصمة التي لصقت به ولن يزيلوا اثر دماء الجريمة عن درحات البرص التي مستطل بقعة سودا في تاريخ تلك الملكة الداهية والتي لم يدفعها اليها غير تعصبا للمقوت وغيرها النسائية الذميمة .

**الحجر على الملكة :** التحدث الملكة ماري الي قريبتها الملكة اليصابات بدعوة منها هاربة من اخيها فكانت كمن يستعير من الرضاء بالاراء وقد استندت اليصابات سيف الحجر على ضيقها الي وجوب اثبات براءتها من التهمة التي عزيت اليها وهي التسبب بقتل زوجها وابن عمها اللورد دارسي ، وفي الوقت نفسه كانت تتظاهر للاري بانها لا تزال على وعدا لها باسترجاع عرشها من اخيها واعادتها اليه كيما كانت نتيجة المحاكمة !

وقد اعلتها ذلك دون ان تسمع بمقابلتها ، واخذت تجتهد منذ ذلك اليوم في حبك الحبال ونصب الشرائك للابقاع تلك المكودة الي كان محجوراً عليها في قصر « شيفلد حيث قضت خمسة عشر عاماً في ذل الاسر » .

وتشكلت اليصابات لجنة للتحقيق في التهمة المزعومة الي ماري كان اعضاؤها الدوق اوف نورفولك والكونت دي سكس والسر رالف سدلرواخذ اخوها موري على عاتقه مهمة النائب العام . وبالرغم من ان اللجنة اتت بالحكم سيف القضية لانعدام الادلة التي تثبت ادانة ماري فان اليصابات لم قم بوعدها الذي سبق من ارجاع ماري الي عرشها بل تركتها في محجرها مترفة الغرض لتنتج بها .

وكان للاري في باريس ورومية ومادريد انصار عديدون يعملون على اعادتها الي عرشها بينما كان الكاثوليك في اسكتلندا نفسها عدا ايقوسيا يعلقون آمالاً حاداً عليها فبال ذلك اليصابات خصوصاً بعد ان اكتشفت مؤامرة دبرها الدوق ونورفولك لانتقاذ ماري ومساعدتها ، فغضبته مغبة ذلك واخذت تصع الخطط لتتهم ماري بتهمة التآمر على حياتها .

ودفعت الرمثاني لاسكتزي عد انت اعدمت الدوق نورفوك الى اصدار قانون طامه بقضي اعدام كل من ينت عليه التمرى حياة الملكة وكل من تعود تحت المؤمرات الى صالحهم ادا كانوا على عد بها ، امة عهدت الى وزيرها والسجنام ان يدير نعمة تؤخذ ماري بها .

تدبير النعمة : قال بنوان والد جهام في العمل ارادة ملكته ، واهتم منذ ذلك اليوم بملهمة التي عهدت بها اليه يساعده بعض الانصار الذين دافعوا ضمائرهم ومنهم المدعو جريجوري الذي كان مشرآ في مس الحسن ومنت الاحتام والخطوط السرية والتزوير ، واحد يتدد في سرافقة حكمه ماري عدان دير حيلة تقع فيها الرسائل الواردة باسمها واصادرة منها في يده قبل ان تصل لاسمائها ، واخذ يترقب وتوع رسالة منها الى انصارها او مهمم ليها فيتجدها سلاحاً بشهره ضدها ، فمرت الايام دون ان يفوز بطائل .

وافرق ان كتبت ماري مررة رسالة سيطرة الى رجل من انصارها يدعي بانجتون لم تذكر فيها شيئاً ، وكن جواب سجتون سلبها كان مطولا فصل فيه كاوة ما يبذله انصارها من احباء مرج كاوة لمؤمرات التي يبرونها ضد الليصابات .

وقد وقع احطاب في يد السجنام طاماً ، فاحاله هذا الى جريجوري الذي فض حتمه ، استمر عنه من اربعة نمة عدان سجه اءده الى علاقه وارجع الحتم الى حله واوصله الى المسكة ماري . وبذلك كان لليصابات مارجنة من ايقاع نسيبتها في الشرك الذي نصبته لها بواسطته .

واحات ماري على كتاب سجتون ، فرأى والسجنام ان كل ما يرجوه وترجوه ملكته من نفع ذلك القبول قد تم ، فاشار الى جريجوري باستنساخ رسالة ماري مريرة ميكن ان يكون كادياً لاستصدار الحكم عليها بالاعدام عملاً بالقانون الجديد ، وبذلك ابتدء الدور الزهيب في عده القصة .

**القبض على ماري :** في أكتوبر سنة ١٩٦٥ أصدرت اليصابات امرها بالقبض على ملكة ابقوسيا وقد حالاً ، كان - يحتون قد حوكم مع شركائه دون ان يواجه بالملكة ماري وقضى وابعدهم شهيد التعذيب نجيب دول - يعود كخطة دل على ان لماري يد في المؤامرة ، كانوا فر وبنوا مصر - اثبتاً دقياً دون ان يعبره ، على ما يؤيد التهمة ضدها ، وبنتم صدرت اليصابات امرها بتشكيل هيئة لمحاكمة ماري .

وقد رخصت ماري الامتناع لأمر اليصابات بالتمول امام الهيئة لمحاكمتها واحتجت على ذلك احتجاجاً شديداً قائلة انها ملكة احية لا تعترف بقضاء الاسكليزي ولا بالهيئة التي شكلت لمحاكمتها كما انها لا تخضع لأوامر ملكة تمت اليها قراءة وتعاد لها في المرات ، وكر احتجاجها بعد عشرين ابلعتها اليصابات منها اذا لم تقبل بالتمول امام الهيئة حوكت عينا بموجب القانون وحكم عليها .

فلم تجد ماري جيشاً يد من يتول لدى الهيئة مدعة عن نفسها خشية ان يصدر الحكم بحقها سلباً . وكانها لم ترد في الاحتجاج نية امام الهيئة لمحاكمتها وهي ملكة احية لا تعبر القانون الاسكليزي ، لا يخبر ان يسري عليها هذه وصا وان للقضاء ديناً يخالف دينها .

**المحاكمة :** وكان الهيئة لم تسمع لها - واحدت في محاكمتها تهمة المؤامرة على حياة الملكة مستندة في ذلك الى خطابات زعمت انها لودت بين ماري ودهستون . فسخرت ماري من هذه المديحت ، وظلت الاصلاح على تلك الخطابات فاذا بها صوراً عنها فقط ، ولما اذات راسخ لاصابة وعجزت الهيئة عن تقديمها لاسها لاثبت - سوي تمت الصم التي تمت - يد جر ويجوري المزورة حسب مشيئة اليصابات ، وصاحت قائلة :

اي اكراني ناديت مثل تلك الخطابات ، واسي كانت باشجتون .

ولما اثار المدعى العام الى سعادتهما مع سفراء فرنسا ورومية واسبانيا ومراسلتها السرية لهم قالت:

- انني لاناكر مراسلتي لامراء الاجاب ، فانه يحق لي ذلك كملكة اجنبية اسعى الى استعادة حريتي . اما اي تأمرت على حياة البصابت وكاتبت بانبجوتون فهذا ما انكره كل الانكار .

وكان قد قرأ سيرا انتقام من امبيها زعموا انها صدرت منها وذيلهما بتوقيعها وفيهما يتهما . . تأمر على حياة الملكة . فطلبت مواجبتها قائلة :

فانتم انتم الان بحتون بركاء همدوا ضدي وفراثة عني اعترافا قلتم انه صدر من راجتوت قبل موته ، وقد قتلت ذلك الرجل مع شركائه مما لم يعد رلامكن . مواجبتها به فلدا لا نواحبوني تأميني عملا بقانونك فسه الذي ينص على الا يحكم اداة احد يتهم بالتأمر على حياة الملك ما له يواجه شاهدين بشهدان اياه ويجلفان اليمن . ما هذه المبدلة القضائية التي تمنونها ؟

والدعوى بانه على بعتقد في اياه . لي عدان دأعت ماري عن نفسها غير دمع وعد بصادرح ، على الصجيج في قاعة المحكمة .  
وددت مري في صرح اليه . الناي الى استئناف دفاعها قائلة :

لقد استعدمت كل ضروب العنف والخور في تنظيم هذه المحاكمة ، فانا احتج شدة على هذا الاسلوب المخزي الذي تسير عليه محاكمتي ، واطلب ان تسمع افواولي ما امة اسكده ايصابت فيها التي نأني . واجهتي متدحمة عشر ، ما وامام البرلمان منعقداً بكامل هيئته .

انقد قاسيت كثير من ضروب الاذانة والعنف وعدت حرية دفاعي بما لم يسمع به قبلا . كما تمنون حطة لا يقركم الله عليها ولا الشريعة .

ولما اخذ بركي رئيس الهيئة القضائية يقاطعها متحيزاً ضدها صرحت بقطعة:



لاي مصرية . فتعرت ماري ذلك وكتبت الى قريبها هنري دي لورين والمعروف باسم الدوق دي كيز تقول له انها تتوقع الموت باسم او بطريقة اخرى مصرية .  
وبعد ان مرت الاسابيع على صدور الحكم ، قدم المستر دافيسون الامر بالتنفيذ الى اليصابات في تناحر لحظة عن توقيعه . كتبها قالت له : كما اكون مهيدة لوجعل احد رعي الخالصين امر التنفيذ شيئاً لا ضرورة له . . .

فهم دافيسون عايتها ونقل ارادتها الى والسجها بطل هذه الحادثة ، فكتب الانسان الى السرامياس بدعوانه . سارا منكم الى اعتيال ماري وهي في سجنها بطريقة مصرية ، ولكن السرامياس الى قائلاً :

— ابي لا ارتك حراماً بـ . الله ويكره القانون .

في يحدد دافيسون عندما ، وقد صادقت الملكة اليصابات على تنفيذ الحكم ، بدأ من تنفيذه ، فقدم الامر بذلك الى الكونت مريزوري الذي عليه بصفته القائد الاكرانت يحجر التنفيذ الى الكونت « اوف كنت » عاهداً اليهما ابلاغه الى الملكة ماري .

تبليغ الحكم . وكانت تلك الضحية مريضة ملازمة سريرها حين زارها ذاك الرحلان . قرأ اليهم صبره الامر العالي . ولكنه يدنيهم من الله ثم تلفظت بكلمات دلت على انها سعيدة بهذا الحكم الذي دبره الله ليقدها من حياة في سلسلة من المصائب والآخرين منها ما اعداه . ولما طمعا الكونت مريزوري بصوت متلعثم على ان تنفيذ الحكم سيكون الساعة الزامنة من صباح اليوم التالي . احتجت على ان هذا التأخير في الاعمال الامر ، وطالت ورقاً ليكتب وصيتها .

وعقدت ماري سالت طوار في كتابة وصيتها التي عهدت بتنفيذها الى قريبها الدوق دي كيز وفي تدبير شؤونها وتوزيع حليها ومتاعها على افراد حاشيتها كتذكار منها لهم ، حتى ذائت كل ذلك تدوت في سريرها بأحسن نياتها واحذت تصلي



بجراحة وحشوع واتباعها من حولها يدرمون الدموع ، حتى الصباح .

في ٨ فبراير سنة ١٥٨٧ : وقبل بزوح الفجر ، وكان ذلك صباح ٨ فبراير سنة ١٥٨٧ ، غص القصر بالجنود الذين جؤوا لاثنياد مارب الى ساحة الاعدام ، فارت معهم يتبعها حشمها الذين استذت لهم بمرافقتها .

وسارت بين جلادها كتهيدة برة وليس كتهمة ناسق الى حيث تجازي على ما ارتكته ، وهناك ، عند اتمام الاحراءات القانونية ، دلى الكهن منها واخذ بعضها بعنف وقسوة ، فافهمته انها يعني عن عظته وانتارت اليه ان يتسحي ، وهكذا اتبعوها بالارهاق والعسف حتى ساحة الاعدام !

وبعد صلاة قصيرة ، اشارة الى وصفيتها ان تساعد على حلق بعض ثيابها تسهلا لتنفيذ الاعدام . معفية الجلاد من ذلك ففعلت بين صمت الحضور وحزنهم العميق . وقد امكى التعب كثيراً حين رآها تصلي بختوع وحرارة . ولما كانت التقاليد تقضي بأعداء السلاء بالسيف دشت ماري كثيراً حينما رأت جلادها يقودها الى النطع ليقطع رأسها بالأس ، ولكنها لم تبد اي ممانعة بل جئت عند الطمع واسلمت رأسها للجلاد وهي تصلي دائماً .

وكانت الساعة الرهيبة !

فقد اشتهر الجلاد فأسه ورفع الكوت شروز ووري يده بعصاه القصيرة مؤذناً بالتنفيذ وقد حول وجهه تأثراً .

وهوى الجلاد بفأسه على عنق الملكة ماري ستيوارت ، ملكة فرنسا وايقوسيا وحفيدة هنري الثامن وورثة عرش اسكتلندا ، بين زفوات الحضور وحسراتهم والمهم العميق ، فلم يفصل الرأس الا بعد الصرعة الثالثة .

وبينا كان الجلاد يرفع يده بالرأس المطبخ بالدماء ، كان مساعده يحجب الجثة بستانار ابيض كان كفتها الوحيد .

وكانت تلك المسكة المسكودة ، قد سلت من إحصاءات في ساعتهما الاخيرة ان  
تأذن بدمي حنتها في ارض فرنسا ، ولكن اليعات رعت ذلك .  
وهكذا اعدمت ماري استيوارت دون ان يسمح بتنفيذ ارادتها الاخيرة ،  
وهكذا تمت تلك الفاحشة التي هي اعظم مأساة قضائية عرفها التاريخ !

\*\*\*

### في تعيين السن

يجب ان لا يعتمد سبب تقرير السن على الجثة او الخيثة ولا على تقرير الطبيب  
لانه ليس من الوثائق المعتمدة في هذا الشأن في ( ٩ شعبان سنة ١٢٩٨ و ٢٢ كانون  
الاول سنة ١٣٠٧ دائرة الحزاء ) وافوى حجة لتعيين السن فيود دائرة النفوس لانها  
من الوثائق المعتمدة حتى يست سطلها ( في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٢٩٩ و ٥ شباط  
سنة ١٣٠٧ ) ولكن اذا كان السن المبين في تذكرة النفوس لا يتفق مع ظاهر  
الحال فيحوز حينئذ الفحص عن الحقيقة ضمن الاصول . وكوت تذاكر النفوس  
معدودة من الاوراق الرسمية لا يمنع في مثل هذه الاحوال من الفحص ( في ٢٧ مايس  
سنة ١٣٢٨ . عدد ١٥٦ دائرة الاستدعاء )

لا يعتمد بتصديق المدعى الشخصي المتهم في تعيين السن ( ١ كانون الاول سنة  
١٣٠٢ ) ولكن اذا تعذر تعيين السن فتعذر افادة المتهم ( ٢١ اغسطس سنة ١٣٠١  
و ٢٢ كانون الاول سنة ١٣٠٧ ) كما ان تعيين المتهم سه لدى دائرة الاستئناف لا  
يمنع من الادعاء لدى المحكمة بخلافه ( في ٥ شباط سنة ١٣٠٧ ) . كما انه لو حصل  
تباين بين اقرار المتهم والقيد الرسمي فيجب الفحص والتصديق ولو كان المتهم اقر  
بان سنه اكثر مما هو مفيد في تذكرة النفوس ، تتعلق ذلك بالحقوق العمومية ( ٢  
شباط سنة ١٣٣٠ . عدد ٤٦٥ دائرة الحزاء )

## جريمة محام

كارل هاو علم من اعلام المحامين في نيويورك ، اشتهر بالصدق والامانة والبراعة والتفوق في المحاماة ، وكثيراً ما اتقد المتهمين من الكرسي الكهربائي وظهر براعتهم ببلاغة لسانه وقوة عارضته

وكان معروفاً في انكلترا مشهوراً في اميركا يقصده اصحاب الدعاوي من كافة الانحاء لذا لاتسل عن عظم الدهشة التي استولت على الناس اجمع في سنة ١٩٠٨ حينما مثل هاو امام محكمة شتراسبورغ في المانيا بتهمة قتل حماته في كرلسرويا .

وكانت وقائع الجريمة مدعشة وغريبة ، لان هاو اثبت بالادلة والبراهين انه كان في لندن وقت وقوع الجريمة في زيارة لاصدقاء زوجته ، واطهرانه بصعب عليه نظراً لاحواله المادية ان يسافر من انكلترا الى المانيا ليقتل ثم يعود الى انكلترا ومنها ايضا الى المانيا حيث يحضر جنازة حماته ، ولكن القضاء لم تقنعه تلك الادلة خصوصاً ان هاو لم يستطع ان يقدم بياناً واضحاً عما فعله في مدة اربعة وعشرين ساعة .

وكان قد قبض على زوجته ايضا ولكنها اطلقت سراحها واخذ هو بالجريمة بدعوى ان حماته جعلته في وصيتها ورثتها الوحيد ولسوء احواله المادية قتلها للحصول على المالا ولم يمكنه انتظار موتها .

وهكذا اخذ هاو بتلك الجريمة وحكم عليه بالموت ثم عدل الحكم الى السجن المؤبد .

وهره هاو في السجن فاطلق سراحه وذلك منذ اشتهر مسافر الى ايطاليا حيث نزل في بلدة صغيرة تدعى تيفولي دون ان يطلع احد على حقيقته .

ويظار أنه لم ترق له حياة مشوقة تذكرى تلك الجريمة فانتحى دون أن يترك ما يدل على شخصيته وذلك في شهر شباط الماضي، ولكن إدارة الشرطة في ألمانيا قدمت إلى الشرطة الإيطالية حيث أصابع تحت بعد فحصها والتحقيق فيها أن المنتحى شخصية كارل هاو .

### في التصميم والمحاولة

الجرح بآلة نارية دليل ضاهر على قصد القتل ( ٧ نيسان سنة ١٣٢٨ عدد ٦٩ د . ج . ووقعه نهوراً وعدم إطلاق النار الرصاص أكثر من مرة وكوب الجرح الحاصل في البطن بإطلاق رصاص قد التأم في خمسة أيام لا ينفى قصد القتل وجميع ذلك يجب أن لا يغير الشدة التي في ذلك الفعل ولا يستدعي تبريله إلى درجة الجرح العادي ( ٢٥ ايلول سنة ١٣٣٠ عدد ٥٠٠ دائرة الاستدعاء ) ولكن لو كان الجرح لا يمتد في الخطر منه وكانت آلة الجرح ذات صروب عديدة كالمسدس فلم يرم الفاعل الجريح بها إلا مرة واحدة مع تمكنه من تكرير الضرب فلا يحمل ذلك على قصد القتل ( ١٥ نيسان سنة ١٣٤٠ عدد ٦١ دائرة الاستدعاء ) وإذا تحقق قصد القتل في الجروح الواقعة بالرصاص يرم أن يعر عقاب الماعل وفقاً للمادة ١٧٤ تم يحيط منه المقدس الذي نص عليه المادة ٤٦ ويحكم عليه بأباني . وأما تجدد عقاب من ذكر وفاءاً لتزويل المادة ١٨٠ غير محله لأن التزويل المذكور خاص بأفعال شرب السلاح بقصد القتل ( ٥ مارس سنة ١٣٢٨ ٢٨٠ مايش سنة ١٣٢٩ عدد ١٣ و ٦٣ د . ج ) وكذلك الحال إذا لم يكن جالب الجروح ولا يكتف عليه فلا يحكم على الفاعل بمقتضى أحكام التزويل المذكور لأنه خاص بشرب السلاح ( ٣١ كانون الثاني سنة ١٣٢٩ عدد ٢٨٨ د . ج ) كذلك الحال فيما لو رماه برصاصة فلم تنفذ إلى داخل بدنه بل تركت أثراً بسيطاً في البدن كبقعة فلا يعد جسداً متعلماً حرجاً بقصد القتل ( ١٥ تشرين الثاني سنة ١٣٢٩ عدد ٢٢٤ د . ج ) أي أنه يعد من شرب السلاح .

## قضية غريبة

قدمت الى محكمة جنات الدين في باريس منذ اشهر اوراق قضية غريبة للحكم فيها ، وهي ان فتى اسبانياً يدعى بيريز كان من اجناب الاسباني في مراكش وجاء باريس فتعرف هناك بفتاة من بنات جنسه تدعى جوتزاتز ، احبها واحبته ثم انتهى ذلك الغرام بشروع بيريز في قتل حبيبته .

وذلك ان بيريز كان عبوراً جدياً بينما كانت جوتزاتز عذبة لزل كثيرة الطرف في اطارها مبولها بحوالها ، فاحس ذلك بيريز يوماً انه تكلم صط عواطفه وعيرته فانقض على حبيبته وهي عذبة على ركوب الترم الى محب عملياً وصنعها عوسى كانت معه عدة طعاعات على الطريقة الاسبانية كادت تهدي بحبائها ،

فقبض عليه وهو منلس بحبيبته ومنت امه محكمة جنات الدين بتهمة الشروع في القتل العمد .

ولما سئل عن السبب الذي دفعه الى الشروع في قتل حبيبته اجاب انها كانت تهزأ به ، ولا تراعي عواطفه .

فهز رئيس المحكمة رأسه وقال كفى المنتمه من بلاقيه من هذه المحاور العاطفية والروايات الغرامية التي تمت دائماً في محرمات الدم وتنتهي دائماً بالاشجار واما بالجريمة .

وقد دارت محادثة خفيفة بين الرئيس والسامع تالياً ورد عليها سامع سبيل الفكاهة والدلالة على نسبة العاشقين الصيانية ، طول اناة رئيس المحكمة ، قال الرئيس يسأل المتهم :

— لقد قالت فريستك او خطيبتك التي كدت تقتلها في عامها الثامن عشر اشنع  
قتلة انك كنت تضايقها بالخافك  
بيريز — لقد كنت احبها

ان هذا سبب قوي يحول دون اعتدائك عليها  
— كنت يتسأ ، وكانت تقول لي دائماً انني اسخر منك ومن مالك  
فقالت الالة جوترايز : لقد هددني بأن ياتي كدي في الهواء  
الرئيس — ولكنه يجبك

— وهل يستطيع المرء ان يتحقق من الحب يوماً ؟  
هذا وبعد المحاكمة قرر المحلفون ادانة بيريز مع الظروف المخففة ، فحكم عليه  
بالنفي خمسة اعوام .

\*\*\*

### في التصميم والمحاولة ايضاً

شهر السلاح وحده لا يكون ابلاً كافيًا على قصد القتل ولو تهدد الشاهر المشهور  
عليه بالقتل لان الشاهر قد يكون الاحافة ، وقد يكفي الشاهر يجرح المشهور عليه جرحاً  
خفيفاً سطحياً جداً ( ١٩ تشرين الثاني : سنة ١٣٢٩ . عدد ٢٢٥ دائرة الجزاء )  
كذلك اذا كان الحرح بسكين في مواضع لا يجتسى فيها الخطر منه كالكتف والعضد  
واليد والالف فلا يجوز عده دليلاً على قصد القتل . واعتبار الجرح محاولا القتل  
في غير محله ( ١٣ شباط سنة ١٣٢٩ . عدد ٣٣٢ دائرة الجزاء ) ولكنها رجعت في  
قرار لها صادر بالاكثريّة بتاريخ ( ١٥ كانون الاول سنة ١٣٢٩ . عدد ٢٢٢ )  
فقالت ان تعدد الجرح باستعمال الحنجر مكرراً يعد دليلاً على قصد القتل .

## احتيال غريب

هذه قصة عربية لشرقي اقترن بمائة اسكيزية من اسرة عالية معروفة في الكلترا بعد ان خلب لها دعوته انه امير فارسي من العائلة الحاكمة في فارس ، ويدعى هذا الشاب فريد « السلطنة » وهو جميل اسطر حزن التربة حلاب الصمات .

فقد تقدمت زوجته الاسكيزية وتدعى مسريال الى القضاة في لندن واقامت الدعوى عليه زاعمة انه خدعها بدعواه انه امير فارسي من الاسرة الحاكمة وطلبت اصدار الحكم بعه من التصرف بتمويلها الخاصة لانها تزوجت منه على قاسدة مزح الثروين . وقد علفت الصحف الاسكيزية عن الحادث بسخط الشديد فائتت ان القضية قضية الشرق والعرب ايضا ، واقعت مسريال الى الصحف بحديث كثيرة حملت فيها على الشرقيين ، حدثت مات حشدا لا يحصى من لاقترون الشرقيين مقتفين اثرها السي .

ومسريال فتاة حلاقة في امسية من امسياتها ، وكيفية اقترانها بالامير المحتال انها خدعت بما رآته فيه من مظاهر المدح والترف والاسراف ومحرثها احاديثة الخلابة عن املاكة الشاسعة وقصوره الضخمة وحياة الشرق الخيالية الساحرة فتزوجت منه سرا في لندن ثم هجرتها واباه حبيب طامعا فارة لا اية فريد زعمه به يقوم تمهات خاصة للشاه .

ولم تقض بضعة شهور حتى التفت املاة الاسكيزية بحياة الشرقية الساحرة لان يد الامير امتدت الى تروته الخاصة بهجرت الى لندن وهي عارفة بان مزاعم الامير لم تكن غير امراك صم لاقتباس . ومع تروته التي تسعى في المطالبة بها من زوجها ثلاثين الف جنيه .

## سلطان الحب

الذي ملنكي، امر من اهالي « البوا » في امير كاوهي في منتصف العمر عليها  
مسحة من حمال قديم ذهب مع الشاب ، اتركت حرائم عديدة في شبابها منها انها  
قتلت زوجة رجل يدعى بيل بالسنة لتزوج منه ، هذا بعد ان طلقها زوجها الأول  
الذي حوكت قتلها ، ففلح ، وبعد زواجها من بيل عاقت عشرة فقتلته كذلك بالسنة  
ودفعته دون ان يرتب لها احد ودفعت رئيسة خده في منزل زوجها الاخير المستر  
ملنكي .

وقد شأت بيها ، بين ملنكي علائق عراة فضت الى ان دست الذي السهم  
لزوجته في قديم ، فقتلتها هكذا خلى لها الحرة ، تزوجت من ملنكي وتسمت باسمه  
، لكنها لم تنج من حريمها ، لان الشهوات تدرت حول موت المستر ملنكي  
فخرجت حتمتها بعد وفاتها بشهر ، سرها الأضواء ، الاحصائيون وحصوها مراراً  
فقرروا ، دفنوا راسه ، فالتى القبض على ملنكي وزوجته الجديدة الذي وبعد التحقيق  
معهم اقرت الزبي بأنها هي ، وحدها القاتلة ، ان زوجها لا يعرف شيئاً من الامر .  
ومما فاته ، اني قضائها ان حمها للمستر ملنكي هو الذي دفعها الى قتل زوجها  
للافتراء به كما دفعها قديماً الى قتل سبها . وان الحب في مثل هذه الاحوال يدر  
كل شيء .

اكن فلسفتها هذه لم تجدها معاً ، وانما نحن نقولوا ادانتها وحكموا عليها بالسجن  
المؤبد حيث تنفي الآن قية ايهما في التكفير عما حتمه يداها الاثمتان .



## مَوْضُوعَاتُ شَتَّى

## اللغة العربية

## في دواوين الحكومة

— ٢ —

٢٦ — ويستعمون « اسند » بمعنى أريد أو اثبت فيقولون « اسند المدعى حجته بشواهد » وهذا خطأ .

٢٧ — وبذكرون السن فيقولون « بلغ السن الذي يكون فيه قادراً على تمييز أفعاله » وهي مؤنثة سواء أريد بها العمر أم أريد إحدى أسنان الفم .

٢٨ — ويقولون « حُكِّمَتْ عليه المحكمة سبع سنوات حبساً » والصواب « انْ حُكِّمَتْ يعاقب بالسجن سبع سنوات »

٢٩ — ويقولون « تبدى الحاكمة في الساعة التاسعة ونصف أو التاسعة والنصف » والصواب انْ يقال « في منتصف الساعة العاشرة » أو « في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين » اذ ان لا وجه لعطف نصف على الساعة التاسعة .

٣٠ — ويجمعون « وفاة » على ( وفيات ) استشهد الياء والصواب ان يقال ( وفيات ) بتخفيف الياء

٣١ — ومن أفتح الاغلاط قولهم ( توفي فلان بصيغة المعلوم يريدون قبضت روحه ومات والصواب ( توفي فلان على المجهول فأنه المتوفي العبد المتوفى . قيل : مر بعضهم جنازة فقال من المتوفي يريد الميت فقيل له الله تعالى يراد به القابض الروح .

٣٢ — ويقولون ( سطب الكلمة ) أي ضرب عليها خطأ علامة لا طائلها وهو من اصطلاح العامة لان سطب لا تضمن هذا المعنى قط والصواب ان يقال ( رمح

الكاتب ما كتبه ) اي افسد مسطوره .

٣٣ - ويقولون اصحني رسالة الى رئيس المحكمة والصواب اصحني رسالة لان

اصحب من الافعال التي تنصب مفعولين .

٣٤ -- وينعملون الصحيفة بمعنى الصفحة مع ان معنى صحيفة الورقة المكتوبة

بوجهيها والصفحة هي من كل شيء وجهه وجانبه .

٣٥ - ويقولون ( امرت الحكومة بمصادرة اموال فلان ) اي اخذت وحجزت

وامصادرة في كتب البعة المطالبة والالاح وصادره على كذا طالبه به وصادره بمائة

دينار اي طاله بها ملحماً وانما يقال استصفت الحكومة امواله ) اي اخذتها كلها

٣٦ - ويقولون ( احرفي الدار ) هو خطأ صوابه ( احرفي الدار )

٣٧ - ويقولون ( اشار اعلامي في كلامه انهاء المحاكمة الى كذا الصواب ان يقال

( في انهاء المحاكمة لان انهاء ليس ظرف حتى تنصه على الظرفية ولا مضافة الى ما تكتب

منه الظرفية ليستغنى بها عن حرف الحر ) في ابل هي جمع ثني وانهاء الشيء تضاعيفه

نقول انقذت كذا شيء كتابي اي في طيه وانهاء الكلام اوساطه .

٣٨ - ويقولون ( صادقت الحكومة على تعيين فلان ) واصادق على هذا

التبليغ ) وهو من كلام المولدين وصادفه مصادقة وصادقاً كان صديقاً له . والصواب

ان يقال ( اجاز الشيء او امضاه او اقره او وافق عليه )

٣٩ - ويقولون ( صرح له بالحمامة ) اي اذن واحاز وهو خطأ لأن معنى

صرح بين وأوضح .

٤٠ -- ويقولون « حكمت عليه المحكمة بالاعدام » فلو قيل « حكمت عليه المحكمة

الموت » لكان ادل على المعنى المراد لان للاعداء معان كثيرة اقر بها من هذا المعنى

قولهم اعد الله تعالى فلا ما التي جعله يعدمه اي افقده اياه والحكم بالاعدام على

تأويل الحكم عليه بان يعدم حياته وفي هذا التعبير من التعسف والتكلف مسالا

يخفى على السبب

٤١ - ويقولون ( اعتدوا على عضدهم العض او تقسموا الشيء بين عضدهم العض او ) ( سمعوا بعضهم البعض ) والصواب اعتدوا عضدهم على عض وقسموا الشيء بينهم وظلموا بعضهم بعضاً

٤٢ - ويقولون استقلال من وطئته وهو خطأ لأن استقلال من الاعمال التي تعدى بعضها الى مفعولين والصواب ان يقل استقلال رئيسه حرمة اي حب ان يقيله ايها مأخوذ من استقلال فلا، الي حب اليه ان يتدبر اي ان يفسحه .  
٤٣ - ومثله قوله ( ودع لا سدا ل ) اي يتبركه عنده ديرة وهي لغة عامية والصحيح ( اودع فلانا مالا )

٤٤ - ومثله قوله ( كان حكي في هذه اذعى الصالح ) اي لمصاحته ومنفعته ولم يأت الصالح في شيء من الثقة لم اذعى وانما هو من كلام العامة فالصالح ضد الفاسد . التائب بما به من حقوق المباد . حقوق الله تعالى وهو صالح . لكذا ابي له اهليه لقيامه بمصلحة ح . صاحب . يرتب عليه لمعن ويعت على الصالح ومنه سمي ما يتعاضاه الانسان من الاعمال الناعية عو .

٤٥ - ويقولون ( ارسل الى الامانة الرقة كتابي هذا ) على ان المرافقة لا تكون الا في السر . فعل الرقة لا يتعاضد . فمقدمة يقال رفته . تراقبا وارتقا ولا يقال ارفقت فلانا فلان ولا رفته به والصواب ان يقل ( الاراق المستصححة كتابي هذا ) او ( اصحب كتابي هذه الوراق )

٤٦ - ويقولون ( احبطكم على الامر اي انبيه اليكم . اعلمكم . فيجهدون هذا الفعل متعدياً وهو لا يكون الا لازماً ويقال احبطت الامر اي كبت تحتطوا به علماً ) ( واحاط به علماً ) ( احاط به حمة ) اي بلغ انصاه وادركه بكمله وهي خطاب من الصغير الى الكبير . القدس « اسكندر الحورى البنجالي »

## كلمات مختارة

### من كتاب آراء انا تول فرانس (١)

آراءنا في الحب كآرائنا في سواء : قوم على عادات سالفة تكاد نمنح ذكرها .  
 في دائرة الاخلاق تجد الاوامر واوامي التي فقدت عنه وجودها ، والفروض  
 والنواحيث التي لا ضائل تحتها ، والالتزامات التي بلغت في المطاعة غاية لا غاية بعدها  
 اكها مبدلة محترمة لانها عريقة في القدم نكتشف منشأها الاسرار : لاتال بجدل  
 واعتراض او تمحيص بل انت لا تخافها الا تعرضت لاشد النوم والتفريع . ان الاداب  
 الخاصة بعلاقات الحسنيين قائمة على هذا المبدأ : متى احذت المرأة أصبحت ملكاً للرجل  
 كجواده وسلاحه . والان وقد بطل هذا المبدأ فلا يزال سبباً لبعض الامور العارضة  
 عن المنطق كالزواج مثلاً : الزواج نقدي بيع امرأة لرجل يتضمن بوضوح لتحديد  
 الملكية ادخلت مد اخذ الوهن بظراً على اسلث .

\*\*\*

من الحرق لا يقتل رجل امرأة . والرجال القادرون على هذه المعجزة لامراء في  
 انهم لا يظفون اصلاً . لوسلما بانهم ليسوا مضايين بالجنون المطبق فيجب ان يكونوا  
 قليلي النومة في عتولهم واللبونة في افعالهم . واحسب انهم يظنون نقلاء قساة حتي  
 في حجر العادة لان انفسهم لا تدرك نبت المروق الدقيقة الفتانة التي ما فقدت  
 الا كان وجه الحب اغبر داعياً الى السأم .

\*\*\*

ليقل لو مروزو ومودزلي ما شاء فقد يكون امروء محرماً دون ان يكون مجرمًا او عليلًا . في الاحرام بدأت الالسانية حياتها . وكان الاحرام قبل التاريخ قاعدة لا مستثنى ولا يزال كذلك في عصرنا عند جماعة المؤرخين . يمكن القول انه كان والفضيلة واحدًا بالاصل ولما يفصل عنه في ظهري زبوح افرقية الوسطى . كان الملك ( متزا ) يقتل كل يوم ثلاث نسوة او اربعاً من حريمه وامر ذات يوم بقتل احدهن لانها اهدته رهسة . ثم اتصل متزا بالاكبزي فاضهر ذكاً يادراً واستعداداً عجيباً لنهم افكار المتحمدين .

كيف لا يقر بهذا كله وهذه الطبيعة نفسها تعلم الاحرام . يقتل الحيوانات بعضها بعضاً . لاقتراسها او بعامل العيرة العميقة او لعير علة . فمن الحيوان اذنت مجرمون : ان صراء الحبل يحيف . وكثيراً ما تقترب الارانب صغارها ، والدئاب يأكل بعضها بعضاً ، حلالاً ما في الامال . لقد شوهدت اورانع اوتع اثني ثقتل عذولة لها . هذه جرائم ، وماذا كانت المحاولات التي تركبها غير مسئولة عنها فالطبيعة اخرى ان تنه بها : ان الطبيعة جعلت الانسان والحيوان في حالات من البؤس لا تطاق .

ولكن لله ما اسى هذا الحمد المتصور ادي يذله الاساس يتحرر من قيود الاجرام لعنيفة . وما اعظم صرح الاداب الذي يتبيده حجر حجرًا ! لقد بطم البشر العدل تدريجاً فاصبح العنف حالة استثنائية عدان كان في العصور السالفة قاعدة نامية . اصبح داء من الادواء وشيئاً لا يمكن التوفيق بينه وبين الحياة كما عملها الانسان فعدل صوره . تنوعته . لا يسرب الاحرام الى مجتمع الاقرضه فرضاً واكلاً اكلاً . . كان المعذى الاول لاهل الكهوف فاصبح اليوم سجان البؤساء الذين يطلبون العيش فيه . القتل عدة في الحيوان ولا سم في لسان . كان الرأي في الجرائم الاذانية الاولى اه عمل جليل وما زال في آدابنا واوضاعنا آثار من ذلك



الارادة وقد سمى عن جهل على يكره من يريد ان يبرر ما يريد وما  
 «نحن» بل بطمعة من اجسادنا لا نعلمه ولا نعرفه ولا يعرف  
 بعضها مضافاً كن في قوله في تحت بحرنا لا تخصي سمهاها  
 الاهواء والانكار والآلام والسرور والاف والشهوات والارادة فنجيب اننا  
 اسباد مساه كن فطارة من كذا من بعد في من حسن ونريد ثم  
 لانلبث ان نتحدثها.

\*\*\*

لاتدوم المالك بحكمة بعض الوزراء وحاجة عقولهم بحاجة الملايين من الناس  
 الذين لا يسمون كذا من بعد في من حسن ونريد ثم  
 والجندي واللاحه . . . . . ف ما يدعونه بعظمة الشعوب  
 وليس من الامم من . . . . .

\*\*\*

المدة . . . . . نقفا شريفة بال ان منها ما يجب  
 احكامه من الامم من كذا من بعد في من حسن ونريد ثم

\*\*\*

لا . . . . . الشعوب اجساد تنوقف  
 وسكانها لا على الحكومات . . . . .

ليس النظام العام الاته

٩

ان سياسة لا غير شي احسن من غير من ارادة تحت في حصة المدنية

الآخر لا افرق بين هذين المعظمين لان مدلولهما واحد - وليس ما يسميه الناس مدينة الاعادات العصر الحاضر وآدابه ؛ وما يسمونه بربرية هي احوال العصور الغائبة . فالعادات الحاصرة سوف تدعى بربرية . فتي اصحت عادات الماضي لامتناس الان من الاقرار بان من عاداتنا وآدابنا ان نقضي الشعوب القويه على الشعوب الضعيفة . وهذا اصل في الشرائع الدولية واساس في السياسة الاستعمارية ولكن لسطر ! هل كانت في الفتح البعيدة منافع للامم ؟ لا ارى ذلك . ماذا افادت اسبانيا من المكسيك . البرو ؟ وماذا افادت البرتغال من البرازيل ؟ وماذا افادت هولاندة من تافيا ؟ ان استعمرات على انواع . فستعمرات تستقل . ساكنين الاوربيين ارض قعر جدد ؛ ترعى العهد وتطن على الولاء . ما كانت فقيرة ؛ فاذا اثرت انفصلت عن قاعدة المحكمة واستقلت بامورها . وستعمرات لاتصلح للسكن ولكن تؤخذ منها مواد اولية وتحمل اليها سلع حاضرة ، فديهي ان هذه لاتغني حاكمها . بل المتأخرين فيها وهي . الا ماندر ، الانساءي ما تكلفه ، ثم لاتقتأ تعرض الحكومة المستعمرة للنكبات الحربية

\*\*\*

لاتولد الوصية بعضاً الا في العقول المحدودة . القلوب العنيفة التي تضيق ذرعاً بهم . التضامن الانساني ، فلا تدرك ان مصير ضامة من الناس تتعلق في هذه الدنيا بمصير الناس اجمعين .

\*\*\*

وظيفة القاضي الجلييلة هي ان يضمن لكل ما يحبه : للغني عناه وللفقير فقره .

...

ان الاقيسه المنطقية لتحار امام الدعاة . يمكن القول ان من المستطاع انبات كل شيء حلاً ما يحس انه حق . اما اذا عرض ما موضوع عويص فالتدليل الآخذ بعفه



برقاب بعض لا بدل الاعلى لياقة الفكر وسدة المعارضة .

...

مالغرامة وعقوبة الاعداء ان لم تكون السرقة والقتل يرتكهما المجتمع بدقة جليلة ؟ الا ترى ان قضاء ما في خياله وجبروته لا يؤدى الا الى عار مجازاة الشر بالشر والبأساء بابأساء فيضاعف ، لحفظ التوازن والانتظام ، هذه الجنيح والجرائم ؟

...

باي حق ينزل الآلهة الحالدين رجل الخير والصالح الى دركات الثواب ؟ ان جزاء الخير هو في عمل الخير نفسه وليس في خارج الفضيلة ثمن جدير بها . فلندع للنفس الفقيرة خوف العقاب وامل الثواب لتأييد تنجاعتهم الدينية ، ولا نجيب في الفضيلة الا الفضيلة عينها .

...

اما والقانون موضوع لحماية المجتمع فلا يمكن ان يكون اقرب الى معنى العدل من المجتمع نفسه . وما دام المجتمع قائماً على الظلم فستظل القوانين عاملة على حماية الظلم وتأيدته .

... ثم ان هذه القوانين على الاعل عتقة ، لا تمثل ظلامه حاضرة بل ظلامه غايه واذا اخشن واشد قسوة . هي صروح عصر السوء لا تزال قائمه في زمن ارق واحلم

...

كلنا ( الحقيقة ) ( والعدل ) يكفي ان لا نتحدد لثمن معنهما الصحيح . في ان هاتين الكلمتين بمجد ذاتهما لجمالاً بضي ونوراً سماوياً .

يحمل بنا ان نرد العدل البشري الى مبدئه الحقيقي اعني مصلحة الافراد المادية وان نمر به من زحرف الفلسفة العالية التي يتردها ، رياء باطلا وفخفة فارغة .

...

[illegible]

1944

كان الدين عري في مده . نحن في عتبه الاعدام . جعل فلم نقفد في عهد  
فقط . بيت بدن سمعه ان . فان امان الافراد في المجتمع الحاضر لا يقوم  
على خوف العقاب . . . عندنا يجب شريعة اقن سيه ظاهراتي فريق من الامم  
الاوربية علم بران الخرتة فيها . انت في حرم البدن التي احتمست بهذه المعلة  
الشعاع . ن . عقبة الاسماء في عهد بلادها سائرة الى الاضمحلال ، لا  
حول فما . لا بع . كائن . قامت صمد الذي تصدر عنه . ان مدني العداء  
واحق الدين كنا في الماضي يسطار . ومن الخلق رتبة . محلال قد توزعت اليوم  
اركانهما سطوة المادى . لاجلانية الجديدة التي نشأت عن تقدم العلوم الطبيعية .  
فأما ونحن نرى ربي العين عقوبة الموت تموت ، فمن الحكمة ان ندعها تموت .

\*\*\*

نظارت ملکہ فی مصنفہ القدون معلمت است العدل الاجتماعي ستہمہ يقوم علی  
قاعدتین : الاولی ان السرقة محرمة ہاں نہ ہوا ثمرۃ السرقة مقدسہ . ہذاں شما  
المندان البدار یکعلان للانفراد الایامۃ مبدیۃ الامن و النظام . ہذا جعد احدہما  
او اغفل انہار النہاء کلہ .

وضع هذان الميدان في فجر التاريخ . تقدم الرئيس رجاله وهو مكتس جلد دب ، مسلح بفأس من الصوان ، متقدم خنجراً من نحاس ، فدخلوا السور حيث تزكوا اولاد القبيلة مع قطعان النساء والوعول . - داء ايقون ابناء القبيلة اشارة وبناتها ويحملون الحجارة السافطة من السور ، التعمية لان منها تصنع السيوف التي لا تشفى فوقف الرئيس على مرتفع من الارض في وسط الحى وقال : نعمت هو لاء العبيد وهذا الحد يد من القوم الضعاف اللثام ، فهني ومن مد الى عبيدي وحديدي يدا اهوريت على رأسه بهذا الفأس .

وهذا هو اصل القوانين . روحها عسريق في القدم والبربرية . والعدل يطحن كل الناس لانه يحمي كل المظالم .

\*\*\*

ان الادلة على حرية الانسان قليلة جداً حتى اني لتأخذني الرجفة كلما فكرت في الاحكام التي يعاقب بها القضاء على اعمال يعيب عنها دواء وسياقها وسببها على السواء ، وليس للارادة فيها نصيب يذكر بل بأنها المرء احياناً دون معرفة .

\*\*\*

ماذا يجدي ان العدل في القوانين اذا لم يكن في القلوب ؟ واذا كانت القلوب مؤذية فهل يجدي ان العدل في القانون ؟ لا تقولوا : ( نحن نمنع عاقلة ونعطى كل واحد حقه . ) فلا رجل عدل ولما نعلم ما يدفع الناس : نحن نجعل على السواء ما هو حسن لهم وما هو سيئ . وكل مرة احب فيها الامراء وروؤوس الجمهورية العدل كانوا سبياً في هلاك كثير من الناس .

لا نعطوا المساح الشرير مقياساً وبركراً لئلا يقسم بالمقاييس العادلة قسم غير عادلة ، ثم يقول : ( انظروا اني احمل المقياس والقاعدة والبركار فاما اذا مساح جيد ) مادام البشر فساءة بخلاء فهم يضيعون القسوة والظلم في ارق الشرائع واعيد لها ،

وينهون اخوانهم بدماء الحب والعصف . نعمًا تكشفون لهم عن كلمة المحبة  
وشريعة الرفق .

لا تعارضوا شريعة شريعة . ولا تصصوا الواح الرحاء والحاس في وجه  
الانسان . فان ما كتب على الواح القانون مكتوب باحرف من الدماء .

...

من العسير على الاعبياء سواء في ذلك اليهود ام النصارى ان يكونوا منصفين .  
ولكن متى اصبحت الشرائع عادلة يصبح الناس عادلين . وهو لا الاشتراكيون  
والاحرار يهيئون المستقبل منذ الآن بممارسة الاستبداد وبث كراهة الحرب وحب  
النوع الانساني في ضرواني الشعوب . يكسا اليوم ان نعمل قليلاً من الخير وهذا  
وحده ما يحسن اذا منعت لا يائسين ولا غضاباً ، وان يكن من المؤكد اننا ان  
نشهد فوز اوائنا .

...

في الشعوب المتقدمة بربرية خاصة تريد عما تحمله البرابرة اجمعين . فان العلامة  
الجنائي شر من شر المتوحشين ، ومحب الاساية الحديثة يحترع ضرراً من التعذيب  
لم تعرفها فارس والصين . كان حلال الزنس ميت السجناء جوعاً ، فوجب ان يأتي  
محب الانسانية ليتخيل قتلهم بالهولة ، وهذا هو بعينه ( الحبس المنفرد ) الذي لا  
نحاس بفضاعته فظاعة قط لكن المثالي به لحسن ظالعه ، يضع رشده فيخلص الجنون  
من الشعور بالآمه .

ويتوسلون الى تبرير هذا المقت بزعمهم انه يحجب ابعاد المحكوم عليه من آثار  
السوء التي يحدثها فيه امتاله ، وجعله في حالة لا يستطيع معها اقرار المواقف  
والجرائم . ان الدين يدلون هكذا حتى الى حد لا يسعنا معه ان نقول انهم  
منافقون .

# اناتول فرانس

حياته • مؤلفاته • آثاره الخفية

قد رأينا بمناسبة انتخابنا الكلمات التي  
مرت من كتاب آراء اناتول فرانس ان  
نعقبها بترجمة هذا الكاتب العبقري فنقلنا  
هذه الكلمة في ترجمته عن اشهر المجلات  
الفرنسية • (الحقوق)

بعد ان مر على وفاة الكاتب الفرنسي الشهير اناتول فرانس أكثر من سنة ،  
قام المجمع العلمي الفرنسي في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني المنصرم وقرر  
انتخاب ثلاثة اعضاء يحلون مكان الثلاثة الذين توفوا وهم : اناتول فرانس ، موريس  
بريس ، الكونت دوسونفيل ، فتبوا مقعد لاول الميول فليزي باكتبرية سبعة  
عشر صوتاً وانتخب الميولويس بروتان للمدة الثاني ، لدون ديلافورس مكان الثالث  
وقد آثرنا بهذه المناسبة ايراد نذرة عن حياة اناتول فرانس ومؤلفاته  
وأثاره الخفية .

اختطفت يد المدون في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٤ اناتول فرانس مدان  
تجاوز سن الثنتين وانقطع عن التأليف والدرس ، غير انه لم ينقطع عن محاسبة عثرائه  
والمعجبين بأدبه والتحدث اليهم بلاعتة المشهورة والتخالف بفكره المتصلة  
بكل ما يحيط به . وقد تبانت الاسماء التي لا تقاوم درر اقواله وتوجيه الاسئلة

اليه واكرمه من ترديد اسمه الاستشهاد بكماله الماثورة دل اناتول فرانس حائزة نوبل  
للاداب منذ اربع سنوات وعلى اثر ذلك زار مدينة استم كيهو مال خطوة كبيرة فيها لدى  
رجال العلم الذين اسجوا له صدر المجاس . ولما بلغ سن الثين اقترح عليه التكلم  
في حفلة تكريمية تقام له مرفض لانه كان يكره المظاهر الرسمية ولا يروق له ان يحتفي  
احد اشخصه .

ولد اناتول تيمو « اسمه الحقيقي » سنة ١٨٤٤ في بيت قديم من بارير يقع في حي  
« كي ملاكي » ونص ابيه حداته في التنقل والتجوال في القسم الواقع على ضفة  
السين حيث يكثر باعة الكتب ونجار المؤلفات القديمة . وكان يجتمع بصفة  
مكتبة والده كل مساء افاضل الكتاب المعروفين وكبار المؤرخين الاعلام فيجلس  
ذلك الصبي اليافع بينهم ويستمتع لاحاديثهم ويبدت لمجادلاتهم فتعلق في ذهنه  
ويكتسب معظمها ، وقد اخبرنا عن ذلك في مؤلفه المسمى « كتاب صديقي » . تدرّب  
اناتول على الحياة الباريزية وترب في بيئة تلك العاصحة الكبيرة وقال عن نفسه انني  
عندما شئت شأ معي حب المشاهدة والاطلاع وقد وعي في ذاكرته اسمى الافكار  
وتخلق برق العواطف ورسم بقلمه الساحر احمل الصور وانعكف على مطالعة الكتب  
وكان لا يقر بفضل تلك المادي التي اجمع الناس على احترامها وتقديسها ، واكتسب  
من مونتيني ودرنون وسبنسر ، ونيان ، وريمان ، وريجيا من الاراء الصائبة ، واقتبس  
عن واده حب الفنون الجميلة والمغالات فيها ، وكتب اول مقالة اديبة عن الفريد  
دي فيني ، وتردد على محال ( الرناسيين ) وتمشى حسب اساليبهم في تذوق الجمال  
الدموي . ولما بلغ الثلاثين من عمره اصدر « كتاب القوائد المذهبة » وانه  
كتاب « عراس الكورنيين » حيث تجلت فيه روحه التي استمدت الشيء الكثير  
من « الكون دي ليا » . ثم تحدله بعد ذلك اسلوباً مذكراً لا يعده كتاب الجيلين  
الراعيين . انما هو موضع على التوالي روايات ( جوكاست ) ، وبلطازاد ،

وجريمة سلفتر يونان ، وكتاب صديقي ، ونابيس ، ومطهى الملكة يدوك ، وارا ، المسبو  
جبروم كوانيار ، والزبقة الحمراء ، وزبيل الخبز ايت ، وجزيرة الطريق ، وثورة  
الملانكة ، والحياة بين الازهار .

كانت افكار هذا الاستاذ الكبير دائماً موضع درس دقيق وقد نبأ - في عصره  
تلك المكانة التي كانت لقولتير في الجيل الثامن عشر - وما يلاحظ عليه ان ايمانه في  
المقل ، الذي نُثر في بدي الامر باراء دارون وسنسر ، تلتطف وتهذب . فاصح  
صاحب السيرة يشك في كل شيء حتى في العلوم نفسها معتمداً على الحقائق التي  
قورها هو بذاته . وكان تنغوقاً بالعمون الحميلة ، وقد غلب التهمك على كتابته ، وكان  
في بعض الاحيان يترك تأملاته ويتترك في بحث الاراء الاحتجاجية

تربنا فلسفة اناطول فرانس في قسم من صاحبها حياة المؤرخين ونقول عنهم انهم  
رواة الاقاصيص وقلة حوادث القديسين ، وان التاريخ ناقص ، وان المؤرخين  
تقدموا الاثرين كما ان المجمعين سقوا الفدكين وان الدعاين جاءوا قبل الكياوين  
وان القروء شئت قبل الانسان . ويحرف في كتاب اراء المسبو جبروم كوانيار ذلك  
الاستاذ يشرح لتلميذه حاك توربيير من رآه في التاريخ فيقول انه مجموعة اقاصيص  
ادبية ومزيج من احاديث وحطاب مناسب مع عقلية المؤرخ فتكون فلسفية اذا كان  
فيلسوفاً ، صحفاً وانشائية اذا كان كاتباً وصيحاً .

ان هذا الكاتب اللع من شأنه ان يمزج بين المعتقدات الصحيحة والاقاصيص  
الوثنية وحوادث التاريخ ويصنع مألوفة تنق الموضوعات الى ان تفقد قيمتها وتصبح اشبه  
بالحكايات المتداولة وهو لا يرى علاقة على ذلك امراً حريماً بالاعتناء فيما يتعلق  
بتاريخ البشر ، ويعتقد ان الهيئة الاجتماعية كانت فائقة على قواعد الشدة والعصب  
والتطير والاضايق ، وان الناس كانوا ينتقلون لاجل ترقية حالانهم الخاصة اما  
في زيادة جزيرة الطريق ، الطائفة ، التهم ، السجيرة ، الحرارة ، فيقول انا ان جميع

الخصومات لم يوبة فقد نشت صدقة وانها وليدة التشويش والاختلال  
وان احياة عبارة عن تجرد ممترة وساعي ماضلة ترمي اما الى الزاع او الى التفاضل  
ومجد كناه ( الأذمة طم ) امعاً يروح النورة والانتقاض على الفكرة التي  
يدعيها حنوية والقائلة بضرورة الاعتماد على الفضيلة .

لو نظرنا الى اشياء تول فرانس الخادثة وثأملنا شكوكه المستحبة لتجلى لنا منهما  
مذهبه الارتيازي وبكنه رعم ذلك يعطف على الاساية ويتوجع لمصائب البشر  
ويقول لنا عن لسان بيرنوزير : ان الآلاء تهدب البشر اذ هي التي تفرز فيهم الميل  
الى الفنون الجميلة وتوحى اليهم الشعر وتحملهم يتحنون بالفضائل وثبت فيهم الشجاعة  
الممزوجة بعطف . الآلاء هي التي حملت للحياة قيمة عندما رضية بتضحياتها .  
للآلاء اللذيذة هي التي قصت باستمرار المحبة . ويسود عن لسان جبروم كوانيار  
حديثاً يحاطب به تلميذه :

ارعني سمعت يا لودي ما اروي به لك الآن . واعلم ان الحقائق التي استجلاها  
العقل البشري مستطير عقيمة ، لان القلب وحده هو الذي استطاع ان يزيد سيفه  
حصب احلام او تصور نفاذات الحياة في كل ما يحبه ويرضاه . لقد اينعت بذور  
الخير في هذا العالم ودركت واسطة المواظف اما العقل فكانت فضائله اقل من  
القليل . وقد راد لسان خدمة حيه الاساس يجب عليه طرح العقل جانباً  
والمواظف على اجنحة المواظف .

يجب علينا ان نعد التفكير في سيئات مذهب ارتيازي هدم نفسه وتلاشي وسط  
بالتلاعب ببراعم الفرية والافواق المتناقضة . بل يتجته طيننا تذوق اسلوب هذا  
الكتاب المانع . اعاش ارواحنا بتصور المدينة التي يرسمها هذا الساحر . ولنضع نصب  
اعيانا سملة التي يطق منها التي الخبيث افضل من الطيب . اذا كان انا تول فرانس  
قد احقر المانة محقرة ممزوجة بالعطف . واذا كان قد شمر به من ه الخلف عليه



## روح المسألة .

ان ذلك الرسام الذي ارانا عجائب صحراء ضية ، ومددهشات حديقة اقراط ،  
واوفد بحماس تيران مطهي الملكة يدوث ، واحتفظ رازاء حدائث « صديقي » واستمعنا  
صوت الحكمة بلسان برجويه ، قد صار ساعة وفاته من عداد كتاب فرنسا  
الكلاسيكيين البلاء .

**اثاره الخطية :** اعتنى المسيو ميشيل كورداي الادب الفرنسي المعروف  
بجمع بعض آثار ادنول وراس الخطية التي - يسبق ضعبها - - يطلع عليها جمهور  
المتأدبين حتى اليوم . لحاث مجموعته فريدة في - - ومترعة بنفوائد ، وقد ارانا  
فيها كيف كان هذا الاستاذ الكبير دأباً على الدرس والكتابة والنسخ ، تحلف قاطر  
اوراق كانت يريد طبع بعضها في كتاب عنوانه ( في حل الوردة ) بدأ بكتاته  
والاعتناء به قبل انتهاء الحرب العامة بقليل ، وهو موضوع بشكل محاورة ، لانه  
كان يحب ابداء نظرياته العلمية والفلسمية عن طريق الحوار .

وقد عثروا بين اوراقه على عناوين لكتب وروايات كان يستعد لتأليفها وهي : -  
الله ، الطبيعة ، ما وراء الطبيعة ، الحرب ، المستقبل ، اللغة اداة لمعرفة الحقيقة ، العفة ،  
الكنيسة ، الحب والموت ، محاورات عن الشيخوخة ، علم الفلك ، الحيات ، بن الازهار  
ويغلب على الطن انه لم يتم واحداً من هذه المؤلفات اللهم سوى كتاب ما وراء  
الطبيعة حيث تكلم فيه عن وجود الله .

ونقل لنا المسيو كورداي جزءاً من هذه الصفحات النفيسة وضمن مجموعته اراء له  
عن الشيخوخة .

وروى لنا ايضا ان هذا الرجل العجيب الذي لم يسأم تباريح الحياة بعد بلوغه  
سن الثمانين ، كان عازماً على وضع مؤلفات اخرى منها رواية ( سيكلوب ) او حبار  
الميثولوجيا ، وهي هجائية مفعلة يهجي بها حياة البشر على شكل روايتي ثورة الملائكة

## وجزيرة البطريق .

وكان يود وضع رواية صنيعة عن نابليون يصف فيها فرار الامبراطور من جزيرة  
البا ونزوله في خليج سان جوان وذهابه الى مدينتي بارير وغرينوال ، وقد اعدها  
مائي كتاب عن حياة نابليون في جزيرة البا يأخذ عنها ما يندم به روايته فتأمل .

\*\*\*

## الشريعة — والنظام السياسي

العالم ان الشريعة شأت مع العقيدة الدينية . ولعلها هي والدين وهران  
من اصل واحد . فمنذ صار الناس يمتكون ، ويتعرضون بعضهم لبعض وبتنازعون  
صاروا يضطرون ان يعينوا الحلل والمحرم . بعزون ذلك الى ارادة الالهة واوامرها .  
فالشريعة قديمة ايضاً كقدمية الدين . ومنها تفرع نظام الحكم المفعلها . فالحكومة  
فروع من فروع الشريعة .

ثم تفرعت الشريعة الى النظام القضائي ، والنظام الاداري ، والنظام الشوري ؛  
ومن هذه الانظمة تفرعت الانظمة السياسية التي لا يتعذر عليك ان تسلسلها الى آخر  
اطرافها . والنظام السياسي هو اهم الانظمة الاجتماعية في العصور الاخيرة .  
والشريعة الادبية اما هي فلسفة الشريعة المدنية ، وهي لها كالزهرة للشجرة . فلا  
تعد نظاماً قائماً بنفسه ، ولا فرعاً لنظام ، بل هي روح نظام .



حفظت القضية بالنسبة إليهم بناء على العفو المذكور بغير مبرر

(٢) ان لعفوهم من سعى حقوق العرس واربعها . هو امسى واثن جوهرة في

كاج الملوك وذوي السلطان

فقد تم في البلاد عواصف وتمر بها المصير يشتد فيها الهياج وتقتل النفوس  
احقاد وتضييق الصدور . تقوم الحبيشة من كل جانب ويكون من الحكمة ان يعمل  
الحاكم على تسكين هذه النفوس وتهدئة الخواطر وازالة الاحقاد وتخفيف الوبلات  
ونسبات الماضي سيما كما يرى من اسباب ال من اضرورة القضاء على هذا الماضي  
السموم والخواجات واعين واسباب استرساله . وتحقيقا لهذا العمل السامي المأمور حكمة  
وتفقه يمارق الحاكم باب العفو التام فيزيل بواسطته كل اثر لهذا الماضي المحقوت  
فتمسح لظهور المكروه وتهدئ البلاد الى تيار حديد هو تيار السكينة والسلام تيار  
العمل والاطمئنان

(٣) يحصل ذلك عند كل اصطدام في الاعاصير الداخلية والخارجية . على اثر

الثورات والحروب اهلية كانت او نظامية

ان منوالهم هو من مستبهمات الحياة القومية في جميع الحكومات ومن  
الازمنة ما يكون فيها السمع القسوة وبرودة متضرر كبير بل ربما عرض الدولة  
الى توطأ عظمى اذا لم تعد البلاد الى حوزة جديدة . جو هدوء وسلام فتعمل  
الحكومة على اثناء هذا الحول لا على اثناء عهداً داخلياً قومياً لاستتباب الصفاء  
والاحياء ولا يتم هذا العهد الا بصدور عفو يكون نتاج معاهدة مدنية داخلية بين  
الحكومة والشعب

راجع المص . بحق دائرة المعارف العراقية جزء ٢ صحيفة ٧٨٧

فما هي هذا العفو وما مدام وما هي كيفية صدوره .

ماهية العفو التام (٤) ان العفو التام سواء تم اثر الحرب او الثورة هو عفو عن

الحرية بحيث تعتبر كأنها لم تكن فتسقط الأحكام ونسقط التحقيقات ونوقف الدعوى العمومية كأن الجريمة لم تكن على الإطلاق ويحى كل فرد فيعني عن المحكوم عليهم من العقوبة المدنية وتدرع عرايتهم عدد المحكوم عليهم اشدتهم المدنية والسياسية كما كانت وتمحى الساعة بلمرة بحيث لا يجوز اعتبار المحكوم عليه عائد عند ارتكابه جريمة جديدة كما هو يرتكب جريمة لم يحتج ضده ولم ترفع عنه الدعوى ولم يحكم عليه ولم يسجن فتسقط العقوبة في مراحيلها ثم لا بد من كشف بعض ما فيها ويتبع بكافة حقه.

وهذا العفو هو من النظام العام بحيث لا يجوز لواحد ان يرفض الانتفاع به كأن يرغب مثلاً في استمرار محاكمته ليحكم به (١) أو يرفع بقا عن حكمه (٢) صدر ضده وليس محكمة القس في هذه المسألة (٣) ولا لأن الجريمة محبت والأحكام زالت والأجراءات حوت

(٥) وكالة المنيستي العربية قد كتبت في ١٠/١٠/١٩٢٠ م رسالة من كفة (اميزيا) اليهودية ومعها اوراق الى امين السجون ستقت فيها كيفية اعادة ي الطبية ومعناها مرض السيان (١) فقد كتبت في ١٠/١٠/١٩٢٠ م رسالة الى امين السجون ونعريه انه عمل من اعمال السلطات العامة مرض يمين السيان الحربية (٢) وحل في دائرة المعارف الفرنسيه جزء ٣ ص ٧٠ تحت كلمة امين السجون (٣)

(راجع الملحق)

وجاء السكست في السنة ١٩٢٠ م عامه عمل صادر من دائرة عرض منه سيات الماصي ومحو الخرائط التي قصده بوعيا وذلك بحرية روه الدعوى والتحقيقات فيما لم يجر فيه تحقيق وإبطال التحقيقات التي حريت وإبطال الأحكام التي صدرت في شأنها (صحيفة ٥٢٦ جزء ٦ مدة ١٩٢٠ - ١٩٢١) (راجع الملحق)

وجاء في الدور الرابع صحيفة ٤٠ مدة الجزء الأول ثان العام العام هو عمل

في ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... .. (راجع

... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..

وقد قضى بأن الدعوى العمومية تنتهي بمجرد صدور العفو (حكم ٢ يناير سنة ٩٦ - الوزيبرانيك جزء أول نوتة ٢٩) (راجع الملحق)

... ..  
 ... ..  
 ... .. (نوتة ٢٧ من الكتاب المذكور)

... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... .. (راجع الملحق)

مدى العفو التام ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..  
 ... ..

فالخرائم التي تدخل في العفو تتم في النوع سواء ما حكم فيه منها وما لم يحكم  
وما رفعت بشأنه الدعوى وما لم ترفع (راجع احكامه القضا العرفية في ٢ يناير سنة  
١٨٩٦ و ٤ يناير سنة ٩٠١ و ٥ يناير سنة ١٩٠٢ و ١٠ يناير سنة ١٩٠١ -  
دالوز براتيك جزء اول نوتة ٢٩ - وفي نوتة ٣ من تطبيقات القضاء لهذه القاعدة  
(راجع الملحق)

ان يشمل العفو ايضاً الخرائم الملاحقة بالحوادث الاصلية التي لولاها لما وقعت  
الجرائم التي عناها العفو (دالوز براتيك صحيفة ٢١١ جزء اول - نوتة ١٣ و ١٨  
(راجع الملحق)

وجاء في النوتة ٥٥ من السدكت جزء ٦ صحيفة ٥٢٦ « ان العفو عندما  
تكون قاعدته شاملة له من الخرائم انما هو عفو عملي اجمالي اي انه يشمل جميع  
الاشخاص المتهمين بهذه التوابع واماها فتعين الذين شملهم العفو يتميز بالحوادث  
المسوبة اليهم . وقد قضت محكمة القضا العرفية في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٥٣  
بأن هذا العفو لا يعمو جميع احماءاً فيستفيع به جميع المتهمين في نوع الحوادث  
التي ذكرها وتبطل الاحكام التي صدرت بشأنها ويحرم رفع الدعوى العمومية  
واتحقق فيها . وقد احدث بهذا جميع الاحكام التي من نوعها (راجع الملحق)

رأي النيابة : ولاية العمومية متفقة معاً تمام في كل هذه الماى اي ان  
العفو اسم لا يميز رفع لدعوى في هذه القضايا لان العفو سماً ولا يميز التحقيق فيها  
بل يحرم اجراء اي عمل قضائي بشأنها . فعلاً اصدر معادة النائب العمومي في ٢  
يناير سنة ١٩٢٦ قراراً هذه السير في الاجراءات احائية بالنسبة لكل من محمد  
عوض حبريل . وعند الله حين عوض محمد فريد حداد . يعقوب صري وعند  
الطيب الصوفاني . عند الزين ابراهيم بك . محمد مرارة بك . يوسف  
العبد . ومحمد شكري الكردابي .

فهي تسمى بأن العفو صدر منه يشمل الجرائم التي رفعت بشأنها الدعوى على المتهمين الحاليين وأنه بناء على ذلك لا يجوز السير في الاحراءات الجنائية ضد اولئك الذين ذكرهم ومن اجل ذلك صرفت النيابة النظر عن السير ضدهم وان هذا العفو لا يمنع فقط من رفع الدعوى بل يحرم ايضا السير في الاحراءات الجنائية مطلقا .

ولكن هذا القرار اي قرار الحفظ الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٢٦ استثنى المتهمين الحاليين وميز بين الفريقين حطمت النيابة الدعوى بمقتضاه دلالة للفريق الاول وروعتها على الفريق الثاني احمد ماهر بك ومن معه ، وقد حولنا استنفاهم بسبب هذا التمييز ولا يجد سببا مستورا على لاسلاق سوى قول النيابة في قرار الحفظ انها « لا ترى سير في الاحراءات جنائية ضدده لانهم انقطعوا عن الاستمرار في الاشتراك مع في افراد خفية في حوادث الاعتداءات الاخرى » وهذا الكلام غير معمم في ذاته ولا ينطبق على ما يقع ولا على تطبيق القانون تطبيقا سليما

ولذلك لان الاستمرار معناه ارتكاب جرائم جديدة بعد العفو وحينئذ لا تسري احكام العفو على تلك جرائم الجديدة وكما تسري على كل حال على الجرائم التي سبقت العفو هذا مع التسليم بوجود الاستمرار على ان الاستمرار المقول به معدوم لانه لا ترتكب جرائم بعد العفو سوى جريمة قتل المرحوم السردار وقد حكم فيها على مرتكبيها وانتهى امرها فمادوا الاستمرار الذي قصده النيابة وما هي الجريمة المنسوبة للمتهمين وارتكبت بعد العفو .

الواقع ان لا فرق بين المتهمين الذين حطمت القضية بالنسبة اليهم وانت بعضهم ايامه شهرداً ( بمقتضى صبري ) او بين المتهمين المقدمين ايامه لمحاكمة . ولا تدري كيف درست بين هؤلاء ، فلو نشأ مع ان مركزهم في الاتهام سواء . ولا يدري كيف استقرت على التسرع في التحقيق بشأن جرائم داخلية في العفو وهذا محرم بحكم القانون كما هو ظاهر من قرار الحفظ . قرار الحفظ في ذاته معناه ان هذا



التحقيق وهذا الاتهام باطل ولا يجوز رفع الدعوى بناء عليه .

...

انقائاً للبحث نذكرها اراء اشراح بنصها دالموز براتيك جزء اول صحيفة ٤١١

نوتة ١٣ و ١٨ و ٢٢ و ٢٧ و ٢٩

باند كست جزء ٦ صحيفة ٥٢٦ نوتة ٣١ و ٣٢ و ٣٥ ( راجع الملحق )

على ان النيابة مع ذلك لم تطبق العفو على الحاج احمد جاد الله مع تسليمها في مرافعتها بأنه انقطع عن العمل من سنة ١٩٢٣ والموقع ان الجميع انقطعوا عن العمل ولم تقع منهم اي جريمة بعد هذه السنة ووجب تطبيق العفو عليهم اجمعين على السواء

**كيفية صدور العفو :** قلنا ان النيابة سلمت بوجود العفو وصحته ولكنها ميزت بغير مقتضى بين بعض المتهمين والبعض الآخر وبيننا ان لا مبرر بينهما على الاطلاق وان الاستمرار الذي احتمت به النيابة للاحراء هذا التمييز لا وجود له فضلا عن انه لا يذني عليه قانونا بفرض وجوده رفع الدعوى بشأن الجرائم الداخلية في العفو بل ينحصر مفعوله في اتخاذ الاحراءات الجنائية في شأن المجرم التي تخرج عن مدى العفو لانها تالية له وهو لا وجود له في هذه القضية وقد ذهب حضرة قاضي الاحالة الى مدى ابعد من هذا فتشكك في وجود العفو ثم جزم بعده وجوده بحجة انه « تحت في الوقائع الرسمية الصادرة في سنة ١٩٢٤ لمعرفة حقيقة هذا العفو ومرماه اذ يشترط فيه ان يصدر به مرسوم ملكي بعد اخذ رأي مجلس الوزراء بخلاف العفو عن العقوبة فإنه يصدر به مرسوم ملكي بعد اخذ رأي وزير الحقتانية فقط ثم انه قد يحصل التماس بينه وبين العفو عن العقوبة اذا صدر بخصوص جملة اشخاص كما انه قد يستثنى منه بعض الاشخاص ( راجع بالنسبة للنقطة الاخيرة النذكت الفرنسية الجزء السادس صحيفة ٣١ بند ٥٣ بالملحق )

منعثر للعفو المذكور على اتر و بعد ذلك علم من نذة تلاها الدفاع من جريدة الاخبار ان هذا العفو صدرت به مذكرات تفوية ولم يصدر

به مرسوم ملكي ١ وفور بناء على ذلك ان يدفع الخاص عدم حواجز رفع الدعوى في غير عمله )

ومن غير المبهوم الاحتجاج بوجود فوق بين العفو التام والعفو عن العقوبة للحكم برفض الدفع الفرعي لا ان هذا الفرق ملزم من الجميع ولا يستلزم انعدام العفو التام ٠ والبنوة ٥٣ التي استند اليها حضرة القاضي صريحة في ان العفو عن العقوبة يستلزم وجود حكم بالعقوبة ويشمل شخصاً او اشخاصاً معينين بالذات ، اما العفو التام فيسمح قبل او بعد الحكم بالعقوبة ومما تحريه الدت وراء المتهمين او وراء اثبات التهمة والعفو عن العقوبة شخصي اما العفو التام وهو عفو نوعي واقعي يصب على الجريمة اصلاً ويشمل لثنائي جميع الاشخاص المسوبة اليهم هذه الجريمة فتعين هؤلاء الاشخاص بنوع الجريمة المسوبة اليهم لا بشخصاتهم الا من استثنى منهم

بنوة ٥٣ ( راجع الملحق )

ولا ندرى ماذا قصد قرار الاحالة ذكر هذه البنية اللهم الا اذا كان قصده من العقرة التي اتينا على نصها ان يقول بعدم وجود عفو لانه لا مرسوم وهو قول مردود كل منيبه ٠

نعم يصدر العفو العام بمرسوم ملكي بعد اخذ رأي مجلس الوزراء ولكن ليست هذه هي الطريقة الوحيدة لصدور العفو

فقد يصدر العفو التام بمرسوم ملكي ان كان امره داخلياً محضاً وقد يصدر بمعاهدة دولية مكتوبة ان كانت دولياً او بمجرد تبادل مكاتبات بين ذوي الشأن في الدولتين او بمجرد الاتفاق الشفوي بينهم وله قوة القانون ( ان يكتب نبذة ٧١ )

وقد جاء في مؤلف هول عن القانون الدولي صحيفة ٣٢٩ انه ( لم يتقرر شيء



وذكر هول أيضاً في صحيفة ٣٩ حواز معاملة الشعوب المعادية والاعتراف بها كأعداء لا كتمردين واعتبار الثورة كالحرب

ينج من ذلك ان المعاهدة مكتوبة وغير المكتوبة نافذة على السواء وان العفو نتيجة لازمة لمصالح اثر لثورة والحرب غير حاجة الى الصص عليه أو الاتفاق شأنه بل هو اثر من آثار الصلح الذي يعقب الحرب والسكون الذي يعقب الثورة بعمل به حتى يعبر حاجة ب أمر مخصوص بصلص مخصوص أو أي شكل من الاشكال فهو نتيجة دولية محتمة لانتهاء الحرب ولاطفاء الثورة

وجاء أيضاً بدد شكل المعاهدات في الموسوعات الفرنسية جزء ٣١ صحيفة ٢٨٢

تحت كلمة (ترتبت) ما يأتي (راجع الملحق)

وجاء في البند كست الفرنسية اميني نونه ٧٠ أن العفو الشامل الممنى على معاهدة صلح عقدت بين دولتين هو بطبيعته لازمي لاجل ان لان مثل هذه المعاهدة صادرة من السلطات العامة ذات الشأن (راجع الملحق)

وجاء تحت هذه الكلمة في النونة ٣٠٠ ما يأتي يرتب عادة على الصلح عفو شامل وهو مشترك في كثير من المعاهدات كما يقول المايو بلونشيلي في كتابه (لودروات اقترناسيونال فونديفي - صيفة ٤٤) (راجع الملحق)

وفي احوال اخرى يكون منهوفاً دانه لجرد حصول المعاهدة

وجاء في البند كست أيضاً تحت كلمة (درا دي حان) حملة نوتت مجموع ما فيها ان القانون المدني هو مجموع القواعد التي تنظم علاقات الدول مع بعضها كما ان القانون اصاص هو مجموع القواعد التي تنظم علاقات الافراد مع بعضها — ولذلك كان من مصلحة الدول بانه وفدي يكون حريها في المعاهدات وقد يكون ضيقاً فائتاً عن العادات بين الدول

وجاء أيضاً في برتلوسوريل في صحيفة ٩٨ و ١٠٣ و ١٠٤ ما يأتي (راجع الملحق)

وجاء في « كائفو » في كتابه ( القانون الدولي النظري والعملي ) الطبعة الثانية في صحيفة ٦٨٩ فقرة ٥٥٥ وصحيفة ٨٠١ فقرة ٦٧٣ ما يأتي : ( راجع الملحق )

...

ينتج من هذا كله ان العفو الشامل قد يكون بمرسوم وقد يكون بمعاهدة وقد يكون صريحاً وقد يكون ضمياً وان المعاهدات على احدى صيغ الاتفاقات الدولية قد تكون مكتوبة وقد تكون بتبادل مذكرات وقد تكون شفوية . والاصل فيها الرضا ومتى كانت هذا الرضا ملزم من قبل لدولتين تشكل الاتفاق لائمه ولا فيحتم له ولا تأثير

بقي علينا ان نبين صدر العفو الشامل الذي نحن صددده وهل يحل التشكك في صدوره كما فعل حضرة فاخي الاحالة ام لا

كيف صدر العفو الشامل : الذي نحن صددده قد اشتهى بطريقة خاطئة الى الان انه لا يشترط في العفو الشامل صدور مرسوم ملكي الا اذا كان داخلياً محضاً اما دولياً فقد يكون صريحاً في معاهدة مكتوبة او ضمياً بمقتضى العادات او شفوية بمجرد حصول الرضا من الدولتين سواء تبادل مذكرات او بغير تبادل بل انه نتيجة طبيعية لحصول الصالح او انتهاء المدة لا يحتاج الى نصوص خاصة فما الذي حصل في شأن هذا العفو ؟

حصل هذا العفو بمقتضى تبادل الرضا بين دولتي مصر والانترا واليك البيان : صدر قانون التضمينات في ٥ يوليو سنة ١٩٥٣ وذكر في قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا التاريخ ما يأتي :

( وطبقاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ ذكره تمهيد الحكومة المصرية بأن تستدعي ذلك القانون معمولاً به وبعد ذلك القاذن بثابة جزء اصلي من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية )

القانون التظيمات هو اذن عقد دولي مبرم بين حكومة مصر وحكومة صاحب  
 الخلافة البريطانية بمقتضاه لا يقر لا في الحال ولا في المستقبل امام اية محكمة  
 من محاكم البلاد اية دنوى او مدنى او قضية جنائية او غيرها من الاجراءات ولو  
 على شكل دعوى قديمة من مدنى عليه على المدعى او دفع فرعى او دفاع وسواء كانت  
 الدعوى من طورة الآن او ترمع فيه بعد كان رافعها اذا كان الغرض منها الطعن  
 فى اى اعتبار او تصرف او مراء تدبير او قرار ويوجهه فى اى عمل امرت به  
 او توتته سلطة العسكرية بمقتضى الاحكام العرفية . . . وذلك سواء كان هذا  
 الطعن من طرقة مطالبة تعويض او بحصول مقاصة او بأبراء من تكليف  
 او انهاء او برد مال او استرجاعه . . . استرداده او باستحقاقه او بآية طريقة اخرى  
 او داعرشت دعوى من هذا قبيل وحب رخصتها حتى فى اية حاة تكون  
 عليها الدعوى ) ( مادة ٢ من قانون التظيمات )

وحيث فى اية - ان ندعم القول هذا بسري ايضا على « كل الاجراءات  
 المتصلة بالخدمة العسكرية يطعن فيه ككذب او بقضية عمل عنها  
 خبر كزيف » - اية مدعى كذبتها اثبت ساء التحقيق امام السلطة المذكورة  
 - ان يكون - فى الواقع عدرة عن عقد دولي قضى باله و عن جميع  
 - اجراءات اختلفت - ون وانصرفت والتدبيرات التي ارتكبتها او اجراها  
 من السلطة العسكرية اساء فبها الاحكام العرفية وفي مقابل ذلك تم الاتفاق على  
 اعفو عن مصر بين مدعى ارتكبوها جرائم سياسية اثناء قيام هذه الاحكام اذ لا  
 يمكن ان يعنى عن احرم حايا : مديا مصر من او تحليل صنتهم عمال او منفذين  
 لا من سلطة عسكرية ولا يعنى من المتهمين بارتكاب جرائم سياسية

و مد توي مارة الشعب الحكم به اتفقت دولة اجلترا بواسطة النوردين  
 دولة احرارية الانجليزية . . . مصر واسطة رئيس وزرائها دولة سعد باشا

زعلول على اتمام هذا العفو الذي هو نتيجة لازمة للاتفاق الدولي الصادر في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣

تم ذلك بالاتفاق التعوي وتبادل المحاورات كما تثبتت المكتاتات التي دارت في هذا الشأن وعثرت على صورتها ضمن اوراق الخصوصية وللمحكمة ان تكلف النيابة باستحضار صورها الرسمية او اصها من وزارة الخارجية المصرية او من دار المندوب السامي . ولا اظن ان حجة من هذه الجهات تتأخر عن تقديم هذه الاصول او على الاقل صورها الرسمية مصدقا عليها مما لان ليها يتوقف حكم العدانة والفصل في في مسألة هامة يتحتم على محكمة الجنائيات ان تفصل فيها قبل نظر هذه الدعوى وهذه هي الصور التي عثرت عليها بين اوراقى :-

دار المندوب السامي

مصر في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة

في الشرف بان اريد دوشكم في استلمت اليوم تلفرافاً من وزير خارجية جلالة الملك بحبري به بالابغ دولتمكم انزاله الآتيه ردا على اقتراح دولتمكم الشفوي في بتاريخ ٣٠ الماضي . هي : انه عملاً لتوثيق علاقات الصداقة بين بريطانيا العظمى . مصر نظرت حكومة صاحب الخلافة البريطانية في مسألة اطلاق سراح الاشخاص المحكوم عليهم من اعاك العسكرية بمقتضى الاحكام العرفية حكومة جلالتهم توافق على منح اقصي عمو تام ممكن ( امينتي ) او بناء عليه فيما يتعلق بجميع المسجونين الذين ترون دولتمكم العفو عنهم دون حطر على الامن العام حكومة جلالتهم مستعدة للتنازل عن ضرورة عرض قضايهم على اللجنة المكونة بمقتضى الاوراق المتبادلة بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٢٣

لهذا اجراً بأن ارجو دولتمكم بأن تخبروني عن الفرصة التي ترونها لائقة لبحث

الموضوع معي وفي انتهز هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احتراماتي  
الامضاء

القائم باعمال المندوب السامي

تلفراف الي وزارة الخارجية

اقد املت اليوم :عول رساما تصممه تعرفكم مرة ٣١ وقت لدولته بانه اذا  
أكد لي بأن الافراح عن انسحوبين لا يضر بالامن العام وفي أبل تأكيده هذا  
وأخبركم به

فقال لي :انه بضمن شخصيا بان العفو التام لا يحدث خطراً بالامن العام  
واتفقا على ان عدد الاتحاصسين يرى بقاءهم بالسجن هو عدد قليل للغاية  
وان درس أمرهم يؤجل الي تاريخ آخر

وقد طلب مني أن اعبركم عن شكره وار اخبركم بان الخطوة التي خطتها  
حكومة صاحب الحلاية الانكليزية تتح احسن اثر في هذه البلاد وتعمل كثيراً في  
توثيق عري الصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر

وقد اصلت دولة زعلول باشا على هذا الميعاد ووافق على ما جاء به « ٠ » من  
هذا ينتج :-

اولا - ان اتفاقاً تمويلاً بين دار المذهب السامي بتصديق وزارة الخارجية  
الانكليزية من جهة ودولة رئيس وزراء مصر من جهة ثانية شان هذا العفو كما هو  
واضح في جواب دار المندوب السامي اوسل الحصرة صاحب الدولة رئيس الوزراء  
في ١٠ و١١ ابريل سنة ١٩٣٢ است مجرد توبي وزارة الخارجية الحكم في البلاد

ثانياً - ان مدي العفو (امنسى) اوسع ما يمكن

ثالثاً - ان اللجنة المكونة بقمى قوار مجلس الوزراء الصادر في ٥ بوليه سنة  
١٩٣٣ لا تظر في مقتربات الخاصة بالعفو من العفو عن المحكوم عليهم من المحاكم



العسكرية المعقدة بمقتضى الاحكام العسكرية البريطانية الغيت  
رابعا - ان الغرض من هذا العفو هو لتوثيق علاقات الصداقة بين بريطانيا  
العظمى ومصر (جواب ٧ فبراير سنة ١٩٢٤

وان هذه الخطوة تنج احسن اثر في هذه البلاد ( اسي مصر ) وتعمل كثيراً  
على توثيق عري الصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر (تعرف دار المندوب السامي  
للخارجية الانكليزية)

فلا محل اذاً للشك في وجود هذا العفو في الجرائم السياسية باقضى مده  
واوسع مجراه

وهو ثابت من رضى الدولتين وثابت من تبادل هذا الرضى تفويهاً وكتابة .  
وهو في الواقع الشق الثاني من معاهدة التضمينات اذ هو عفو عن جرائم المصريين  
السياسية اثناء الثورة كما ان قانون التضمينات الذي اعتبر معاهدة بين الدولتين  
قضى بالعفو عن الجرائم والاحراءات العسكرية المخالفة للقانون .

على ان هذا العفو سلمت له الحكومة واليابة . نفذته فعلا فادرج عن المحكوم  
عليهم في القضاء السياسية وحفظت النية هذه القضية بالنسبة لكثير من المتهمين كما  
ينما . فالعفو موحود قانونا وموجود عملا وهو صادر من السلطات العامة ونفذ من  
السلطات العامة فضلا عن انه نتيجة حتمية لانتهاء الثورة والغاء الاحكام العرفية .  
فلا ضرورة لوجود مرسوم ملكي شأنه ولا للتشكك فيه .

على ان تنفيذ هذا الاتفاق وهو عمل من اعمال السلطات العامة يكفي فيه العمل  
الاداري او السلي . فالافراح عن المسجونين يكفي فيه فتح ابواب السجون وقد  
حصل وهو عمل اداري تقوم به السلطة التنفيذية تنفيذاً للمعاهدة الدولية التي وقع  
بشأنها الرضاء بين الدولتين

وبما يختص بالجرائم التي حصل عنها التحقيق يكفي فيها ايقاف هذا التحقيق كما

ان الجرائم التي لم يبدأ فيها أي عمل يكتفى فيها السكوت وهو عمل سلبى لا يتطلب في الواقع سوى عدم العمل

وقد نفذ هذا العفو بأكل معانية وقتلت الحكومة وقيل البرلمان من كان محكوم عليهم سواء من المحاكم العسكرية أو الادلية سيك خدمتها بين موظفيه أو ضمن أعضائه

وقد كانت المحافظة ترددت في قيد اسمه حضرة عبد الرحمن بك فسمى وبناء على معارضته قيد اسمه في جدول الانتخابات ورشح وانتخب وكان عضواً في البرلمان

\*\*\*

وظاهر من الاطلاع على نصوص قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٥ يولية سنة ١٩٢٣ ان الحكومتين اتفقتا على « منع المحاكم المصرية بصورة نهائية من النظر رأساً أو عرضاً في أية مطالبة خاصة بالأعمال أو النتائج أو العواقب المترتبة على الاحكام العرفية البريطانية من تاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ » (فقرة ٢ من القرار) وذلك بمقتضى قانون التضمينات الذي يعتبر « بمثابة جزء أصلي من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية » (فقرة ٣ من القرار)

وتلى ذلك في القرار الفقرة ٧ و ٨ بشأن العفو عن العقوبات الصادرة من المحاكم العسكرية أو ابدالها وتشكيل لجنة تنظر في هذا الامر فكل الامرين أي العفو عن الجرائم العسكرية والعفو عن الجرائم السياسية مرتبط ببعضه ومتلازم

ولما استلمت وزارة الشعب زمام الحكم اتفقت مع المجلس الأعلى ان يكون العفو تاماً (لاعن العقوبة فقط) وأن يكون بأوسع مدى وعلى الغاء اللجنة المذكورة في قرار مجلس الوزراء السابق ذكره

فلا يمكن التشكك بعد ذلك في وجود العفو عن الجرائم السياسية لان ذلك يكون معناه تنفيذ العفو ومنع سماع الدعاوى أو رفعها ضد اعتداءات السلطة العسكرية

وعنده تنفيذ الشق الثاني المقابل له وهو تنفيذ العفو من مخصص أحداث السيامية التي وقعت من المصريين أثناء الثورة وفي مدة الاحكام العربية .

ان فكرة الحكومتين خاتمة حرب هي - الاحكام العربية كانت - من الثورة والغيت بانتم بها فوجت نحو اثار الثورة بارزة من حكم عزيمة ومبادئها ومن ثورة وما قد نشأ عنها ايضاً من الظلم خارج مما لا يكف - اذ يقول له رحل قانوني في العالم ان الشق الاول قائم وان الثاني قد مر .

يترب على ذلك ان هذا العفو العام هو في الحقيقة جزء معدل من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ ومقابل لقانون التمتعيات بحيث يمكن القول بأن الحكومة المصرية ما كانت تقل اصدار قانون التمتعيات معبراً ان يكون له غير هذا المقابل

هذا ما تعرضت به الحكومة الاكثريية فتم الاتفاق على العفو اثناء في اوسع نطاق كما جاء في مكاتبات الخارجية الانجليزية التي المع لجكومة المصرية بواسطة دار المدوب السامي

\*\*\*

على أن الامر سبق الفضل منه من القضاء المصير في شأن مسأله تتنازع هذه بان الاتفاق الدولي اندي احدث به المحكمة - يمكن ان أي دليل على محدود لا شفوي ولا كتابي وبأنه يفرض وجوده داخل مخالف لتقواعد لدولية الدستور المصري لانه ماس بالحرية الشخصية من جهة وبالخصصة البرلمانية من جهة أخرى ومع ذلك فقد اعتمدته المحكمة وحزت بناء عليه مخالفة الدستور المصري والاعتداء على الحصانة البرلمانية والقبض على أعضاء البرلمان المصري رغم الحصانة التي سلمها القاضي بوجودها وقال تديراً لرأية مع تسليمه بالحصانة

« ومن حيث انه يؤخذ من مرافعة النيابة العمومية أن السلطة التنفيذية تسلمت

بعض المتهمين المقبوض عليهم من دولة "جيبية" للتحقيق معهم فلا يتيسر للسلطة المذكورة بعد هذا الاتفاق إحلاء سبيل المتهمين بدون تحقيق اعتماداً على نصوص الدستور»

«وبناء على ذلك قررنا: أولاً - جواز اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتهمين في هذه القضية من أعضاء مجلس النواب

ثانياً - مد حبس جميع المتهمين أربعة عشر يوماً صاهر من هذا القرار أولاً -  
ان القاضي اعتبر ان هناك اتفاقاً مع دولة اجنبية بغير دليل

ثانياً - انه اخذ بهذا الاتفاق مع انه وصح فهو باطل في ذاته ومبني على اجراءات باطلة اد انه بني على اعتداء السلطة البريطانية بانقض على المصريين فكان على الحكومة المصرية ان تدخل لحماية هؤلاء المصريين من اعتداء السلطة البريطانية عليهم لان تعمل على جعله شريعياً

فهو باطل بطلانا جوهرياً لانه اتفاق مخالف للقوانين المصرية والدستور المصري ولانه مخالف لقواعد القانون الدولي الذي يحرم الاتفاق على الاعتداء على الحرية الشخصية بأي حال من الاحوال

وقد جاء في مؤلف هول في القانون الدولي العام صحيفة ٣٢٦ مايلي:-

لان تكون المعاهدات نافذة ليس فقط اذا كانت محافاة للقواعد التي تمس مباشرة العلاقات الدولية بل ايضا اذا كانت محافاة للقواعد التي يجب على الدولة احترامها  
لاسباب معنوية»

«وعلى ذلك فالاتفاق على تجارة الرقيق باطل لان حرية الانسان الشخصية قد اعتبرها العالم المتحدن حقاً واجب الاحترام دولياً»

نقول اذا كان القضاء في مصر اخذ بمن هذا الاتفاق المعدوم الاثر والباطل وظيفه وكيف يصح اتمام الاتفاق على العنف الشامل وهو اتفاق صحيح مطابق

للاحكام والعادات المدنية فضلاً عن ان له مكان في قانون التعدييات . يمكن الآن  
الجزم بان هذا العفو قائم وانه يجب تطبيقه . وكل ما في الامر انه استثنى من  
العفو اولئك الذين حكم عليهم في قضية المؤامرة

\*\*\*

ولسنا في حاجة الآن لان نرد على نظرية الياسة العمومية فبح يتعلق بالعفو فان  
الياسات التي شرحناها تجعل هذه النظرية لا وجود لها على انها مع ذلك ناقص  
نصرفات النيابة

فاستناد النيابة الى ان العفو التام لا يكون الا بقانون وان كل ما حصل هو  
اتفاق سياسي مع رئيس الحكومة افراح بقتضاه عن بعض الذين حكم عليهم من اجل  
جرائم سياسية وانه لا يمكن ادخل هذا الافراح تحت اي نوع من نوعي العفو لانه  
لا يصدر بأمر من جلالة الملك اولا ولا بقانون ثانياً فهو استناد يؤيد طريقة الدفاع  
لا نظريتها

١ - لانها اولا تسلم بوجود اتفاق سياسي

٢ - ولانها تسلم بانها نبي على هذا الاتفاق الافراح عن بعض المحكوم عليهم  
فهي تسلم اذا ايضاً بان الاتفاق السياسي كقانون او المرسوم يؤدى الى العفو  
٣ - فمع تسليمها بهذين الامرين لا بدق الا البحث فيما اذا كان هذا العفو هو عفو عن

العقوبة فقط او عفو شامل

وقد يبا طريقة وافية بان العفو المقصود بالاتفاق السياسي هو العفو الشامل

فلا حاجة الى التكرار

على ان الياسة نفسها سلمت بان عفو شامل وصحته فعلاً بهذه الصفة بالنسبة  
لمحمد عوض حبريل . وعبد الله حسن عوض . ومحمد فريد حاد . ويعقوب  
صبي . وعبد المظيف الصوفاني ك . وعبد الرحمن الرافعي بك . ومحمد سرارة

بك . و يوسف العدو . ومحمد شكري الكردي اراجع قرار سعادة النائب العمومي  
في ٧ يناير سنة ١٩٢٦ )

ولا بدري مدعى هذا لتحيز بين المتهمين وبين هؤلاء الذين حفظت القضية  
رأسية اليهم وهذا القرار صريح في ان النيابة سلمت في الواقع بالنسبة للعفو شامل  
وانه لا يسري فقط على المحكوم عليهم بل يسري أيضاً على المتهمين الحاليين

\*\*\*

اما وقد بينا بياناً كافياً مؤيداً بالمستندات وآراء العلماء ان العفو الشامل قائم  
على المتهمين احق في الانتفاع به ورسمنا من ان هذا الامر هو من النظام العام  
والسليم غير حكم بعده حواجز طرأه على فائده والمدافعين عنهم رؤوا ان يقولوا  
ان مدعى - زيادة الشهود والمرافعات حتى تظهر براءة المتهمين حلية دعوته ولا  
يتوارى - مدعى قانونية فتحكم المحكمة ببراءتهم موضوع

بضلان التحقيقات . ان احراء التحقيقات حيث نضاي شتمها العفو محرم بقتضي  
حصول هذا الحكم عليه لان التحقيق ناهو رفع الدعوى العمومية التي انتهت  
لحقه ولحقه لان مدعى ببراءته لان العفو من التحقيق هو اكتشاف الجرمية  
وحرره واستصدر احكامهم وهذا كله محرم بقتضي العفو

ان مدعى العفو واسع ومعه ان حرثم بقصوده هذا العفو ومجددة  
ببراءته لتحقيق مدعى انه يحصل فيها تحقيقاً كاملاً - حكم فيها ولم يحكم  
مدعى مدعى في هذا لوح لا يمكن تعقبها الا ترمم الدعوى فيها ولا يبارى  
التحقيق بشأنها

ان مدعى النيابة تحريم استموا حلت القوانين والمادى القانونية في هذه  
القضية وكل مدعى حصل فيها من اوله الى آخره من تحقيق واستجواب وقبض وحبس  
واعتقال وغيره من الاحراء الخائية اما هو مدعى بلا شك ويجب الحكم بهذا

البطلان وللقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه وبغير أن يطالب منه لانه من النظام العام

على أن هذه التحقيقات بطله مع ذلك في ذاتها لما شتمته وأحاط بها في كل خطوة من خطواتها من أوجه البطلان

سرية التحقيقات : فمن ذلك سرية هذه التحقيقات - فان القانون قضى بان التحقيقات يجب أن تكون علنية وللمتهم والمدعي المدني أن يحصرا في كافة اجراءات التحقيق (مادة ٣٤ فقرة أولى . مادة ٧٨ فقرة ثانية )

نعم جاء في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ ان للنيابة أن تجري التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك في اظهار الحقيقة . وجاء في المادة ٧٨ ان للقاضي التحقيق ان يامر ان تكون الجلسة سرية مراعاة لاحتمال الحق للاداب او لظهور الحقيقة ولكن هذه النصوص يجب تفسيرها على ضوء الدستور وباقى نصوص القانون

اما الدستور فقد نص في المادة ( ١٣٩ ) ان « جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية لاطناء العام او لحفاظة على الآداب » ولا يخفى ان قاضي التحقيق والنيابة يؤديان عملا قضائيا ولا يجوز ادأن يكون سرايا الا اذا كانت المحافظة على الآداب او مراعاة الطمأنينة العامة تقتضي ذلك وهو ما لا وجود له في هذه القضية . واما كلمات « لاطهار الحقيقة » التي جاءت في المادة ( ٣٤ ) وكلمات « مراعاة لاحقق الحق وظهور الحقيقة » الواردة في المادة ٧٨ فهي مخالفة لدستور ولا يخفى ان الدستور صدر بعد قانون تحقيق احوال وقد ادى الدستور كل ما كان غير متفق مع نصوصه مادة ١٦٧ وكل ما كان مخالفا لمبادئ اساسية المقررة فيه مادة ( ١٦٤ ) ومن جهة اخرى فان المادة ( ١٨١ ) من قانون المرافعات صريحة في هذا المعنى وكلاهما متفق مع نص الدستور على ان التحقيق السري غير حائز للنيابة مطلقا

وكل ما اجازهُ الشارع في المادة (٣٤) هو ان تجري النيابة التحقيق في عينة المتهم والمدعي المدني

اما السرية فلم يذكرها الشارع الا في الفصل الثاني من الكتاب الثاني الخاص بقاضي التحقيق فاجاز لهذا القاضي ان يأمر بسامع الشهود في جلسة سرية بعد ان اشترط العلنية كقاعدة اساسية (راجع المادة ٧٨ فقرة ثانية )

قال حضرة قاضي الاحالة رداً على هذا الدفع « وحيث انه لا يوجد في هذا الباب ما يمنع من استجواب المتهمين وسماع شهادة الشهود بغير حضور الجمهور فيكون هذان الامران مباحين وقد رأى هذا الرأي الاستاذ جرانمولان في كتابه الخاص بالمرافعات الجنائية المصرية حرره اول صحيفة ١٥٧ سنة ٢٦١ »

وهذا قلب للمبادئ القانونية وان الاصل لا يحتاج الى نص واما الاستثناء هو الذي يحتاج اليه فانعدام النص معه الاخذ بالقاعدة الاصلية وتحريم الاستثناء اما جرانمولان فتكفي مراجعته لتبين المحكمة ان جرانمولان هو في الواقع يخطئ العمل بهذه الصفة مبهزاً بالقائلين به ( صحيفة ١٥٧ بهذة ٢٦٠ جزء اول ) ( راجع الملحق ) عني انه لم يبين رأيه على اساس ما ولم يذكر بشأه برهانا واحداً بل توسع في نقطة واحدة هي تخطئته .

حرمان المتهم من الدفاع : ونرى من ذلك ان النيابة مخالفت ايضاً نصوص قانون تحقيق الحنايات ذاتها لان المادة ( ٣٤ ) بعد ان اجازت حصول اجراءات التحقيق في عينة المتهم والمدعي المدني قضت بحضور وكلاء الخصوم اثناء سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم واستجواب المتهم كما ان المادة ( ١٢ ) اجازت سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ولا احد من اعضاء النيابة العمومية ولا المدعي بالحقوق المدنية ولكنها قضت دعوات الشهادات التي تسمع على هذا الوجه على سبيل الاستدلال فقط .



يؤخذ من هذه النصوص :-

اولا - ان التحقيق الذي يحصل في عيبة الخصوم ليس تحقيقاً قضائياً عيماً يؤدي الى وجود ادلة كاملة بالمعنى القانوني بل لا قيمة له على الاطلاق .

ثانياً - يؤخذ من نصوص المواد ( ٣٤ و ٧٨ و ٨٢ ) انه لا يمكن على اي حال ان يمحصر المتهم امام المحقق او يستجوب ويحرم على المدافع عنه الحضور معه اذ الذي يؤخذ صراحة من نص هذه المواد انه وان حاز للنيابة العمومية ان تجري التحقيق في غيبة المتهم والمدعى المدني فليس لها ان تمنع حضور وكلاهما الا مع مراعاة الشروط السابقة كما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ اي عند غيبة المتهم والمدعي بالحق المدني . اما اذا حضر المتهم فلا يمكن ان يمنع المدافع عنه من الحضور معه وهناك نص صريح في الدستور هو المادة ( ١٣٠ ) يقضي « بأن كل متهم بجناية يجب ان يكون له من يدافع عنه » ومعنى هذا ان المتهم بالجناية يستعين بالمدافع عنه بل يجب عليه ان يستعين به بمجرد اتهامه في جميع ادوار الاجراءات القضائية من ساعة اتهامه الي يوم الحكم بشأه نهائياً .

وان قيل ان المادة ( ٢٥ ) من قانون تشكيل محاكم الجنايات ( نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ ) لم توجب تعيين مدافع للمتهم الا بعد تسليم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية اي بعد الاحالة لجوابنا على ذلك بسيط لا يقبل الرد وهو ان الدستور ( مادة ١٣ ) صدر في سنة ١٩٢٣ اي بعد تشكيل محاكم الجنايات وقد قلنا انه قضى على ما يخالفه بل لا يمكن وضع قواعد او احراءات لاحقة مخالفة للمبادئ الاساسية المقررة به وقد قضت المادة ( ١٦٤ ) بان تتبع في ادارة شئون الدولة في التشريع الخاص بها من تاريخ نشر الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن ومع ذلك يجب عدم مخالفة ما يوضع من الاحكام للمبادئ الاساسية المقررة في الدستور »

يستخلص من ذلك ان نصوص القانون وان اباحت سماع الشهود في غيبة المتهم فانها لم تبح حرمان المتهم من الاستعانة بالمدافع عنه - في جميع الظروف فلا يمنع المدافع اولا عند غيبة المتهم ولا يخفى ان سماع الشهود في غيبة المتهم امر استثنائي لا يجوز التوسع فيه ولا استعماله الا عند الضرورة ولكن التحقيقات في هذه القضية حصت كلها على الطريقة الاستثنائية كما ان المحامين لم يبح لهم الحضور على لاطلاق التهم الا حضور شفيق منصور والمحامي عنه يوم ٢١ مايو لا ليدافع عن نفسه بل ليكون عوناً للنيابة على اتهام الغير

وعلى ذلك فان هذه التحقيقات باطلّة سبب الاجراءات المخالفة للقانون التي سكّنت فيها

واذا اردنا ان نعدد الاجراءات الاخرى المخالفة للقانون التي اتّخذت في هذه القضية لنفاق بنا المجال فان النيابة :

اولا - حرمت على المدافعين مجرد الاطلاع على الاوراق في جميع ادوار التحقيق سواء امام النيابة او امام القاضي الجزئي او امام اودة المشورة - مع ان القانون يقضي بعكس ذلك وكل ما قضى به انه اباح سماع شهادة الشهود في غيبة المتهم طبقاً للمادة (٨٢) من قانون تحقيق الجنايات ومع ان اودة المشورة هي في الواقع فضاء يفصل بين النيابة والمتهم في سلطتها ان تأمر باستمرار التحقيق وحبس المتهم او الافراج عنه ضماناً بل وصرف النظر بتاتاً عن محاكمته والافراج عنه قطعياً اي انها محكمة يتقاضى امامها الخصوم فان النيابة كانت تحجز اوراق التحقيق عندها بحيث يكون احد الطرفين وهو النيابة مسلحاً بالاوراق والطرف الآخر محروماً من وسائل الدفاع ولا يخفى ان في ذلك مخالفة للقانون في جميع المبادئ الجوهرية منها انه حرمان في الواقع للمتهم من الدفاع ومنها تمييز احد المتقاضين على الآخر ومنها مخالفة المواد (٩٤ و٩٦) من قانون المرافعات التي تقضي بانه لا يجوز لاحد الطرفين

ان يقدم أوراقا بغير اضلاع الخصم عليها مقدما، وانه لا يجوز محكمة ان تسمع توضيحات من احد الخصوم او وكلائهم الا بحضور احد الآخر

واذا رجعا الى القانون الرابع في بجداته صريح عند استجواب المتهم او مواجهته بالشهود في وجوب دعوة اعمام حضور الا استجواب و المواجهة وتعيين الاوراق اليه من قبل ذلك (٢٦١ ساعة) على الاقل (راجع حارو) (جزء ٣ - بوثرة ٧٦٧ و ٨٦٨ زكي) العرافي حرة اول صحيفة ٢٣ يش هامش بوثرة (١) هذا مع ان التحقيق يحصل في فرنسا امام قاضي التحقيق اي امام السلطة القضائية لا امام النيابة اي سلطة الاتهام وقد اوجب على القاضي المحقق ان يتبع المتهم الى هذا الحق وينتذره في المحضر

ثانيا - قد احاز القانون لقاضي التحقيق في المادة (١٨١) بقرة ثانية ان يأمر بسماع الشهود في جلسة سرية ولكنه لم يبيح ذلك للنيابة العمومية في المادة (٣٤) ومع ذلك فان النيابة اجرت جميع تحقيقاتها في جلسات سرية فكانت المرافعة عليها من قبل العير معدومة فلا المتهم ولا المدافع عنه ولا الجمهور كانت يعلم بهذه الاجراءات ولا ما يحصل فيها ولا سبب ما يترتب عليها من قبض او تفتيش او حبس الخ

ولا يمكن ان يكون الشارع قصد ذلك بأي حل لانه وان حول لنيابة سلطة التحقيق مع سلطة الاتهام فلا يعقل ان تستبد بالامر بلا محاسبة ولا رقابة ولا تدري بناء على اي نص احازت النيابة لنفسها ذلك

ثالثا - قضت المادة (٤٠) من قانون تحقيق اجابات و (١٠٣) منه بانه يجوز للمحقق ان يأمر بعدم محاطة المتهم الخموس بعيره من المسجونين وان لا يزوره احد الا المحامي عنه الذي يجوز له ان يتعادت معه على افراد يؤخذ من هذا امران الاول عدم محاطة المتهم بعيره - ثانيا - حق المتهم

بان يتعاضد مع الخافي عنه على الرد وهذا الحق لا معنى له الا اذا قترن بحق المتهم في الاستعانة بالمُدافع عنه في التحقيق بحق المدافع في الاطلاع على الاوراق والا فباحته الافراد بينهم تكون غير ذلك مسألة وهمية لا قيمة لها ولا اثر وهذا يؤيد وجوب حضور الخافي أثناء التحقيق وتزليته على الاوراق ويعزز النصوص الواردة في الدستور والقانون التي ذكرناها

غير ان البينة حالت ذلك كل احماسة شحوت المتهم من الدفاع كما يبا ولم تكني بعدم مخالطة المتهم بغيره بغيره بل وضع المتهمون بالحبس الانفرادي في الزنزانة وحرموها ذلك من مرايا الحبس الاحتياضي وهذا ولا شك نوع من انواع التعذيب يحرمه القانون

فقد حكمت محكمة القضاة في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ (راجع المجموعة الرسمية ١٩٠٠ صحيفة ٣١٩ وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠) راجع الحقوق السة الخامسة عشرة صحيفة ٣٢) ان التحقيقات رطلة وكذلك امر الاحالة اذا كانت شهادة الشهود حصلت كلها في غياب المتهم

ومن هذا يتبع شيان الاول ان سماع شهادة الشهود كلها في غيبة المتهم مطلق للتحقيق - الثاني ان الشهادات المتخذة في غيبة المتهم لا تعتبر دليلاً مهم تعددت وذلك لانها لا تعتبر الا على سبيل الاستدلال بفرض ان التحقيقات صحيحة وكل ما كان على سبيل الاستدلال لا يمكن ان يكون دليلاً مهما بلغ مبلغه ومهما تعددت ولذلك قضت محكمة القضاة بطلان التحقيقات وقرار الاحالة ولم تأخذ بشيء منها لان ما فيها لا ينهض دليلاً

اما رأي حرمان مويسن الذي يستند اليه قرار الاحالة فقد ذكرناه هو في الواقع معنا لا علينا

وقد قال حصرة قاضي الاحالة في هذا الصدد ان الشروط المقصودة في هذه المادة

هي حضور المتهم وعدم وجود ما يدعوا النيابة الى لزوم اجراء التحقيق في عينة الوكيل لاضهار الحقيقة وهو قول لا يدري حتى يسهل بسند ويحالف حرية الدفاع ونص الدستور

رابعاً - مخالفة المادة ( ٣٥ ) جاءت اليه ايضاً بقانون وكما حاقته في المادة ٣٥ جنابات التي نصها : اذا كانت المرافعة حامية او مدعة ومما عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق في اصدار امر بسد وحجز المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه

« وعليها ان تستجوبه في ظرف ٣٢ ساعة من وقت تنفيذ الامر بالاحصار »

خالف النيابة هذه المادة في فقرتها الاولى والثانية

اما الثانية فلانها اودعت بعض المتهمين تدويراً ضوئياً في الحبس الامراتية من جهة وبغير ان تستجوبه من جهة اخرى . سمح بها كاستئصال المتهم عن احداث المقبوض عليه بشأنه تم معمله بعد ذلك الاسابيع . لانه من غير موافق ولا جواب ولكن هذا فيه معاطة في تطبيق نص قانون لا يمكن ان قبل لان الاستجواب ليس معاد فتم محضر وفيلد المحرر اسؤل عن الجريمة المنسوبة للشخص المقبوض عليه حتى يكون ذلك معاً خمسة : ان الاستجواب مع الاستجواب اي التحقيق مع المتهم في امر الجريمة المنسوبة اليه من جميع وجوه وضروفيها ومناقشته في الاتات والتي واجه الدفاع الى آخره . وبذلك ذلك صريحاً ومبرر معروض في محضر الاستجواب حتى يقف المتهم : يقف اسامع عنه الذي له حق الحصول كما ذكرنا مراراً ويقف كل مطلع على محضر على سبب هذه الاحداث الحبس وهو حرمان انسان من حريته الشخصية -- رحست عوض جبرين ٨٩ يوماً ولم تأله مطلقاً

والعرض من هذا الاستجواب واحكمة به ان يفرح عن المتهم فوراً ان كان

فيه للتهمة مقعة أو حجة ان كان دفاعه عبر قبول واعداد المتهم لهذا الدفاع في ادوار التحقيق المقبلة وذلك لا تنفي حرية المتهم مسلوقة بغير حق

حاشا : ان الاصل في شهادة الشهود ان تكون شفوية لا مكتوبة فנסجل  
ناخضرساء على ما يتوله الشاهد المحقق وما نرى الشهود الذين شهدوا كانت  
شهادتهم مكتوبة في تقاريرهم مائة هناك تقارير من شفيق وتقارير من نجيب  
الخدوي وتقارير من يعقوب صريحي على - حتى الذي لم يقدم تقريراً فإنه ممنون  
في محضر ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ أنه استحضر بناء على تحريات الادارة وساء على ان  
عنده معلومات تفيد التحقيق - حرف - ح - ص - ١١ )

ان تكيف الشاهد ان يقدم تقريراً يبنى عليه سماع اقواله احرار تعاليم القانون  
ولا يمكن ان يبنى عليه تحقيق صحيح لان الشهادة تكون باطله والتحقيق الذي  
«ي سلجوا - صدر - رابع امددة ٢٧ من - ون المرافعات الامي وسها» يؤدى الشهود  
شهادتهم - صدر - من مراجعة مذكرات بذلك « وهي تقال المواد ٢٥ مختلط  
وال٢٧١ فرنساوي

وفد - في كتابه ووايرى تحقيق لطايرت - زمائل صحيفة ١٥ - النوتة ٣  
والنوتة ٥ ما يأتي ( راجع الملحق )

النوتة ٣ راجع الملحق

النوتة ٥ راجع الملحق

ولا يخفى ان كتابه تقرير معناه نصير الشهادة بل يري حارو ( جزء ٣ مرة  
١٣٧٦ - معه لو واصلت بان شهادة الشهود المظفرة في التحقيقات لا يصح  
الاحتياط بها - بل هي معدة فقط كتجسير لافامة الدليل أمام المحكمة التي ستحكم  
هذا نص - دله وواتين في صحيفة ٦ - نوتة ( راجع الملحق )

وصحيفة ١٦١ - نوتة ٥

وصحيفة ٨٣٤ نونـة ٥٣

وصحيفة ٥٤٩ نونـة ١٤٨

(راجع الملحق)

سادساً : عدم المواجـهة — لم يواجه الشهود مع المتهمين حتى ولا بغير تقديم تقاريرهم وسماع معلوماتهم اللهم الا يعقوب صبري الذي وجه مع ماهر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مع انه استعصر في ١٦ سبتمبر وافرـج عنه في أوائل أكتوبر بعد ان قدم تقريره وسمعت أقواله . أما على خنفي ناحي وبحـبب الهلائي فلم يواجهها مطلقاً مع ماهر ولا مع القرائشي . وشفيق منصور لم يواجه مع ماهر الامرءة واحدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ . أما بعد ذلك أي بعد تقاريره الجديدة في يونيه وفي يونيه : بخصوصاً تقرير ١٨ يونيه وهو السلاح الذي ترفعه النيابة في وجه الدفاع وسماع أقواله في هذا الشأن فلم تحصل مواجهة على الاطلاق بينه وبين ماهر بحيث يمكن أن يقال انه لم تحصل مواجهة مطلقاً بين شفيق منصور وماهر بأن التحقيق الخاص بالوقائع المنسوبة الآن لمتهمين حصل بأن ما ورد في تقرير ١٨ يونيه على الخصوص وبما عليه يكون الواقع ان القرائشي لم يواجه مطلقاً مع أحد من الشهود وان ماهر لم يواجه معهم كذلك سوى مع يعقوب صبري كما ينـا بعد أن افرج عنه في الاسبوع الاول من أكتوبر بزن طوبل يبلغ الثلاثة أشهر تقريباً .

ومن المبادئ الأساسية في التحقيقات الحائية ان من البديهيات انه لا بد من مواجهة الشهود مع المتهم خصوصاً اذا سمعوا في عيبته « قارن مع المادة ٧٧ من قانون تحقيق الجنايات المختلط » عليه يكون سماع شهادتهم بغير مواجهتهم مع المتهم باطلـة في ذاتها ومبطلـة للتحقيقات

سابعاً ندخل السلطات غير القضائية — ظاهر من حس المتهمين ومن تعذيبهم ومن تقديم التقارير المذمومة ان بعض شهوداً بعد ذلك استـ السلطات غير

القضائية تدخلت في التحقيقات تدخلا مستمر وقد أثبت ذلك بطريقة قاطعة ما نشره صاحب المعالي اسماعيل صدقي راسا في جريدة السياسة عدد ١٠١٤ الصادر في يوم الاحد ٢٧ رجب سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ حيث قال ضمن ما قاله : « فكل ما جرى ان تنفيق منصور كان كبير التردد في اقواله يعترف حينئذ مور يقضها في عدو ولا آس امدافعون عنه انه شديد الفزع للاعدام رؤوا ان يعرضوا امره علينا لاحتمل الخطر في معاملاته ببعض الثقة خصوصا وانه ابدى اربعه في الادلاء أقوال جديدة فالتفت اذ ذلك تنفيق منصور انه اذا قرر الحقيقة كلها وفاء الرهان على صحة قوله وتترتب على اقامة البرهان ادانة من يرشد عنهم من المجرمين والحكم عليهم فاذا ذلك يتحقق له فهو يحتمل عقوبة الاعدام وهذا كل ما جرى ولم يصرح اذ ذلك تنفيق منصور بأكثر مما قاله من قبل ولم يقم عليه دليل فكنت النتيجة تنفيذ حكم الاعدام » . حذف الى هذا احداً تصر بجات الاستاذ البيلي بالحلقة التي تدل على تدخل صاحب الدولة بحجج راسا اولاً ثم المستر كوين بويد والمجرام وغيره ثانياً وانه اعطيت له الذك كيديات ان تضمن له الحرية والمستقبل اذا صرح بمعلوماته في الجرائم السياسية . الا فلا حرية ولا مستقبل . والس الحكماء استدعاه بعد ذلك لهذا الشأن واحتمد ان يحده طريقة لا يفهم منها ان كلامه تعلمه دار المدرب السامي . اذف الى هذا البيانات المدعمة التي تترجها صاحب السعادة مصطفى النحاس رشا في هذا الصدد وهذا التداخل مطول ولا شك لجميع ما حصل في التحقيقات من احراءات خصوصاً ان نصوص الدستور صريحة في تحريم ذلك اذ جاء في المادة ٣٦ منه انه ليس لاية سلطة في الحكومة التداخل في القضاء على ان الامر لا يحتاج لهذا الاعباء من تدخل السلطات في التحقيق معناه ان المتهمين والشهود م يكونوا حراً من كل وان تحت تأثيرات عدة من جهة السلطات الادارية فقالوا ما قالوه نزة لبرضوا رؤساءه وترة ليجوا من الاعداء او من الاتهام . وترة



لينفذوا أنفسهم من الحبس والتعذيب او فقدان معائهم وتزرة اخرى ليحصلوا على ما وعدوا به من مكافأة مالية او غير ذلك . على هذا تكون التحقيقات وسائر ما احتملت عليه فاسدة من اساسها وطلقة بكهالها وقد حضر في الجلسة ان وزير الداخلية محمد حلمي عيسى باشا اعطى ورقة استماها عفواً او صدينا يعقوب صري و بناء عليها ادى الاقوال التي كان يراد منه قولها امام المحقق

وظاهر ان هذا الضمن الموهوم ليس فيه من العفو شيئاً خصوصاً بعد ان سمعنا في الجلسة نظرية النيابة في شأن كيفية حصول العفو فضلاً عن ان يعقوب صري لم يعترف بشيء يحتاج الى ضمان

ولا ندرى ما مدخل وزير الداخلية او مدير الامن العام في تحقيق تجريه النيابة العمومية اللهم الا ان السلطات قصدت بذلك حمل الشاهد على ان يشهد بما تريده ان يشهد عليه

تامناً : حصل ان محمد شكري الكرداوي الذي كان متهماً في هذه القضايا حضر لدى النائب العمومي وذكر له اقوالاً على القرائني بعد ان طلب منه الضمان الكافي بعدم مما كتبه عما نسب اليه والا يذكر اسمه في اوراق عمومية او غيره والا يطلب كشاهد واخبر النائب استعدادده لان يقرر فيها معلوماته الخ . فطلب منه النائب ان يبيدي ما لديه من المعلومات فقال الخ

حصل ذلك في ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٥ ( راجع حرف م مكرر ص ٢٤ )  
بغير حضور احد وبغير حضور كاتب التحقيق وبغير ان يقرر بذلك سعادة  
النائب محضراً

وفي يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ فتح النائب العمومي محضراً واستجوب الكرداوي بغير ان يعطيه الضمان المطلوب فانهم بانته لا يمكن وعده شيء مطلقاً فقرر انه اخترع جميع الاقوال المنسوبة اليه في تقرير النائب العمومي

هذا العمل وحده يدل على مبلغ تصرفات المحققين في هذه القضية فلم يحصر فيها شاهداً يغير تخدير أو تقرير أو تعذيب ولم تراعى فيها أبسط قواعد التحقيق الجنائي

إن سعادة النائب العمومي كان في هذه القضية محققاً فكيف يسمع أقوال شاعداً شفويّاً بغير أن يثبتها في محضره وبغير حضور كاتب التحقيق وبغير توقيع الشاهد على أقواله وبعد ذلك بدون ماسمعه بـ تقرير مفصل ثم يبنى عليه في اليوم التالي تحقيقاً يراعى فيه صفته القضائية وحضور كاتب التحقيق ثم يستجوب الشاهد فينكر صحة ما اثبتته النائب في تقريره بالامس

وقد سمعت أقوال شفيق منصور في يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ بمثل هذه الصفة أي بغير وجود كاتب التحقيق كما يقال عن سماع شكري الكرداوي بهذه الصفة يقال عن سماع شفيق منصور وهو عمل باطل بمقتضى نصوص المواد ٣٢ و ٦٣ و ٨٤ ج . ولا قيمة قانونية له لأن جميع نصوص وقواعد قانون تحقيق الجنايات هي من النظام العام وكل مخالفة لها تستوجب الطلآن

وقد صدر حكم من محكمة جنابات مصر في ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ ونشر بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦ قضي بطلان مثل هذه الاجراءات واليك ما جاء في هذا الحكم عن ذلك « فيما يختص بـ شكلا ريو من بـ أكيس فانه لم يضبط عنده شيء من الاوراق التي تدل على اتصاله بالحزب الشيوعي بالقاهرة وعمل مع أعضائه في نشر الدعوى وكل ما قام عليه من دليل القول بأنه اعترف امام النيابة بما يفيد أنه شيوعي ويعمل بصفته سكرتير لفرع الحزب الشيوعي بالاسكندرية على انه تبين انه لم يقل هذا القول الا بعد بقاءه في السجن اكثر من شهر ونصف ويظهر انه احبر بان خطيئته مدوازيل كرزون قد قبض عليها باعتبار انها شيوعية ويراد اخوانها من الديار المصرية فطار له لهذا النبأ وطاب تقديمه الى النيابة ولما تقدم الى

المحقق طلب منه ان يسمع قوله بصفة سرية بغير حياء احد من اجل اختلا محقق  
وصرح له بالاقوال المسندة اليه وانه يقصد منها ان خطيته ليست شيوعية وهي  
بريئة مما تهم به وانه لا يطبق ان تبي وتمس في اخرج مما اراد المحقق انت  
قوله في المحضر عدل عنه وقال انه قد الا الدواع عن خطيته التي يز عليه  
تعذيبها بالنفي وهذه الظروف لا تعد محكمة هذا القول اعتراة ولا تعول عليه في  
مسئولية التهم المذكور وبناء على ذلك حكمت المحكمة ببراءته فقط وبرائة من  
اعترف عليهم ايضا ما عدا الدين قام الدليل بهم من طريق آخر فبرئت تبرؤك  
روزنتال وهرمن فانخرج ويومي الناسوسي ادي قال عنه انه كان سكرتيراً للحزب  
وقد راجعنا في دوسية القضية المطبوع ( صحيفة ٢٣ هـ ) هذا الاعتراف المزعوم  
وكيف اخذ قراءنا فيه ما يأتي :

في محضر يوم الاربعاء ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٥

بمرفتنا نحن السيد مصطفى وكيل النيابة انت في هذا المحضر انه في صباح  
هذا اليوم كلنا تلقوا بحصرة مأمور سجن الاستئناف واحبر ان المسجون  
سكالا تديوس نيكاكيس صاب منه ان يطلعنا به بطلب مقابلتنا بلخاج فطلبنا  
فحضر وسألناه عما يريد فطلب ان يطلعنا به بطلبنا فاحشنا طلبه ثم  
سألناه عما يريد فقال انه هو من اعضاء الحزب الشيوعي المصري حقيقة الى آخر  
اقواله الواردة في صحيفتي ٢٣ و ٢٤ هـ

ثم قال حصرة المحقق ( نهاية صحيفة ٢٤ ) وكانا نأخذ مذكرات بما يقوله لنا  
وقد اخبرناه اننا سندون ذلك في محضر وطاسا كاتب التحقيق لاجراء ذلك فقال  
انه لا يود ان تذكر هذه المعلومات والاقوال في محضر ولا يود ان يطلع عليها باقي  
المسجونين لانه بذلك يعرض نفسه للخطر منهم وان لا يشت ذلك في محضر رسمي  
وانه اذا دون ذلك فهو بقرر أنه لا يعترف به ولا يوقع عليه مسائله اذا كان الامر



( صحيفة ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ )

هذه هي الاجراءات التي مآكتها النيابة في قضية الشيوعية وفقت المحكمة بطلانها وهي ثلة تماماً الاجراءات التي اتت بها في هذه القضية . فاذا جلسا بطلانها ايضاً فانما نطلب بحق و بطلان التحقيقات هو من انشاء لعموم المحكمة ان نقضي به من تلقاء نفسها

لم نكتف النيابة العمومية بذلك بل ارادت ان تكون هذه الجلسة ايضاً سرية فاستغرقتنا في بادى الامر هذا الطلب المدهس لان الحقائق التي كانت تشدد النيابة سحرها في السرية انتهت ولكن يطالب النيابة ففقدت بهذا الطلب الا يقف الجمهور على ما حصل من الاجراءات في هذه التحقيقات فرفض حضرة القاضي هذا الطلب الذي لا موجب له ولا مبرر

فضلا عن اننا قد اصلعنا الان على التحقيقات فلا نرى ايها ما يتوجب السرية اللهم الا مخالفات القانون

بطلان قرار الانعام : نخرج من هذا ان التحقيقات ما حصل فيها من اجراءات باطله وساء على ذلك نكمن قرار الانعام . مثل الاحالة خلا  
اولا — لان الدعوى العمومية انتهت كما ذكرنا

ثانياً — لان هذا القرار في معنى تحقيقات النيابة وما هي على الباطل فهو باطل وعلى ذلك لا يكون امام حضرة قاضي الاحالة دعوى عمومية ولا تحقيقات

الدليل والاستدلال : ان الدليل مبني هو البرهان على صحة امر وحقيقته

( البندكت جزء ٤٥ صحيفة ٨٥ ) بوجه ان ان يكون مصاعاً على الواقعة مباشرة وان يكون مبتغيا لها ولا يمكن ان يصح على اي امر آخر يجب ان يكمن الدليل قاضاً مانعاً يجب لا يمكن ان يكون اني . . ما قصد . . ولا يدفعه اي امر من الامور التي تسقطه ولا يطرأ عليه اي شك او اية شبهة لا في الواقع ولا في نظر القانون



موجود هنا ولا قيمة له في نظر القانون

وقد سئلت النيابة عما لديها من الأدلة فقالت بعد زمن وامتناع وبعد حالة على كل ما في التحقيقات بطريقة مهمة وإحتمالية أن الأدلة التي لديها هي أقوال شفيق منصور وبقي ما في قائمة الشهود

اننا في صدد اتهام أشخاص من زمرة المصريين وأوفرهم علم وثقافة وبعضهم بلغ أكر مناصب الدولة المصرية على كل حال فهم جميعاً مصريون متهمون بأشنع التهم واضطهاد وتطليب النيابة الحكم عليهم بتد العقوبات أي بالإعدام مع ذلك فإن حضرة النائب لم يرق لديه أن يعطي أي امتياز شأنها وبغضاً عن ذلك وأن النيابة قدفت بالأوراق في وجه الدفاع في آخر لحظة مستدنة بالأوراق الملحقة بالقضية قبل التحقيقات الأخيرة فالتفت على الدفاع حملاً شافياً تقبلاً وتحملاً مع ذلك المدافعون بشجاعة وتبات بعد أن احتل المتهمون حمل الاتهام والحبس بعير أن يبررهما من امر هذا الاتهام والتحقيقات شيء لقد سألت بحق سعادة مصطفى بشا الدحاس حضرة وكيل النيابة عما لديه من الأدلة على كل تهمة فكان جوابه السكوت المطابق وهو دليل العجز طعناً لا يمكن دليل الحكمة لانس القضية لا شيء فيها فلا شيء لدى النيابة تقوله وقد سبق الاستاد مكره أن في دفاعه أداة قاطعة من النيابة في الواقع تهني أعظم لكما لا تدري لأي سبب رأياها في آخر لحظة غيرت بينها ورفضت الدعوى فلا غرابة أن تكون الحرة عن إقامة الدلائل ونريد الآن أن تبين حقيقة هذا القول من الوجهة القانونية

وكل الذي يستحسن من الحسنة من الادعاءات التي سوف يرى صد المتهمين أولاً : عدة تقارير واعتراف متهمين آخرين على المتهمين الحاليين ثم أقوال أشخاص تسميهم شهوداً أما الاعتراف فشرطه : —

أولاً : أن يصدر منه ما يثبت أن المتهم للتحقيق المتعلق بنفس الجريمة .

ثانياً - ان يكون دقيقاً فاصحاً مصرّاً عليه .

ثالثاً - ان يصدر عن حرية و ارادة وعن ادراك صحيح

رابعاً - ان يبد صدقه في اداة اخرى مادية ا راجع البندكت تحت كلمة اعتراف ) فقرة ٤٥٣ جزء ١١ صحيفة ٢٧٣ وشقو وابلي جزء رابع فقرة ١٩٣٥ - والمراجع المذكورة فيها . وحاء في البندكت في الفقرة ٢٦٠ ان اعتراف المتهم على نفسه لا يكون وحده دليلاً قانونياً كاملاً .

وفي البند ٤٦٧ حاء ما يأتي : انما يكون القاضي عقيدته مما يسمعه شعوباً في المرافعات السفوية فلا يكتفئ ان يقيم وزناً لاعتراف مودع في التحقيقات المكتوبة اذا لم يسمعه نفسه في اجلته ( فستان هلي : انب الاعتراف المدون في التحقيق المكتوب اذا لم يصدر عليه المتهم في الجلسة لا يجب على قاضي الموضوع ان يعبره اي التفات ( راجع فستان هلي جزء رابع نذرة ١٩٣٩ ) وجاء في البند ٤٥٤ ما يأتي « يجب ان يصدر المتهم على اعترافه بالجلسة ماذا عدل عنه امام القاضي او قرر انه اخذ منه بالاكره او الاغراء التخييف كان هذا الاعتراف المزعوم لا يصلح ان يكون بمفرده دليلاً على وجود الجريمة »

وقد حكمت محكمة الاستئناف المصرية في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٥ ( القضاء سنة ١٨٩٦ ص ٣١ ) ما ملخصه « لا قيمة لاعتراف المتهم الا اذا صدر بديون اكره مادي او ادبي »

وصدر حكم من محكمة النقض ( الحقوق سنة ١٩١٠ صحيفة ١٣٦ ) « بانه اذا ظهر ان الاعتراف صادر عن اكره ولا يتقيد القضاء ان يحكم معه »

و يشترط القانون الانكليزي ان يكون الاعتراف صادراً امام المحقق عن حرية و ارادة صحيحة . الا يكون صادراً تحت تأثير نسيء عن وعد او وعيد مما يمكن ان يدفع المتهم للاعتراف



والإتهام هو المكلف دلائل توهم هذه الشبهة في الاعتراف ، يعتبر من قبيل  
الوسيد والوعيد للماع من قول الاعتراف ان يقال اعترفت ، الاحسن ان قول الحقيقة  
او اذا سأله المتهم باللعن « حل ادافات الحقيقة استحق وكان الخواب كلا هذا  
خرافة انك لا تستحق وبناء على ذلك اعترف المتهم

ثم هذا الاعتراف غير مقبول ، ادعاء على ذلك العراف صحيفة ٨٨ جزء  
ثاني تحقيق احاديث و اراجع التي بالهامس ، وفوق ذلك فان المحكمة عادة تتردد في  
قول الاعتراف ، لو حصل امامه ، وتوريته في احرائم الخبيثة ويصح دائماً لاعتبارهم  
ان يسحب اعترافه هذا ، بدفع عن نفسه ، الا انصر عليه ، ان يسحب وحب ان  
يتمحل نتائج الخ

اذن فالاجماع ان يكون الاعتراف سبب من جميع التوائ وصادراً امام المحقق  
ومؤيداً بأدلة اخرى مادية

هذا كله اذا كان صادراً على نفسه ، فاما اذا كان منهم فيه الغير ؟ انه بلا  
شك لا يكون دليلاً ، لا يعتبر على صدر الاستدلال ولا قيمة له على الاطلاق ولا  
يمكن ان ينتج به شيء حاسم حتماً ، اذا كان احد طريق الاعراء او التهديد او  
مقابل انقاذه من الهلاك او ضمانات مزعومة او صحيحة

ولقول شفيق منصور لا يمكن ان يعتمد بها بأي حال

اولاً - فهي ليست اعترافاً ولا شهادة لانها مرصودة فيما يسعون به تقارير  
مكتوبة ارسلت للمحققين ، بطريقة التي ذكرها حذرة مصطفى باشا السحاس ولا  
حاجة لتكرارها

ثانياً - لان هذه التقارير من يجهل من التحقيق مع من صدرت منه كلها  
بطلية وقد ذكر احكام محكمة حديث امري قضى سلطانها ، ذكره بوضاً لو وانتين  
جزء اول صحيفة ٨٣١ بوث ٣ و ٥ و صحيفة ٨٣٥ بوث ٥٣ بشأن قيمة الاعتراف

المستور في التحقيقات فقط فلا يجوز اذن الاخذ بهذا الاعتراف بل ولا يجوز تلاوته بالجلسة ( راجع لوبوانتين ص ٥٤٩ نوتة ١٤٨ ونوتة ١٥٢ )

وقد صدر حكم من محكمة النقض والايواء الفرنسية بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٢ قضى بأن المحكمة التي تعول على اقوال تليت في الجلسة باعتبار انها شهادة بغير ان تسمع تصريحات الشاهد الشفوية في الجلسة بعد حلف اليمين انما قضت بناء على اساس غير قانوني ( راجع لوبوانتين صحيفة ٥٤٩ النوتة ١٥٢ )

اما ما قالته النيابة بشأن الاعتراف فقد عولت فيه على الاخذ بالاعتراف كدليل انما هو مسألة تتعلق باعتقاد القاضي ولا تقلل النقض وقد ذكرنا آراء الشراح في هذا الصدد وبينا ان الاخذ بالاعتراف انما هو في الواقع مسألة قانونية وله شروط واركان يجب توفرها والا كان الحكم قابلا للنقض وذكرنا فعلا حكماً من هذا القبيل

اما حكم النقض في ٦ مايو سنة ١٩٢٣ الذي ذكره حضرة النائب فهو حكم لا ينقض نظر بتناعي الاطلاق لان مغزاه ان لا مانع يمنع المحكمة من ان تأخذ باعتراف متهم على آخر اذا وجد في ظروف الدعوى واحوالها ما يؤيد التهمة بصرف النظر عن الاعتراف نعمي في الواقع اخذت بهذا الظروف لا بالاعتراف

ثالثاً - لان شفيق منصور لم يكتب عليها بل ولا على واحد منها في اي دور من ادوار التحقيق

رابعاً - لان شفيق منصور كان متهما بجرمة تجر الى الشنق ثم حكم عليه بعد ذلك بالاعداء وتسق وكان كل هم ان ينقذ من هذا المركز بأي ثمن سواء كان ذلك قبل المحاكمة أو اثناءها أو بعدها

ففي الدور الاول والثاني كان يريد تحقيق مسؤوليته والقاء المسؤولية الاولى علي غيره وفي الدور الثالث كان يريد ان يعني من الشنق وقد اعترف هو نفسه



أفصى إليها ما اراجع بيان وزير الداخلية

ولم أنها اعتبرته شاهداً لما سلمت بإعدامه قبل اتمام التحقيق ونظر القضية على أنها تعلم حق العلم أن تحقيق منظور ما كان يمكن اعتباره شاهداً في أية دور من أدوار القضية خصوصاً بعد الحكم عليه في ٧ يولييه سنة ١٩٢٥ لأن مجرد صدور الحكم عليه لا يجوز بعده اعتباره شاهداً ولا قبله للسبب الذي ذكرناه لانه من جهة محروم من حقوقه المدنية ومحروم من الاحياء الاداء الشهادة اراجع المادة ٢٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات الأكثر من ذلك أن تحقيق منظور بعد الحكم عليه بالاعدام يعتبر غير موجود بين الاحياء فلا يسمع له قول ولا يقبل منه التعامل ولا حق له على الاطلاق

صحيح أن المادة ٢٥ عقوبات فقرة ثالثة تنص على أن المحكوم عليه جنائياً يسمع على سبيل الاستدلال أى لا يسمع كشاهد خصوصاً وأنه لا يطلب منه ولا يسمع له أن يحلف ايضاً لكن الواقع أن تحقيق منظور ما كان يمكن أن يسمع لا كشاهد ولا على سبيل الاستدلال لأن المادة ٢٥ كما هو ظاهر من نصوصها تقصد الحكم عليه في غير الاعدام لأن كل مراتبه من الحرمان مفروض منه بقاء حكمه عليه حياً وأن العقوبة التي صارت عليه تقتضي بقاءه زمناً وحريته مقيدة أم تحقيق منظور فهو غير موجود من نزع الحكم لا قانوناً ولا فعلاً وليس من المعقول أن صارح يكون قد صدقت عقوبة الاعدام أيضاً لأن المادة المذكورة تجرم على المحكوم عليه الدول في خدمة الحكومة أو التتالي برتبة أو نشان وإدارة أشغال مدة اعتقاله واستهانة مدة العقوبة مما يدل على صراحة أن المقصود هنا بلا شك غير المحكوم عليهم بالاعدام لأنهم ليست لهم مدة اعتقال وليست لعقوبتهم مدة على الاطلاق

وهذا نقول يحق أن شفيق منظور أن كان حياً لا يمكن أن تكون لافواله أية

قيمة قانونية ولا يمكن ان يسمع بأي حال من الاحوال لان الشهادة محرمة عليه كما ان الاستدلال باقواله محرم ايضا وعليه يجب امتنع كل ما يتعلق بشقيق منصور سواء اكانت في التقارير او الاقوال الواردة في التحقيقات فضلا عما يبناء من ان كل ذلك باطل باكله وقد جاء في مؤلف لو بواديفان تحت المادة ٧٢ نوتة ٢٢ جزء اول بان المتهمين مع غيرهم في تحقيق واحد لا يمكن ان يوثق بهم شهودا على المتهمين الآخرين .

( نقض ٤ يونيه سنة ١٨٦٩ )

ثامنا - على ان شقيقا كان في الواقع في حكم المأجور ايضا بما أحورا بشعن غال جداً هو استبقاء حياته والمأجور لا يمكن سماع اقواله على الاطلاق شرطاً وقانوناً لا شاهداً ولا على سبيل الاستدلال

وقد حرم القانون الفرنسي صراحة الاستمهاد للمبلغ المأجور ( راجع قاموس دالوز نمرة ٥ تحت كلمة ) ابنفس كما ان الشرع حرمه أيضاً فهو حتماً محرم قانوناً وعدم وجود نص في القانون المصري مبني على ان هذا الامر من البدييات ومع ذلك قارن المادة ( ٢٥٨ ) من قانون العقوبات ونصها « اذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية او مدنية عطية او وعداً شئ ما يحكم عليه هو والمعطى او من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة او لشهادة الزور ان كانت هذه اشد من عقوبات الرشوة » ومعنا هذا ان اعطاء الشاهد اجراً او هدية او وعده نوعه محرم بل معاقب عليه

ثاسعاً - على ان الامر في ذاته اي الشهادة باحر لا يتفق مع الآداب بل هو رذيلة فلا نزاع ولا يمكن للقضاء ان يستعين بمل هذا الشخص لاجراء العدالة .

وعلى ذلك فلا يمكن الاخذ باقوال شقيق لانه لا يمكن ان يستحضر شاهداً لوفاته ولا يمكن ان تعتبر اقواله على سبيل الاستدلال للسبب عينه . ولا يمكن حتي ولو كان حياً ويستطيع سماع اقواله اعتبار هذه الشهادة كدليل للاسباب التي

ينبغي ألا يحل سبيل الاستدلال من استدلته ليست له أية فائدة بل هو محرم  
بمقتضى نص المادة ٢٥ من قانون العقوبات فلا هو اذن معترف ولا هو شاهد ولا  
راو على سبيل الاستدلال .

ولا تصح لمسب عليه مجرد تلاوة اقواله لان هذه التلاوة تكون في الحالة التي لا  
يستطيع فيها الشخص الذي يرد التمسك بقوله الحضور امام القضاء لمانع شرعي  
او قهري طرأ عليه فمنعه من الحضور .

اما ما كان الية شي الى اعدمت شقيق مصور خربت بذلك المتهمين من  
مناقشته . وما ان يكون وقت ادعاءه معتدلة لا يصح لا شاهداً ولا  
لاستدلال قواله وادعائه . ما ان تكون قصدت حرمان مدافع من حقه في مناقشته  
و طرأ حجة الية في اوفع اعتقدت بده صلاحية قواله بل كانت توت  
حفظ القضية

اما نجيب الهلباوي فاهمه ظاهر

هو . لا . ثم انه عليه جازي في قضية الاسداء على المرحوم الططاف  
حين تناول دمه غرد الاحبار ولا تحدثه الا ادباً لان العفو تمله  
و . ثم . رحل اليه من سري . من كموات رحمت والتخري والافضاء  
ب . ثم . من مؤلف . رجل لا يمكن ان يكون سهاداً على الاطلاق  
لاه في شدة الح . مروع ان ان يقول شيئاً صحيحاً كان او مكذوباً بدافع الحاجة  
واقعة في وضعية التي اضهر تحقيقه معنى ورائها مرر حتى حصل عليها .  
و . لانه . ثم . من كاشو صريح في . رب وزير مدالية . وقد حرم  
مع ذلك ان توثعراي سראה . ثم . ارجع قاموس دالوز تحت كلمة  
(شاهدن ١٥)

رأى . لان نجيب الهلباوي هو في الواقع سريث في التهمة المنسوبة للمتهمين

فمن صالحه ان يفر من العقاب كما فر فعلا بواسطة القاء التهمة على غيره فهو اذن مأجور بالمال ومغرى بمحرقة رحياته

وحامسا - على ان اقوال بحبيب الحلماوي ليست الاستماعية فلا قيمة لاقواله باي حال وليس من المستطاع الآن مواجعة تفتيق بحبيب الحلماوي فاقواله اذن لا يصح ان تعتبر شهادة ولا على سبيل الاستدلال لان الوصول الى تبييد دعواه السماعية مستحيل فيكون الدليل المقصود بالاستدلال مستحيلا والاستدلال ذاته عقيما

سادسا - على انه يجب استبعاد اقوال بحبيب الحلماوي وعدم الاعتماد بها مطلقا لانه سلك فيها طريقة غير قانونية وهي انه قدم اولاً تقريراً بمعلوماته ثم اتى به في التحقيق وقد اوصحنا عند الكلام على تفتيق مصور ان التقرير والتحقيق معه باطلان واستشهد على ذلك بحكم محكمة احواليات الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ في قضية الشبوعيين

وقد قضت القويوس العربية والانجليزية بعدم جوار سماعه راجع حكم محكمة القضا والايرام ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ صحيفة ٤٦٦ نهية ٥٣٣ من البندكت حزه ٥٦ )

اما على حسي رحي مثله من بحبيب الحلماوي فهو شاهد سماعي عن متوفي وهو موظف بالبوليس المصري فكل ما قيل عن بحبيب الحلماوي يقال عنه ايضا بقي يعقوب صري وقد اتهم في هذه القضية ثم افرح عنه وكان هذا الافراج ثانيا لاثامه غيره بعد ان وجد في السجن قبل ذلك شهراً ونصف شهر والقريب انه لما اتهم اولاً انكر كل شيء بحسب ما القى التهمة على غيره افرح عنه فقولنا ان الافراج كان ثانيا لاثامه غيره لانه فيه مطابقة وهو على كل حال لا يمكن ان يعتمد باقواله لانه مأجور ولانه شريك فعلا عن ان نهاده سمعت سيئة عيبة المتهم

وقد بينا ان المحاكم الفرنسية لا تعتد باقوال الشريك كشاهد اصف الى هذا  
ذلك الضمان الغريب الذي اخذه من وزير الداخلية اعفاء له من دعوة مزعومة  
وجرائم اتهمت مدتها

الواقع ان الضمان اعطي له لمقرر شهادة في الطريق الذي رسمته له الادارة فهل  
يعد ذلك يصدق او يصح اعتباره شاهداً

ماذا بقي في القضية بعد ذلك ؟

اجراءات كلها باطلة باقوال لا قيمة لها واشخاص استمتم النيابة بشهوداً وهم  
ليسوا بشهود ولا يصح سماع اقوالهم لا كشهادة ولا على سبيل الاستدلال اذن لم  
يبقى الا ان تحكموا بالبراءة : انتهى

الحقوق : لقد اصدرت المحكمة بالاكثرية قرارها النهائي براءة المتهمين في هذه القضية  
ما عدا واحداً وقد ابتهج بذلك اخواننا المصريون كل الاحتجاج وشاركهم بذلك  
البلاد العربية من اقصاها الى اقصاها .



# القتل البريء

أو

## في سبيل الشرف

نادى الحاجب بصوت جهوري قائلاً : محكمة . . . فساد الصمت والسكون  
وانتهجت انظار الحاضرين نحو الباب الذي ستدخل منه هيئة المحكمة  
وكانت المتهمه في هذه القضية فتاة في ريعان الصبا ذات شعر اسود قائم يحيط  
بوجه جميل كالدر عليه محة من الكآبة والحزن . . . لها عينان تحاكبان السماء  
في زرقتهما تنساب منهما الدموع على خدين حمراوين يخجل اليك ان بهما اتونا  
مشتعلا . . . فـ صغير يفتزع عن اسنان لؤلؤية تحيط بها شفتان رقيقتان يكاد الدم  
ينفجر منهما . . .

هذه هي المتهمه بقتل ابن رب الدار الذي تشتغل فيه كوصيفة . . . وكانت  
تجلس في فمص الاتهام وشعرها مـترسل على كتفها تذرف الدمع سخينا  
دحلت هيئة المحكمة واحتلت مقاعدها واعلن الرئيس افتتاح الجلسة فنودي على  
الشهود محصروا واحداً واحداً بقرروث مارأوه في تلك الليلة التي قتل ابن رب  
القصر . .

وكانت شهادتهم كلها تنحصر في انهم سمعوا ضوضاء وعراكا شديداً داخل  
احدى قاعات القصر وصوت امرأة تستعيت فكسروا الباب ودخلوا الغرفة واذا  
بالقتيل ملقى على الارض وبصدره خنجر كان معلقاً على حائط الغرفة كأثر من آثار  
العائلة .

وقام النائب العمومي واخذ في مراعاة ضويلة حتمها بقوله :

ها اذا اوضحت لكم حرية الفتاة وفصلتها نصيبا دها ترون معي انها مجرمة ؟  
نعم .. انها مجرمة ويجب عده استعمال الرأفة معها حتى لا تكون مثالا سيئا لغيرها  
من الفتيات الطائشات يقتدي به وارى ان عقوبة الاعدام خير رادع مماثل هذه  
الطائشة ..

وصرخت المسكينة صرخة ارنحت لها اركان القاعة وصاحت .. الرحمة ..  
الرحمة .. فاستار لها القاضي يده ان احلي والزمي الصمت فارتمت على مقعدها  
خائفة القوى تبكي بكاء يفتت القلوب ..

وقام المحامي عن المتهمة فانبجحت الانظار نحوه واخذ في سرد ظروف الجريمة  
قائلا :

مات والد المتهمة تاركين اياها في بحر هذه الحياة الزاخر ، فالتحقت بخدمة ذلك  
القصر كوصيفة .. وهي كما ترون حصرانكم فتاة حميلة جذابة .. وكان القتل  
على جانب عظيم من شراسة الاخلاق احدث بتودد اليها و يحاول التريب منها نارة  
بالتهديد واخرى بالوعيد فكانت تردعه آتافي لين واخرى في عنف

كم فكرت المسكينة في ترك ذلك القصر هربا من وجهه ولكن تعود فتفكر الي  
اين تسير ؟ ؟ ليس امامها الا طريق الفاقة والبؤس لذا كانت تلزم الصمت  
على مضض ..

وفي تلك الليلة .. ليلة ارتكاب الجريمة كان القصر يروج بالمدعويين الذين  
دعاهم ربه لحضور الوليمة .. وكانت المتهمة في تلك الليلة متوعدة المزاج ففضلت  
ان تلزم غرفتها على الوجود وسط هذه الضوضاء والجلبة ..

شرب القتل في تلك الليلة كثيرا .. ولعت الحمر برأسه وتأججت في صدره  
نار الشهوة فقام كالمجنون يبحث عن فويسته الى ان اشتد اهتدي اليها في عرفتها

وكانت وقتئذ نائمة نوماً هادئاً . .

قامت مذعورة من نومها على أثر شعورها بيد تعبت في صدرها فوجدته امامها  
وقد خلف عيناة ابريق الشر . .

ذعرت وقامت متحيرة ثم ابرأ فوجدته معلقاً على الحائط على القتييل فوجدته  
يتنفس انفسامة الهازية الساخرة

تصوروا فتاة ضعيفة لا حول لها ولا قوة مع رجل كبر في عمره  
بابها مغلق ؟

هي عميفة وشريفة من البدعي امة تدا - فدا ري جردا اذ فاع عن عفا  
والحفاظة على عفتها مما كلفها الامر .

هجم عليها كوحش متبرص فاحمد فدمعه عنها بعد وصلا في حرا عيف كما  
شهد بذلك اليهود . . وحين . . فوجدت سليم كل لسل حصرها في راوية من  
الغرفة كان مغلقا بجوارها حصر . . فقبض سليم كالمساةقة وقد بها . . فارتعت  
المخلبجر من الحائط واغمدته في صدره .

قتلته لندافع عن نفسها . . عن عفتها التي هي تاج المرأة والتي اذا فقدتها . . .  
هناك الطامة الكبرى . . مؤسس وثقاء ف . . ادية الدرة والفحش !!!

وأخذ المحامي في اتمام مراعاة نرة يحنده وخرس يده وقد سع تأثر الجمهور  
لدرجة جعلتهم يكون شفقة على المتهمه حتي انتهى منها نطلب البراءة وارقت عي  
كرمي خائر القوي وعندئذ أعلن القاضي الحضور بالخروج خارج القاعة  
للمداولة . . . . .

ساعة من الزمن مرت بهم وهم ينتظرون الحكم مروع صر . . . وضلت المتهمه  
في مكانها وهي في شبه ذهول تنصور جبل المثقة وهم يضعونه في عقبا . . . ويد  
الجلاد تعبت بالولب فتبوي معلقة في العشاء . . . فتكتمش في زاوية القفص وهي

في أشد حالات الرعب والفرع . . .

رفعت عينيها نحو السماء . . . قد بانها الدموع وكأنها سطرتها الصائمة تشهد الله  
على أن ما ارتكبته ليس بجريمة . . . ثم اضطرت إلى الأرض وجثت على ركبتيها  
واستندت رأسها على قضبان القفص . . . قد بئست من الحياة . . .  
وعادت الجلوسة للاستعداد فاحشد الجمهور داخل القاعة وهم سكوت كأنهم على  
روؤسهم الطير . . . وبطرت المتهم من بين قضبان القفص إلى القاضي نظرات اليأس  
. . . . . وأعلن الرئيس الحكم وهو يقضي ببراءة المتهم

محمد صادق عبد المجيد بالادواف : بمصر

٥٠٥

### في الاسباب التقديرية التي توجب تخفيف العقوبة

إذا ثبت أن المعنى عليه حرم ساكن المتهم بسبب والشتم فيجب أن تنظر المحكمة  
إلى ذلك مع ما عليه المتهم من الشجاعة وتبين رأيها في إذا كانت الاسباب المذكورة  
تستدعي الرقة بمتهم أولا ( ١٩ شباط / ١٣٢٠ عدد ٤٦٢ ج ١ ) وكذلك لو حرك  
ساكنه بسبب الباربي عروج وتتمه فينظر على المحكمة أن تنظر بعين العناية إلى  
هذه الشتم هل من شأنها أن تحرك شخصاً مندباً وتثير فيه عاطفة الدين أولا  
( ١٤ شباط ١٣٣٠ عدد ٤٧٧ ج ١ ) على أن السكر لا يكون من الاسباب الخفيفة  
( ١٦ كانون الثاني ١٣٣١ و ٢٣ تموز ١٣٣٠ عدد ٤٢٣ و ١٨١ ج )

## السؤال والاقتراح

وضعتنا هذا الباب وغرضنا الاول أن يكون واسطة لتبادل الآراء بين علماء الحقوق فيتناقشوا • يتناظروا • يدلي كل برأيه فيما نطرح على القراء من الاسئلة القانونية على أن كل مشتر • ن يسأل اذا شاء وله أن يناقش اذا اراد • وهنا نطلب الى المتناظرين أن يجملوا اظهار الحقائق في المناظرة غرضهم وان يتوسلوا الاحتصار ما استطاعوا

### سؤال هام

نطلب الى فقهاء الشرعي الاسلامي ور • المحقق الاجابة عليه :  
رفع يد سلف الفدي السلاحي دعوى استعاق في وقت العوسى الى المحكمة الشرعية في القدس فحكمت مستحقته في وقت المذكور كن مجلس التدقيقات الشرعية في الاستانة تقض هذا الحكم • اد الادرق الى المحكمة المذكورة لاجراء المحاكمة الثانية • واما ان المحكمة الترسية احضرت على حكمها السابق استئناف الحكم المذكور الى محكمة الاستئناف الشرعية في القدس « بعد الاحتلال لالكميزي » ففسخت محكمة الاستئناف الحكم • على ان المحكمة لم تعمل • تقض مجلس التدقيقات الا انه بناء على استجدال المدي • مدعى امر من السكرته التضائي « ملتمس منه بش » الى محكمة الاستئناف ان تعيد النظر في قراره الذي فسخت • حكم المحكمة الشرعية « وهذا مخالف للشرع » • صدعت المحكمة الامر • من محالته لموص الشرع الشرعي • فهاهنا المذكورة استئناف المحاكمة • قررت • اية الحكم الذي في نفسه اولا

وهكذا تمس بحكمة الاستثنائية الشرعية بمداخل الحكومة في الاحكام الشرعية  
واليك قرارها التاريخي في هذا الشأن : يلي :

دوره ۲۴۶ عدد ۱۲۶

لدى إعادة الطرح في هذا الاعلام وكافة ما يتعلق به من الاوراق بناء على  
التذكرة الواردة من السكرتير القضائي المؤرخة في الثالث والعشرين من تشرين ثاني  
سنة ١٩٣١ بسمرة ١٩٣١: ١٤: ١٤ من قول اعادة الطرح في قضية يوسف افندي الصلاحي  
تبين ان توارثه الصادر من محكمة الاستئناف الشرعية المؤرخ في ١٦ صفر  
سنة ١٣٥١ في ١٠ تشرين ثاني سنة ١٩٠٩ تحت عدد ١٥٣ كان ناشئا عن ظن  
وتحس او دھول في دماء الاحبار الصادر من مجلس التدقيقات الشرعية  
المؤرخ في ٢٢ رجب سنة ١٣٥١ تحت عدد ٣١٩ المطرعى به الاعلام المؤرخ في ١١  
من ذي القعدة سنة ١٣٥٢ عليه انتمى تدقيق قرار القضاة الصادر من محكمة  
الاستئناف المذكور تحت عدد ١٥٣ تصديق هذا الاعلام الاحبار المزمور المؤرخ  
في ٢٦ محرم سنة ١٣٥١ تحت عدد ٥٢٢ لانه موافق لاصوله ووجهه الترعي ولا يضاع  
ونفسر مجلس التدقيقات الشرعية المؤرخ في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥١ ولذلك  
نقرر تدقيقه وقد اوافق في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥١ وبه كالون اول سنة ١٩٣١  
رئيس محكمة الاستئناف بالقدس

خليل الحادي

ونما لا تعرف في نومت احصر مرحماً بحكمة الاستشف الشرعية غير  
الخمسة الاسلامي اذ لم يقد راعها الامر ايه وصدا انظر في هذا الحكم الخلف  
للأصول والبشرع واليك جواب المجلس على ذلك :

حضرة الفاضل جمال افندي الصلاحي المحترم .

جواب على استفساركم المؤرخ في ٢٠ حزيران سنة ١٩٧٢ لتعلمكم قرار المجلس:

١ بعد البحت في قضية عائلة الصلاحي في وقف العنوسي لم يجد المجلس صلاحية له في حل هذه المسألة التي فُصلت قبل تشكيل المجلس واكتسبت الصورة القطعية في محكمة الاستئناف الشرعية توافقه اکثرير القضاة صاحب السلطة حينئذ ٠ والسلام عليكم ٠ في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ وفي ٢ تموز سنة ١٩٢٢

عن رئيس المجلس الاسلامي الاعلى

محمد العفيني

ولمّا تناولنا هذا الكتاب اسقط في بداياتنا لا ندري من نراجع لقض هذا الحكم ما دام المجلس الاسلامي يتصل من تبعته وقد العيت وظيفة السكرتير القضائي الذي اصدر ذلك الامر ولا يبعان بطاب منه الرجوع عن امره فطلب الى فقهاء الشرع الاسلامي وعلماء الحقوق ان يرتدوا الى طريق نتوصل به الى حقنا ولهم الاجر والثواب  
القدس : رضا الصلاحي

\*\*\*

في لاسبب التقديرية التي توجب تخفيف العقوبة : ايضاً

تخفيف العقاب من دون بيان الاسباب المخففة من موجبات نقض الحكم  
« ٤ مارت ١٣٢٩ ٠ عدد ٧ - ج » « مدان الاسباب المذكورة في قرار التجريم  
مفصلاً يخفف العقاب المقرر للجريمة تقتضي احكام المادة ٤٧ في قرار تحديد العقوبة  
« ٣٠ تشرين الثاني ١٣٢٩ ٠ عدد ٢٥٠ - ج »

## بَابُ الْقَرَارَاتِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة

### ﴿ في التقسيم ﴾

( القرار في ١ حزيران ١٣٢٦ ص ٧٤ عن جريدة العدلية )

لا يجوز تقسيم الاعيان المختلفة الجنس بقسمة الجمع قضاء

( القرار في ٢٥ تشرين الاول ١٣٢٥ ص ١٣٥ عن جريدة العدلية )

اذا كانت العقارات لمنازع فيها قد قسمت من قبل قسمة جمعة تم فسخت يجب  
اثناء تقسيمها بقسمة الفرد ان يدنق في انها قابلة لهذه القسمة او غير قابلة

( القرار في ٢٧ تموز ١٣٢٧ رقم ١٢٦ )

لما كان من الضروري حضور المتقاسمين في قسمة الرضاء ون معاملته التقسيم التي  
تجري عياناً بدون تبليغات قانونية لا تكون نتيجة ملائمة وان حضرها أمور  
الاراضي -

( القرار في ١٦ مايس ١٣٢٨ رقم ٥١ )

لما لم يجوز تقسيم الاراضي ما لم يذن المأمورها فاذا اقتسم طرفان ارضاً مشتركة  
بينهما بعد تفرعها لم يكن اعطاء القرار نتيجة هذا التقسيم الحاري بدون اذن  
المأمور - غير جائز

( القرار في ٢٧ كانون الاول ١٣٣٨ رقم ٢٢٥ )

اذا ادعى الخصم ان الاراضي التي اقيمت الدعوى بطالب قسمتها قد قسمت



من قبل . يجب التدقيق فيما اذا كان ذلك التقسيم قد احري بذن صاحب الارض ( المأمور ) ام بذن اذنه . حتى اذا تحقق انه احري بذنه وحسب اعطاء القرار بمنع معارضة المدعى طالب القسمة ثانية

( القرار في ٢٨ كانون الاول ١٣٢٨ رقم ٢٢٥ )

اذا كان القسم السليم من الاراضي المازع فيها والمطوب تقسيمها قابلاً للتقسيم يقتضي التقسيم بقسمة الفرد

( القرار في ٢٧ كانون الاول ١٣٢٨ رقم ٢٢٥ )

اذا كانت كره الزيتون المطلوب تقسيمه يحوي اشجاراً ملتفة وكانت تلك الاشجار غراساً او ملتفة يجب تقسيمه بحسب الفريضة الشرعية لانه يكون آخذ من قبيل الملك . واذا لم تكن اشجاره كما ذكر فيقسم وفقاً لقانون الاراضي .

( القرار في ٣٠ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٢٥ )

(١) يحج في الدعوى المتعلقة بتقسيم الاراضي ان يشت بادي ذى بدو وضع اليد بالينة لاجل توجه الخصومة

(٢) يجب في دعوى تقسيم الاراضي المتعلقة بالورثة ان تطلب حجة اثبات الورثة

(٣) يجب في تقسيم الاراضي تقدير فيه احصص المعينة وفقاً لاحكام المادة (١١٥٤) من المجلة وفوز سهام اصحاب الحصص جميعاً لازالة الشبوع والاشتراك .

### ✽ في التقصير ✽

(القرار في ١١ ايلول ١٣٣٦ ص ١٨٣٨ عن الجريدة العدلية)

ان عدم مسك المجلس الدفاتر المقتضية مصادقة من محور المقاولات ( كاتب العدل ) بعدة من تقصيراته .

## في التمييز

( القرار في ٢٧ نيسان ١٣٢٧ رقم ٧٠ )

لما لم يكن القرار الذي يعطى بان الدعوى من الشؤون الداخلة في صلاحية من المقررات النهائية بحسب المادة القانونية المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني ١٣١٢ والملحقة ذيلًا بقانون المرافعات الحقوقية فإنه غير قابل للتمييز .

( القرار في ٩ مايس ١٣٢٧ رقم ٧٩ )

يجب في الدعاوى التي تقام من قبل الدوائر الرسمية على الاشخاص استثنائيًا او تمييزًا ان يعطى سند كفالة محتوم باسم دائرة المحاسبة او صندوق المال في الولاية او اللواء التي تقام الدعوى من قلمها مصرحًا فيه بأنه سيؤدي تمام المحكوم به . وذلك اقتضاء مضبطة شوري الدولة المدرجة في الصفحة ( ٧٩ ) من المجلد الرابع من الدستور . اما اعطاء كفالة شخصية من قلم الوكلاء فلا يكون جديرًا بالقبول لعدم موافقته المقصد القانوني .

( القرار في ٢٨ مايس ١٣٢٧ رقم ٨٨ )

ان الاحكام المتعلقة بأنه لاحق لمحكمة البداءة في الاصرار تجاه محكمة الاستئناف وانها مجبرة على اتباعها ، والتي لا تتضمن قرارًا ما لاحداه على احد لانكون قابلة للتمييز لانها ليست معدودة المقررات النهائية .

( القرار في ٢١ حزيران ١٣٢٧ رقم ١٠٤ )

لما كانت الكفالة - على ما جاء في المادة ( ٦١٢ ) من المجلة ضم ذمة الى ذمة بحق المطالبة بشيء ، اي ان الشخص يلتزم بما يلتزم به الآخر كان من المقتضي ان يكون الكفيل شخصًا غير المديون ، لذلك لا يجوز لمستدعي التمييز ان يقدم نفسه كفيلًا في سند الكفالة الذي هو من جملة الشرائط التمييزية .

( القرار في ١٨ أغسطس ١٣٣٧ رقم ١٢١ )

ان تقييد الدعوى من قبل المدعي المستند إلى التوقيع أو الإمضاء المرفعة من احد جتهتهم يعد كانه لم يكن مالم يستند إلى التوقيع المستند على التوقيع المستند.

( القرار في ٨ تشرين الاول ١٣٣٧ رقم ١٦ )

( القرار في ١٩ مارت ١٣٣٧ رقم ٩ )

( القرار في ٢ تشرين الاول ١٣٣٧ رقم ١٠٠ )

اذا رد استثناء التمييز بعد تقييد الدعوى قبل انتهاء مدة الاستثناء يبقى المدعي مختاراً في مراجعة محكمة الاستئناف خلال الايام الباقية من المدة اعتباراً من تليغه اعلام محكمة التمييز او مراجعة محكمة التمييز بعد انقضاء تلك المدة باستثناء من دون ان يقوم باستمرار التمييزية محدد ان يكون محراً فقط من تابع الطرف الآخر صورة عن الاستثناء في محله .

( القرار في ٢٥ كانون الثاني ١٣٣٧ رقم ١٩٧ )

ان دواعي الدعوى المدعى له تميز في الحكم الذي يحل امره وحسمه في دائرة صلاحيات المحاكم الابتدائية والاستئنافية يجب ان يمتنع لدى المحكمة العائدة اليها امتن النظر فيه ، وليس هناك مسوغ قانوني لمحكمة التمييز في تدقيق امثال هذه المدافعات الاساسية التي تدعى مرجعها لان محكمة التمييز ليست مأذونة باجراء المرافعة واعطاء الحكم مجدداً .

( القرار في ٢٨ كانون الثاني ١٣٣٧ رقم ١٩٨ )

اذا ميزت الاعلامات الحاوية رد الاعتراض يسرى هذا التمييز على الاعلام الغيابي ايضاً .

( القرار في ٢٦ شباط ١٣٣٧ رقم ٢١٤ )

لما كان مصرحاً في المادة الثامنة من الفصل المخصوص الذي وضع تعديلاً مقام

المدن الرابع - قانون كليات المحاكم بالقرارات التي تعطى بحق الوظيفة من دائرة الاستدعاء بمحكمة التمييز هي من الاحكام القطعية ولا يجوز الاعتراض عليها. لا يطلب صحيح القرار. لا تصح المراجعة والتشكية بشأنها سائر دوائر محكمة التمييز، فان اتخذت محكمة تمييز الحقوق قراراً يخالف قرار دائرة الاستدعاء مما لا يقبل التأليف مع احكام المادة المذكورة .

( القرار في ٦ مايس ١٣٢٨ رقم ٥١ )

لا يجب لاحل اقامة الدعوى الاستئنافية بموجب المادة ( ٢٢ ) من ذيل قانون المرافعات الختومية ان يتصور قضاء مدة الاعتراض من المدة التي تمر بين تاريخ تبليغ الالاء الابتدائي وبين مراجعة مستدعي التمييز بمحكمة التمييز . ولذلك اذا تحقق ان الاستدعاء تقدم بعد افضاء مدة التمييز التي هي ستون يوماً ( بعد تنزيل مدة الاستئناف فقط التي هي ثلاثون يوماً ، لا يجوز التدقيق في اساس الدعوى

( القرار في ٤ ايلول ١٣٢٨ رقم ١١٩ )

اذا كان قد اعطى قرار نتيجة مراجعة التي حرت قبل ايراد الدعوى المتعلقة بطلب الملغ هو احره خدمة الحديسي ولا يحصل تغيير الدعوى من قبله ، وبالنظر الى انه لا يجوز احراء معالنه ما حارجه عن هذا القرار لا يجوز في المراجعة التي تجري مؤخرآ - بناء على قضي القرار - ان يحكم بتحويل الملغ المذكور لجورء تمييز الدعوى من الطرف الآخر

( القرار في ١٥ تشرين الثاني ١٣٢٨ رقم ١٨٤ )

لاحق للمحاكم بالاصرار ضد مبررات هيئة محكمة التمييز العامة . وذلك بمقتضى المادة ١٢٤٩ من قانون ابرامات الختومية



أرسل في الخريدة لرسومية قراراً سلباً به بديعة اقدس تسمى اده الحاصل من التبغ في رده اس لمدة عية متعازمة التي تشرته وامر ببيع القرار للقرض المدين في المرسوم والظاهر ان البيع الكائن في ارحاس هو ذلك خاص لاهالي تلك القرية يستعملون مياه الشرب لارض بديعة اخرى ولا يراد مواسمهم من ربي الاراضي المغروس فيها الا شيا به يقول انه مائة احدى المئات عليهم الذين يتنلات اهالي ارحاس والجناب لاراضي فيها عرس في حذ الماء طلاء مربية مرفوعة للمحكمة العليا صدور حكم بالبيع واصدرت محكمة العليا الحكم المطلوب واكتبها اوقفت فعله

ردي بقم استئناف يرفع الى صاحب الحالة في المجلس مع لرفعه اذن مخصوص ووقع في حين تسأل عن جواز الاستئناف من محكمة فلسطين العليا الى صاحب الجلالة في المجلس ، واما في المرافعة الاستئنائية من توجه هذه المسألة ، وليس عند التماسات من تلك في جواز من هذا الاستئناف . فن لائح الصلاحية الخارجية المدارة في سنة ١٩٢٠ تنطبق على كل الاد خارجية يكون لصاحب الحالة فيها صلاحية « اصل معاهدة او امير او شيخ او غريب او رئيس اية وسيلة مشروعة اخرى » من الحكم حسب الاحكام لصاحب الحالة بمارس صلاحية من هذه في سة التيقية ومن لم يدرى ان من يمارس بها صلاحية حصة له على التنازل من الاد وفتح الاد . ومن سبل التنازل في ان الصلاحية التي تمارسها هذه بدهة من الاتداب . فطوب الصادر من جمعية الامم واقعة . به ما تقدم بياه واما من يجوز الاستئناف من محكمة فلسطين الى صاحب الحالة في المجلس وقد ص عن اهل هذا الاستئناف في حكام الامر العجائي له وون « استئناف فلسطين الى المجلس الخاص » المؤرخ ٩ تشرين اول ١٩٢٤

وقد ص في موضوع لدعوى لانه لا يرد من تعرض بشي من التفصيل لامر المرسوم لاجتوبه . وون في التي وسع هو يحكمها

فيحكم الانتداب لفلسطين المؤرخ ٣٤ تموز ١٩٢٣ اودع مجلس جمعية الامم  
اعمالاً بالمادة ٣٢ من عهد الجمعية الى بريطانيا العظمى ادارة الاد فسطين التي كانت  
مر قبل تحصى الامم اوروبية التركية ومن حكم الانتداب مواده التالية :  
١ - ١١٣ - :

وفضى دستور فلسطين المؤرخ ١٠ ابريل ١٩٢٣ ان تدار فلسطين مندوب سام  
يكون له صلاحيات تنفيذية تامة ، وادعت السلطة في وضع المراسيم لاجل السلام  
والنظام وحسن الحكم في فلسطين ان مجلس انتراعى مشروط ان لا يجاز مرسوم  
يكون في اي وجه من الوجوه ، ما يلا احكام الانتداب او غير ملتبس معها ، ولم يفلح  
في اقامة مجلس انتراعى ، ويشهد ايار ١٩٢٣ اصدر امر مجلسي تمديلي نقلت به  
سلطة الانتراعى الى المندوب السامي الذي اصبح فضل ذلك الامر ذا سلطة بشر  
ما قد يبرم من المراسيم لاجل السلام ، البطاء وحسن الحكم في فلسطين مشروط ان  
لا يشتر مرسومه يكون في وجه من الوجوه ما يلا الانتداب او غير ملتبس معه ،  
وبحكم السلطة المدة هذه الامر المجلسي كانت نشر مرسوم نيم ارضاس وما  
من نامة تذكر احكام هذا المرسوم ، كما انها ، وحلاصتها ما يلي :

فالفقرة الثانية حول المذهب السامي ان يسلط قرار نشر في الجريدة الرسمية  
لدولة القدس او غيرها من هي امر القيد بمهجة تيسير الماء للقدس ( وهو ما يعرف  
في المرسوم بقبضة الاحداث ، احاصل من ١٠ ارجس مدة غير متجاوزة اثني عشر  
شهراً ، واسم عمل احصاء في الدماء في احواس القبيلة ، الكشنة في برنا سليمان ،  
وكنه اشترطه سعى على هيئة ان تتحقق تيسر من البيع كاف لاحتياجات  
امالي قرية ارضاس اليومية لتسرب ، اثر الاضرار الربية ولو تبيهم ولربيت  
ارضيه التي كانت في ارجس اقرار ، واماها تنحر او اعراض دائمة اخرى  
وبالفقرة الثانية المتبع ، اذا صدر قرار بحكم الفقرة السابقة حق الهيئة ان

تدخل ارضا مملوكة ملكية خاصة لاجل اقامة طلمبة او غيرها من الآلات على النبع او قربه وان تم مد خطوط مواسير من النبع الى الموضع في برك سليمان مشروطا ان تدفع الهيئة الى صاحب الارض تعويضا عما يطرأ عن ذلك مباشرة من خسارة او ضرر .

وبالفقرة السابقة اشترط انه اذا اصاب اي من اهالي اوطاس خسارة من جراء انلاف أو ضرر يقع على قنول او غيرها من النباتات السنوية او المزروعات المنتجة في ارض تروى من النبع او من حراء تعذر استساق البقل وسائر النباتات السنوية او المزروعات المستمدة في ارض تروى من النبع او من حراء تعذر استساق البقل وسائر النباتات السنوية او المزروعات في ارض هذه شأن كيفية رعايتها بسبب تحويل الماء عن تلك الارض معني الهيئة ان تدفع له تعويضا عما اصابه من مثل هذه الخسارة . وبالفقرة الخامسة اشترط انه اذا وقع خلاف بين الهيئة وبين احد من اهالي اوطاس شأن كمية ما يدفع له من النبع يرضى بحكم القريتين المالية والراعية فهذا الخلاف يرجع الى حكم مرد عينه امدد " اي حكم هذا الحكم يكون نهائيا واكد صرح به في صراحي خلاف يقع بشأن كمية ما يسر له من امدد لاسيما من الاعراض المذكورة في الفقرة السابقة لا يكون للمحكم ان يحكم تعويض في شكل دفعة من القنود تابع ان تقرر عليه ان يصدر حكما معينا كمية الماء التي كان يحس على الهيئة تسييرها للاهالي ليستعملوها

مكنت السلطة هذا المرسوم اولا . ثم كمية كتابة من الماء لكل من اهالي قرية اوطاس لشرب وسائر الاراضى الزراعية . واوتيه وري اسخار . واخراسه الدائمة . وثانيا تدار . تعويض من خسارة تدفعه من حراء استعمل ارضه لمقاصد الآلات الزراعية . مد خطوط الماسح او من حراء عدم تمكنه من زرع مزروعه . سيرة . الدائمة تعرض في الباب الاول من حيث كفاية الكمية او



في الباب الثاني من حيث ما يدفع من تعهدين يرجع به الى الحكم  
وهذا المرسوم اعتبرته محكمة « عين اعلی » معانة من ذاتي القضاة بذكرات  
والقاضي كوري « حرجا عن دلائل » و « دلائل اسباب » في حكمهم .  
فانهما اعتبرا من الواجب عليهما ان يعيما نظري في حكم المرسوم اني يتبين ما اذا  
كان فيه شيء هو في وجه من اوجوه منصوص الانتداب وخصوصا لمادته  
الثانية التي جعلت المندوب مسؤولا عن حفظ حقوق جميع اهالي فلسطين المدنية  
والدينية بصرف النظر عن الجنس والدين واعتبرا ان المرسوم احتوى نصوا  
منافية لذلك نص ما له الدلائل « كذا » القاضين العالمين من ان المادة المستشهد  
بها لم يكن يمكن القصد بها الى منع كل معارضة لاي ما يكون لاس من اهالي  
فلسطين من حقوق المدنية على ما قاله في تاريخ الانتداب لان مجموع المادة هذا  
المعنى يكون ان قال القاضي كوري احدها « معظم مهمة الحكم ممتعة » وكنهما  
فسرا المادة مادة مقتضية به حجب عارضة الادارة الحكومة احيانا معرض من  
الحكم حقوق اهل الاهلي السابقة حق له التعويض التام عن تلك المعارضة ، وهذا  
كما قال قاضي القضاة العام « اصل مسدده في لاشذاع الصريح » . وبعد ان  
ان وقعا عند هذا التفسير تفسير للمادة الثانية استطردا الى بحث عما اذا كان  
التعويض التام عما يؤخذ من اداء في حقيقة متداركا لرسو ، واعتبرا حكما على  
اسباب سيوه اليها في بي ان ذلك لم يكن . ومن ثم ان المرسوم كان اخلا لا  
بالمادة الثانية من الانتداب ، وبذلك « حرجا عن الصلاحية » واطلا

وفي رأي الوردات انه كان من حق المحكمة العليا كية ان تقف البحث في  
صححة المرسوم . فانه وضع بحكم الامر المحل « مورخ ٢ اير ١٩٣٣ » واذا كان بخلا  
بشرائط ذلك الامر المحلي ، وتقدر ما هو محل بها حق للمحكمة المحلية بل لزما  
ان تعتبره باطلا . من تلك الشرائط ان لا ينشر مرسوم مناف لاحكام الانتداب

او غير منته بها ونظراً لهذا العرض المروض كانت من حق المحكمة ومن الواجب عليها ان ترفع النظر في نصوص الانتداب وتأمل في ما اذا كان المرسوم في اياها وجه منافيا لتلك النصوص .

ولكنه يظهر للوردات ان ما ينته المحكمة العليا على المادة الثانية من الانتداب لا تجيزه عبارتها . فان تلك المادة تفرض ان يكون المنتدب مسؤولاً ( في حملة ما يسأل عنه ) عن « حفظ حقوق جميع اهالي فلسطين المدنية والدينية بصرف النظر عن الجنس والمذهب » وهذا « كما سلمت المحكمة العليا » لا يعني ان جميع ما لكل واحد من اهالي فلسطين من الحقوق المدنية مما قام به نزع الانتداب يجب ان يبقى غير مغير طيلة مدته ( الانتداب ) اذ لو كان ذلك يكون شرطاً في صلاحية المنتدب لاستحالة الاستراغ ذو الفاعلية . ولا هو - في رأي اللوردات - يعني نحتهم دفع تعويض تام في كل حالة نزع ملكية يقع لاغراض عامة واللوردات يوافقون على انه العدل يقتضي في مثل هذه الحالة وحيث لا يكون من ظروف استثنائية وحوب نذار فيه اضرار لا امر التعويض . ولكن هذا يتوقف - لا على اي حق مدني - بل ( كما قال قاضي القضاة اعلى اصول الاستراغ الصحيح وما يكون من واجبات المحكمة ) بناء على طلب اي متقاض ( ان تفحص اعمال الادارة ( الحكومة ) الاستراعية والادارية وتأمل هل هي في كل حالة منطبقة على نظرية المحكمة من حيث مقتضي العدل الطبيعي . وفي رأب الماوردات ان الدليل الى حقيقة الفرص والمغني في الحملة المستشهدها من المادة الثانية من الانتداب يلقي في الفاضل الختاميه « بصرف النظر عن الجنس والمذهب » وعرض المادة هو ان يضمن ان المنتدب في قيامه بواجب الواقع على كل حكومة من حفظ ما يكون من حين الى حين من حقوق لاهالي البلاد لا يكون مميزاً مرفقاً رعاية لمصلحة اشخاص من مذهب او من جنس ما . وليس ما يخطر في الذهن وجود مثل هذا التمييز في المرسوم المبحوث عنه

لكن لو افترض احلاله برأي الموردين ان ياتوا بامتناع من الاستيلاء على ملك لمافع عامة دون التعويض الملازم يكون حلالا لا تشدب عليه بالمشهور فانه لا يظهر للموردين ان مرسوم بامتناعهم عن بيع هذه الاموال النظرية التي يوح ان فاصبي الحكمة العيب عند الموردين ان مرسوم كانت عرضة للاعتراض « ا » لان النص في المادة ١٠٠٠ كفاية كافية لا تارة للاهالي للاغراض المالية وايراد المواشي من الاموال الدائمة هو « تارة الخامسة ( من المرسوم ) المحكم وليس للمحاكمة « ب » لانه ما من تدارك لتعويض عن عدم اعطاء كمية كافية لتلك الاعراض « ت » لان مبدفع من تعويض عن ضرر او خسارة في المزروعات يقوم بتقديره على اصول يعتمد القاصدين انهم بالسفاهة ) محكم للمحاكمة . ويكفي رأي الموردين ليس المرسوم عرضة للاستئناف من هذه الاسباب فمن حيث السبب ( ا ) فلاحق بماء دكافي بالاعراض المذكورة في الشريطة انتهت في الفقرة تالية من مرسوم قد حفظ لاهالي قرية صراحة ، وكان من صلاحية المذهب السامي كفاية في حفظ هذا الحق المعبر اندي هو ذو صفة خصوصية بعض اخصوصية ان يتدرك امره من واسطة شخص يتعين بصورة مخصوصة في اي خلاف قد يترتب . . . . . ذلك احق وحدوده

ومن حيث ( السبب ) « ب » فالاموريات يطعون ان في الامر خطأ مهم . فصحيح انه لم يتدارك تعويض عن احلاله بالمشهور الموردة في الفترة تالية من المرسوم ، ولكن ذلك لان احلالا تمت الشريطة يكون صراحا بان ياتهم ان يتقاضوا ضمانا في المحاكمة المحلية . ومن حيث السبب « ت » فليس من انفي صلاحية الحكمة والحكمة ان تحكم بامر ضرر ومع وكما . . . . . بقصد بقانون يوضع الاستطیع ان محكم تعويض من ربع الملكية شرعي ، وعندما يكون حق تعويض ممنوحا قانون موضوعا لما يكون من شأنه في كرات المانع ما

يتعين بالكيفية المتدركة في ذلك القانون . ولا ريب ان محكما - مثل كل من سواء - وقد يحيط ، ولكنه يكون من المحاماة للعرف العام ان يتدارك التعويض عن احتمال وقوع خطأ من مجلس القضاء المتعين

ولم يبق الا القول انه حتى لو صح اعتراض على احكام الفقرة الخامسة من المرسوم فقد يشك فيما اذا كان ذلك الاعتراض سيفتح ذاته كافيا لابطال المرسوم بكيته ولكنه لا يلزم اللوردات في هذه المسألة ان يبدو رأيا نهائيا

فلهذه الاسباب يري اللوردات قبول هذا الاستئناف واهمال قرار المحكمة العليا ورد الطلب وان يدفع المستأنف عليها مصاريف الدعوى شاملة مصاريف هذا الاستئناف وهذا ما سينهونه بالاحترام الى صاحب الجلالة .

# قرارات فلسطين

نومرو ٨١ سنة ٩٢٥ تملك

المستأنف - عبد الرحمن صالح - قلقيليا

المستأنف عليه - علي امدي محمد المصطفي قلقيليا

الحكم المستأنف - صادر من محكمة تملك نابلس في ١٢ مارت سنة ٩٢٥ يتضمن

الحكم بعدم معارضة استئناف للمستأنف عليه - لأرض ادعى بها ولاء ٨٠ نصريح قيد

الطابو بموجب الحدود الحالية

## قرار

ان اجم دفاع حان في هذه القضية هو ان دعوى المستأنف عليه مردودة بمرور الزمان

وفقدت محكمة التملك هذا الدفع استناداً على احكام المادة ٧٨ من قانون الاراضي

والمادة ٨ من تعليمات الطابو بداعي ان المستأنف عليه ثبت على ان تصرفه مستنداً الى احد

الاسباب التي وردت بالمادة ٨

ان المادة ٧٨ من قانون الاراضي والمادة ٨ من تعليمات الطابو تطبق حيث يطلب

احد الافراد من الحكومة ان تصدر له قوتان . لكن اذا ادعى انسان ملكية ارض

ضد شخص آخر فدفع ادعوي عليه دعوى المدعي بمرور الزمن فيجب ان

تطبق في مثل هذا الحال المادة ٢٠ من قانون الاراضي . فليس على من يدفع

الدعوى بهذا الدمع سوى ان يثبت تصرفه في الارض مدة تزيد عن عشر سنوات بلا

انقطاع في تنفيذ من احكام المادة المذكورة ٢٠ بشرط ان لا يعترف بان تصرفه

كان غصباً وهذه حقائق يعود الفضل فيها الى محكمة التملك

واعتضد من قبله بحج مسند حدود وعده ايضاً مسألة حقة وقد وردت  
 بيعة لدى محكمة التمييز في هذه حجة من قبله تقرر في حكم محكمة التمييز واعادة  
 الدعوى في لاجل التمييز في مواعيد صرف عن انفسه تضمن المصاريف لمن يظهر احيراً  
 غير محقق في انفسه سنة ٩٢٦

مرة الدعوى في سنة ١٤٥٠ مرة له في سنة ١٤٥٠ مرة له في سنة ١٤٥٠  
 المستأنف عنى في سنة ١٤٥٠ من اعوان - - - - -  
 المستأنف عليه عريضة واحوايا باسمه عدد الترخيم الهندى من اعوان - - - - -  
 احكام المتنازع ومضى صدر من محكمة لراضى القدس في ٥ كانون ثاني  
 سنة ٩٢٥ يتضمن الحكم مع معارضة المستأنف للمستأنف عاينين بيعة الاربعه  
 الاحكام فدت من اراضى قرية بيت المتقلا من ارضاً من - - - - -  
 مصاريف المحاكمة وجنيتين اجرة المحامي ٤٤

- ما تم تحقيقه في اول جمع اقامه المتنازع في اوله سنة ١٤٥٠  
 - - - - - تدبير في الارض مدة تجوز العشر سنين بدون معارضة ولا مازعة فاذا  
 - - - - - صحة هذا ما مع تكون في بعض المتنازع عاينين غير معارضة لاربعه من فيضيت  
 استماع البيعة على هذه الجهة  
 ٨ - - - - - في سنة ١٤٥٠  
 مستأنف في سنة ١٤٥٠ في هذه محكمة من يمكن موعودة لدى محكمة  
 التمييز في بيعة لها في وقوع مع من قبل المتنازع عاينين عدا عاينين في بيعة  
 لاشخاص معونة - - - - - يدعي اشرا من احد هو الامام التمييزي في هذا محض  
 المستأنف عن بيعة في سنة ١٤٥٠ من عدا في سنة ١٤٥٠ في حكم التمييز في سنة  
 عند سنة مليه في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠  
 اعادة تدبير في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠  
 في ١ كانون اول سنة ٩٢٥ في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠ في سنة ١٤٥٠

نمرة الدفتر المتسلسلة ١٥٦ - حجرة المدسية ٧١ سنة ٩٢٥ - - -  
 المشاف الحاج محمد مصطفى ابو جزاره المقيم في المسوقية: - - -  
 سبلتة انفس عليه - - - حائوة الاراضي بحكومة فلسطين في القدس - - -  
 من سلطه المشاف - - - وحامد جادر من محكمة اراضي يافا في ٢٤ ايلول سنة ١٩٥٥  
 يتضمن الحكم تسجيل ٧٥ ومما ذكره في الواقع على اسم المشاف بعد دفع رهنه  
 المثل بالنسبة قيمة الارض المذكورة بعد وقوع التصرف وذلك قبل ١٠ سنوات  
 ورد دعواه بالنسبة الباقي المدهي من وعدم معارضة الحكومة به على ان تكون صاريه  
 المحكمة عائدة على الطرفين - - - (١٠ افرار ١٩٥٥) - - -  
 بالتدقيق تبين لقطع الارض باجمها وان كانت مقيدتي دفتر المحللات الا ان  
 الترخيص المحرر في حافة الملاحظت. عينا مذكور رهنه اراضي حاله متروكة كقرينة  
 كجئت الحكومة للمباقة اعطت بعض اقسام منها بدل المثل غير المستحق فالمستأنف  
 الان يدعي منه بوضع اليد على جميع القسم الثاني ومصرف به حدة تزيد عن العشر  
 سنوات و يطلب قيده على اسمه لسوت حق قراره. فمحكمة الاراضي لم تعتبر تصرفه  
 الاثبات معلوم من الارض وهذا المقدار المتداول بالارتجاع فقط في قدره ٧٨٠ درهم  
 و ١٢٣ ذراعا وكلفته بدفع بدل المثل بذلك الوقت من القسم المذكور توفيقا للمادة ٣٧  
 من قانون الاراضي بعتبر الارض محلولة. اعتبار المستأنف مقر بجلوبيتها  
 مع محكمة تولى المائدة المذكورة غير مطقة على هذه الخادق لالان بالتصرف  
 بحسب قرار محكمة يز يد على عشر سنوات من يكون هناك لقروا من قبول التملك  
 بملكية الارض و ان خادقة تطابق على المادة ٧١ بالمال تقرر توفيقا للمادة المذكورة  
 في الحكم من جهة رهنه المسمى ورد مشاف المستأنف من جهة اذناحه لمحتج  
 الارض ورد المستأنف المقتل ايضا وتدقيق الحكم من - - - في قيد الز ١٧٧ للموصف  
 و ١٢٣ الى اعني اسمه المشاف قراره - - - على وجهه للطرفين - - -

العمرة المتسلسلة ٩١ نمرة الدوسيه ١٩ سنة ٩٢٥

المستأنف - وروثة الخاخام هارون كوهين: حيفا

المستأنف - عليه ابراهيم ومح - ولدي حسين قاسمية ورضوان ابو عبد الله: حيفا  
الحكم المستأنف: وجاهي صادر من محكمة تلك حيفا في ٩ - ١٢ - ٩٢٤ يتضمن  
رد دعوى المستأنف المقامة على المستأنف عليهم بطلب منع معارضتهم له في القطعة  
المدعى بها وتضمنية الرسوم واجرة المحاماة خمس ليرات

قرار: ادعى المستأنف عليهم الدعي كانوا مدعى عليهم بالدعوى استئنافاً ان  
الدعوى مردودة بمرور الزمن وضبط الدعوى بدل على كونهم جاءوا بهذا الدفع  
لدى محكمة الاراضي ومن دخول المحكمة في اساس الدسوى يستدل انها ردت هذا  
الدفع الا انه لا يوجد في ضبط الدعوى قرار بهذا الدال ولا اسباب يمكن استناد هذا القرار  
عليها. والامر المستوجب الحل من حيث الاساس هو هل الارض المنازع فيها  
كانت داخلية او غير داخلية في الحصة المخصصة للمستأنفين بحسب القسمة الواقعة سنة ١٨  
كانون اول سنة ٩١١ ان القوسان المعطى الارض المقسومة عندئذ يذكر ان  
الكس كقطعة في حدها القلي وقد توجه احد اعضاء محكمة الاراضي للارض  
والمحكمة مقتنعة ان الاتون الوحيد الموجود الان في الجوار واقع شمال الارض المنازع  
فيها فاذا كان هذا هو الحد والاتون الموجه الان هو المذكور في القوسان فيهم ان  
الارض الممرزة في ٨ كانون الاول سنة ٩١١ يرم ان تكون قريبة من الاتون  
في الجهة الشمالية. الصبط لا يفيد فحان كانت تحقق من الكشف الواقع على  
الارض ان هذا هو الواقع. واذا سقط دمع من راي من ادلك يجب على المحكمة ان  
تحقق حدود الارض المقسومة وحدود القسمة المخصوص بالمستأنفين على رقبة الارض  
بمحضور الطرفين وتسمع البيئات اللازمة ولذلك تقرر فسخ حكم محكمة الاراضي  
واعادة الارق على ان تحمل الرسوم والمصاريف للطرف الذي يظهر غير محق



بالنتيجة ولزوم تقيم هذا القرار محليا ٢٥ - ٧ - ٩٢٥

التعمره المتسلسلة ٩٨ غرة الدوسيه ٢٦ سنة ٩٢٥

المستأنف - منصور ومحمد اولاد احمد الجد من نائلس

المستأنف عليه - مسعود اسعد الطحان من نابلس

الحكم المستأنف : وجائي صادر من محكمة اراضي نابلس في ٢٣ شباط سنة ٩٢٥

يضمن الحكم برد دعوى المدعين المستأنفين المقامة ضد المستأنف عليه بخصوص صلهم الحكم على المستأنف عليه بالاضافة الى باقي ورتبة وتده ومنع معارضتهم بقطعة الارض المدعى بها وتضمنهم الرسوم

بالمذاكرة : التديق تبين ان المستأنفين يستندان في دعواهم على الارث والتصرف مدة طويلة من قبل والدهم ، هم يعترفون ان الارض اساسا كانت ملك والده المستأنف عليه . فللمستأنف عليه يعترف بان المستأنفين زرع الارض مدة طويلة الا انه يدعي ان ذلك وقع بناء على اتفاقية وانه بحسب هذه الاتفاقية اشترط ان تقسم حاصلات الارض بين المستأنفين والمستأنف عليه بحسب الظروف ترى المحكمة ان الاثبات لا يتعمم على المستأنفين الذين يدعون تلقى امك نظريق الارث بل يتوحد على المستأنف عليه ان يست وحود مثل هذه الاتفاقية كعادى .

لذلك نقرر فسخ الحكم واعادة الاوراق قرارا وجاميا اعطي وفيهم طنا في ٢٩ تموز

سنة ٩٢٥ الرسوم تنبع للنتيجة

التعمره المتسلسلة ٧٩ غرة الدوسيه ٥٦ سنة ٩٢٤

المستأنف : محمود والعبد وابيسة وهنية اولاد دياب عبد الرحمن الفضيلي من

قرية اجليل التابعة يافا

المستأنف عليه : السادة محمد عي افندي وعبد الهادي افندي وحسن وحمد

افندي والسيدة فهمية اولاد سيم افندي العمري ورفيق افندي ونسيب افندي

وشريف افندي وسعيد افندي العمري من اهالي الشام

الحكم المستأنف : وحاكي صادر من محكمة اراضي يفا في ٢٤ - ٣ - ١٩٣٤  
يتضمن الحكم برد دعوى المستأنفين المقامة على المستأنف عليهم بخصوص نزع يده  
عن اربعة حصص من اصل ( ١٣ ) حصة في عمود مشاع اراضي بقربة اجليل من  
حيث مرور الزمان وتضمينهم مصاريف المحاكمة وحس اسيرات اجرة وكيل  
المدعى عليهم

بالتدقيق وجد ان المستأنف عليهم دفعوا دعوى المستأنفين هذه المقامة بطلب  
حصص باراضي اميرية بقولهم ان الدعوى مردودة بمرور الزمان استناداً على المادة  
( ٢٠ ) من قانون الاراضي ان محكمة الاراضي بعد ان احرت التريلات اللازمة  
قد قررت انه مضى اكثر من عشر سنوات بين الزمن الذي نشأ فيه حق اقامة  
الدعوى من طرف المستأنفين واقامة هذه الدعوى وحكمت برد دعوى المستأنفين  
وقررت ايضاً بالوقت ذاته ان البيع الواقع لمورث المستأنف عليهم كان باطلاً .  
فالمستأنفين يدعون انه بناء على تقرير المحكمة بطلان البيع الجاري لمورث المستأنف  
عليهم كان يجب عليها ان تحكم لهم لان مرور الزمن لا يمكن ان يبطل حقهم  
بالنظر الى كون تصرف الخصم لم يستند اساساً الى حق معتبر وقد ذكرنا المادة ( ٧٨ )  
من قانون الاراضي وقرار مجلس شوري الدولة المؤرخ في ٠٠٠٠ فهذه النظرية التي  
اوردها المستأنفون لا يمكن قبولها لانها لا تتفق مع منطوق المادة ( ٢٠ ) من قانون  
الاراضي وقبولها يوجب تعديل احكام المادة المذكورة . فلو قضينا بضرورة اثبات  
المستأنف عليهم حقاً معتبراً بالارض نكون قد حكمتنا صراحة انه لا يجوز الاستناد على  
مرور الزمن وفقاً للدعوى

ان المادة ( ٧٨ ) من قانون الاراضي هي قسم من الفصل الرابع الذي يبحث عن  
انتقال حق التصرف للحكومة عن موت واضع اليد على الارض الاميرية دون

ان يترك وريثة وتطبق على حقوق واضع اليد بحق الحكومة وليس على حقوق الافراد الذين يدعون الارض عن بعضهم البعض

اما عارات قرار مجلس شورى الدولة الذي ذكره المتألفون فانها مأخوذة بدعاوي الوريثة والانحصاص الذين يملكون الارض لانتفاضة ١٩٠٤ لانه على ذلك منه قرار بما يتوجب على دائرة الدعاوى القيام به عندما يراجعها شخص يطلب قيدا ارض باسمه بداعي وضاعة اليد ولم يكن قاضياً على الحاكم بل تقيد به ولم يقصد منه ان يكون على هذا الحال كما هو صريح من مقومته الاخيرة وهذا منها

« لذلك فكل صل يقدمه من قبل احد الورثة او الشركاء استناداً على حق القرار بناء على مجرد زراعة الارض لمدة طويلة هو من المسائل المستمرة احكاماً قضائياً »  
فهذا القرار يؤيد النظرية القائلة ان مرور الزمن بين الورثة والشركاء لا يسقط حق اقامة الدعوى لان نصرف احد الورثة او الشركاء هو كتصرف الكل ولا يمكن الاعتبار انه يؤثر على القاعدة العمومية الوازدة صراحة في المادة ( ٢٠ ) من قانون الاراضي ومن انه اذا لم توجد معذرة شرعية ولم تقم الدعوى ضمن المدة المعينة فيسقط حق الدعوى

بناء على ما تقدم نقرر لزوم رد الاستئناف وتضمن المستأنفين الزموم على ان يفهم علناً ٧ - ٧ - ٩٢٥

# فهرس الجزء الرابع والخامس من السنة الثالثة

صحيحة

٣٩٥ القضاء البريطاني

٤٠٥ جريئة محام

٤٠٧ قضية غربية

٤٠٩ احتيال غريب

٤١٠ سلطان الحب

## موضوعات شتى

٤١١ الامة العربية في دواوين الحكومة

٤١٤ كلمات من كتاب اراء اناطول فرانس

٤٢٣ اناطول فرانس : حياته ومؤلفاته

٤٢٩ مرافعة الاستاذ مرعس حنا باشا

٤٦٥ القتل العربي

٤٧٩ السوال والاقتراح

## باب القرارات

٤٨٢ خلاصة بعض القرارات الصادرة من

محكمة التمييز في الاستانة

٤٨٧ قرار مجلس الملك الخاص في قضية

مياه ارطاس

٤٩٥ قرارات فلسطين

## الموضوعات الحقوقية

صحيحة

٣١٩ كلمة في فلسفة العقوبات وقوانينها

٣٢٥ القانون ، الحق ، العدالة

٣٢٨ قانون التسجيل الجديد

٣٣٥ قداسة البابا

٣٤٣ مستقبل جمعية الامم

٣٥٠ طرح الحطة

٣٥٥ الشريعة اليهودية

## الشرطة

٣٦٣ كيف تكشف الجرائم

٣٦٨ يجب عزل المجرم

٣٧٢ الشرطة النسائية

٣٧٣ ملك العبابات

٣٧٥ من مفكرات المسيو غورو

٣٨٧ الغرض من العقاب

في المحاكم

٣٩٠ قد يحل في القاضي

# درر الحکام

## شرح مجلة الاحکام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والفر الجليل للعالم الكبير علي حيدر افندي عمر ب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للعرب واخرى للمؤلف وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز وياع في ادارة الحقوق يافا ومكتب الحامي فهمي بك الحسيني بالقدس ومكتبه بقزة ومكتبه بنابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بجفيا ومكتبه فلسطين العلمية بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرىاً بضم اليها خمسة غروش اجرة البريد .  
فنزف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .

## لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني للسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين طبع هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداة الورق .  
وقد قنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بجفيا على ورق صقيل نجاً طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولنا في حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبدية وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة قروش صاغ مصرىة وبطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة فلسطين العلمية في القدس .

# المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التليفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

## الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنية مصري او ما يعادله من الغروش السورية  
وخمسة عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق  
من افراد البوليس ( بدرجة شاوليش فما دون ) ويدفع الاشتراك سلفاً  
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حوالة على احد المصارف  
واما ضمن تحرير مؤمن عليه ( ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية  
او الانكليزية او رويات )

الاعلانات . . تخاير بشأنها الادارة

## بعض وكلاء المجلة

في دمشق : داود صديقي افندي المارديني صاحب مكتبة الاعتماد  
في حلب : جورج افندي سنداس صاحب المكتبة السورية  
في اللاذقية : الاستاذ حنا افندي مدني بمدرسة الاميركان  
في طرابلس شام : الخواجه وليم صبحية صاحب مكتبة صبحية  
في حمص : عبد السلام افندي السباعي بمحضر صندوق البريد ٤٩  
في دوما : مخايل افندي خير  
في عين فيت وما جاورها : محمد افندي الحسين  
في بطرام الكورة لبنان : نقولا افندي الحوري مخايل مالك  
في زحلة : يوسف افندي سابا  
في قضاء البترون وما جاورها : الاستاذ رشيد افندي الطرابلسي  
البصرة وما جاورها من البلاد العراقية : حسين حسن افندي عبد الصمد  
في بغداد : محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات العربية  
الديوانية - العراق . علي حيدر آل جبار وكيل الصحف والمجلات  
الوكيل العام المتجول . صالح افندي الحسيني

# المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

يافا - فلسطين

## الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنيه مصري او ما يعادله من الغروش السورية  
وخمسة عشرة روبية

ويخصم الربع لتلاميذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق  
من افراد البوليس ( بدرجة شاووش فما دون ) ويدفع الاشتراك سلفاً  
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف  
واما ضمن تحرير مؤمن عليه ( ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية  
او الانكليزية او رويات )

الاعلانات . . . تخابر بشأنها الادارة